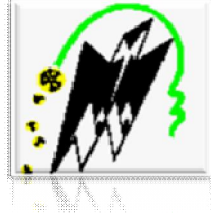


جامعة مولود معمري - تيزي وزو

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية



الاغتراب السياسي

دراسة حالة العزوف الانتخابي في الجزائر 2012-2017

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص: سياسات عامة وإدارة الجماعات المحلية

إشراف الأستاذة:

د. بلهاري كريمة

إعداد الطالبتين:

عبدون ديهية

هندل صونية

لجنة المناقشة

أ. حمداني لونس رئيسا

د. بلهاري كريمة مشرفا مقرر

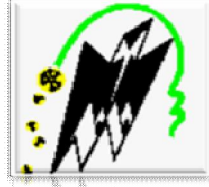
أ. حاكم فضيلة ممتحنا

السنة الجامعية: 2017/2018

جامعة مولود معمري-تيزي وزو

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية



الاغتراب السياسي

دراسة حالة العزوف الانتخابي في الجزائر 2012-2017

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص: سياسات عامة وإدارة الجماعات المحلية

إشراف الأستاذة:

د. بلهاري كريمة

إعداد الطالبتين:

عبدون ديهية

هندل صونية

لجنة المناقشة

أ. حمداني لونس رئيسا

د. بلهاري كريمة مشرفا ومقررا

أ. حاكم فضيلة ممتحنا

السنة الجامعية: 2017/2018

بسم الله الرحمن الرحيم

قال ربِّ ي اشرح لي صدري (25) ويسر لي أمري (26) وأحلل عقدة
من لساني (27) يفقهوا قولي (28)

صدق الله العظيم

سورة طه

"أين رأيت أنه لا يكتب إنسان كتابا في يومه، إلا قال في غده لو غير
هذا المكان أحسن ولو زيد هذا المكان يستحسن، ولو قدم هذا لكان
أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر وهو دليل على
استيلاء النقص على جملة البشر"

عماد الدين الأصفهاني

في كتابه معجم الأدباء

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين على إتمام هذا العمل الذي ما كن لإتمامه إلا بقدرته العزيز
القادر سبحانه عز وجل.

لا يسعنا بعد الانتهاء من هذه الدراسة إلا أن نتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى
الدكتورة "بلهوارى كريمة" التي تفضلت بالإشراف على هذه الدراسة، والتي لم تبخل
علينا بتقديم النص والإرشاد طيلة مراحل إعداد هذا العمل البحثي، فتقبل منا فائق
الاحترام والتقدير، كما أعرب أيضا عن كل العرفان لكل أساتذتنا الكرام وإلى كل من
ساعدنا من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل

الإهداء

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على خاتم الأنبياء

والمرسلين

أهدي ثمرة جهدي ونجاحي إلى القلب الكبير رمز التضحية وينبوع الحنان

"أمي الغالية"

وإلى رمز الكفاح الذي حمل مشقة رعايتي "أبي العزيز" أطال الله في عمره

دمتم تاجا فوق رأسي إلى يوم الدين

إلى من لا يقدرون بثمن إخوتي: ويزة- ليندة- نينة

إلى أخي رشيد وولديه أحمد وياسين

إلى من ساندني ودعمني في حياتي ومشوار دراستي خطيبي "يسين" وعائلته الكريمة

حفظهم الله

وإلى كل من تقاسمت معهم مقاعد الجامعة من أصدقاء وصديقات

وإلى من تقاسمت معها العمل صديقتي وزميلتي "صونية"

إلى كل أساتذة قسم العلوم السياسية وأخص بالذكر الأستاذة المشرفة "بلهوارى

كريمة" وعائلتها الكريمة

إلى الذين يكدحون بصمت ويعملون على حساب صحتهم من أجل أن يهيئوا لنا مكان

يليق بطلبة العلم عملا وعمال الجامعة البسطاء الذين يصنعون أناسا عظماء

ديهة

الإهداء

إلى من لا نظرة في الحب مثل نظرتها ولا بسمه في الدفء مثل بسمتها إلى من ربّني

وأحسنّت تربيتي "أمي" حفظها الله وأطال في عمرها

إلى من ترعرعت وكبرت معه "أخي العزيز رمضان" حفظه الله

إلى من جمعتني بهم الأقدار لقضاء أحلى الأيام أصدقائي

إلى رفيقة دربي "ديمية"

إلى كل أساتذة العلوم السياسية أخص بالذكر الأستاذة المشرفة "بلهوارى كريمة

ومائلتها الكريمة

المقدمة

مقدمة:

تعتبر المشاركة السياسية من المواضيع الأساسية في مجال العلوم السياسية، فقد حظي الموضوع باهتمام كبير على مستويين النظري والتطبيقي، لما لها من أثر في إرساء البناء المؤسسي للدولة. كما تعتبر إحدى دعائم المواطنة عن طريق دعم مساهمة المواطنين في المشاركة السياسية والخيارات السياسية العامة، ومن أهم وأوسع أشكال المشاركة السياسية التصويت أو الانتخاب، الذي له أهمية بالغة في تثبيت وترسيخ العملية الديمقراطية وتقاليدها.

غير أن شعور الفرد بالإقصاء والتهميش وعدم مشاركته في إبداء رأيه في قضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، تجعله لا يبالى بالحياة السياسية نظرا لقناعته بعدم جدوى رأيه وعدم قدرته على التأثير في السياسات، وهو ما يطلق عليه اصطلاحا بالاغتراب السياسي، هذه الظاهرة التي أصبحت تشهد اتساعا خاصة في الأنظمة السياسية التي تشهد انغلاقا في عملية صنع القرارات.

وعلى اعتبار أن العملية الانتخابية حلقة أساسية يعد المواطن ضمنها، إلا أنها أصبحت تشهد نسبة عزوف من قبل المواطنين، وهذا العزوف راجع لعدة أسباب، سوسيواقتصادية وسياسية. من منطلق أن العزوف الانتخابي هو متغير تفسيري لظاهرة الاغتراب السياسي.

فقد شهدت الجزائر عدة انتخابات رئاسية ومحلية وتشريعية ومجموعة من الاستفتاءات، إلا أنها عرفت في الانتخابات الدورية الأخيرة تراجعاً في نسبة الإقبال عليها من طرف المواطنين، حيث أصبح الرهان أمام صانع القرار السياسي والأحزاب السياسية المشاركة قبل العملية الانتخابية ونزاهتها وحريتها رهان على نسبة المشاركة فيها.

➤ أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية:

- تأتي أهمية الدراسة من جدلية العلاقة بين الاغتراب السياسي والعزوف الانتخابي، ويتعلق الأمر بتجربة الجزائر في مجال الانتخابات، فكما شهدت الجزائر مواعيد انتخابية كان إقبال المواطن فيها كبيرا منذ بداية التسعينات، يعرف اليوم النظام نفسه تراجعاً في مستوى المشاركة السياسية وامتناعاً عن المواعيد الانتخابية. ومنه تأتي الأهمية العلمية بـ:

- تبيان أهم الاقترابات المفسرة للاغتراب السياسي.

- دراسة و تحليل العزوف الانتخابي لكونه احد مؤشرات الاغتراب السياسي.

الأهمية العملية:

- محاولة البحث عن زاوية من خلالها يمكن مقارنة واقع الانتخاب عند فئة من الشباب الجزائري(طلبة قسم العلوم السياسية بجامعة مولود معمري تيزي وزو) بكل تعقيداته المؤدية للاغتراب السياسي في الجزائر.

- فهم وتفسير ظاهرة العزوف الانتخابي ومحاولة تقديم حلول قصد تعزيز المشاركة السياسية.

➤ أهداف الدراسة:

- تهدف الدراسة إلى رصد عوامل الاغتراب السياسي ومدى تأثيرها على مستوى المشاركة أو العزوف الانتخابي في الجزائر.

- تتطلع هذه الدراسة إلى الخروج برؤية تحليلية عن الاغتراب السياسي لدى الطالب الجامعي بصفته مواطن جزائري وإبراز أسباب ومظاهر ونتائج هذا الاغتراب على الحياة السياسية.

- إيجاد مجموعة من المقترحات التي من شأنها أن تحد كل من الاغتراب السياسي والعزوف الانتخابي والتمهيد للمشاركة الفعالة.

➤ أسباب اختيار الموضوع:

الأسباب الموضوعية:

-الوقوف عند أهم المعوقات التي تحول دون المشاركة الفاعلة للشباب ضمن الفئة التي تعد أوسع شريحة مكونة للمجتمع الجزائري.

-الحاجة للقيام بمزيد من الدراسات العربية في موضوع الاغتراب السياسي لندرة الدراسات لهذا النوع تحديدا من الاغتراب.

الأسباب الذاتية:

-إيصال صوت فئة الطلبة الجامعيين وفهم أسباب الشعور بالاغتراب السياسي وتفاقم ظاهرة العزوف الانتخابي لديهم من أجل محاولة طرح تصورات للحد من ظاهرة العزوف وضمن مشاركة سياسية.

-الاهتمام الشخصي بالموضوع والرغبة في دخول مجال الدراسات الانتخابية والسياسية.

➤ الدراسات السابقة:

دراسة علاء زهير الرواشدة : بعنوان "الاغتراب السياسي لدى الشباب الجامعي"¹ هذه الدراسة هدفت للكشف عن أهم الأسباب والعوامل التي تؤدي للاغتراب السياسي لدى الشباب الجامعي، والكشف عن أهم الآثار الناتجة عنه. حيث تم سحب في هذه الدراسة عينة مكونة من 393 طالب وطالبة من الكليات العلمية والإنسانية سنة 2010/2009م، و من أهم ما توصلت له هو وجود فروق دالة إحصائيا تفسر دخل الأسرة في عوامل الاغتراب السياسي ومظاهره، وفروق دالة إحصائيا تنسب إلى الجنس في مظاهر الاغتراب السياسي، حيث قامت

¹علاء زهير الرواشدة، "الاغتراب السياسي لدى الشباب الجامعي"، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، 2011، م 4، ع، 3، ص. 204.

الدراسة بإعطاء بعض التوصيات وذلك يث ثقافة التحدي وتطوير برامج الأحزاب لتشجيع الطلبة للمشاركة السياسية وتحفيز الوعي السياسي لدى الشباب لمناقشة الأمور السياسية.

-دراسة لعزام إدريس: بعنوان "الاغتراب السياسي لدى المتعلمين الشباب وعلاقته ببعض المتغيرات" قام الباحث بتطبيق مقياس الاغتراب السياسي وتبيان العلاقة بين المتغيرات مثل: الجنس، مستوى التحصيل الدراسي، الدخل الشخصي، نمط الرقابة في الأسرة... إلخ، حيث تكونت عينة الدراسة من 321 من المتعلمين الشباب من الجنسين في المملكة الأردنية الهاشمية، وتم تقسيمها بالتساوي (255) ذكور و(255) من الإناث، وكانت أهم نتائج الدراسة كالتالي: ما يزيد عن 11% من الشباب من أفراد العينة يشعرون بالاغتراب السياسي، ظاهرة الاغتراب تنتشر بين الذكور أكثر منها لدى الإناث، وجود علاقة سلبية بين الاغتراب السياسي وبين مشاركة الشباب في النواحي السياسية. وفي الأخير أفضت هذه الدراسة إلى أهم التوصيات التالية: -ضرورة مشاركة الشباب في العملية السياسية. ضرورة الاهتمام بمعالجة الأسباب التي تؤدي إلى عزوف الشباب عن المشاركة السياسية وخاصة الاضطهاد الذي يحدث لبعض التيارات السياسية.

أما في دراستنا: قمنا بمقارنة الانتخابات التشريعية لسنتي 2012-2017، و الرئاسية لسنة 2014 من خلال مقارنة نتائجها المترجمة على شكل أرقام، بيانات، نسب مئوية وتفسيرها قصد استخلاص أسباب العزوف الانتخابي في الجزائر كأحد المؤشرات الرئيسية التي تؤول إلى الاغتراب السياسي.

وكما استعنا على عينة من طلبة العلوم السياسية بجامعة تيزي وزو، لتحليل ظاهرة العزوف الانتخابي كمؤشر رئيسي من المؤشرات المؤدية للاغتراب السياسي

¹عزام إدريس، الاغتراب السياسي لدى المتعلمين الشباب وعلاقته ببعض المتغيرات، مجلة العلوم الاجتماعية، م.1، ع 1، 1989.

➤ الإشكالية:

تعرف الجزائر ظاهرة خطيرة وهي الشعور بالاغتراب السياسي لدى المواطن خاصة في الآونة الأخيرة، ومن الآثار الرئيسية المترتبة عنها العزوف الانتخابي، والذي من خلاله سنحاول تسليط الضوء على الموضوع قصد الإلمام بكل جوانبه وعليه نطرح الإشكالية التالية:

كيف نفسر تنامي ظاهرة الاغتراب السياسي في الجزائر من خلال مؤشر العزوف الانتخابي؟

ولمعالجة هذه الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي النظريات المفسرة لظاهرة الاغتراب السياسي؟

- ماهي أسباب تنامي ظاهرة العزوف الانتخابي في الجزائر؟

- ماهي عوامل الشعور بالاغتراب السياسي ومنه عزوف طلبة العلوم السياسية (جامعة تيزي وزو) عن الانتخاب ؟

- ماهو أثر الشعور بالاغتراب على الحياة السياسية؟ وماهي الإجراءات التي تقلل من ظاهرة العزوف الانتخابي؟

➤ حدود الدراسة:

المجال المكاني: تم تناول موضوع الاغتراب السياسي و ظاهرة العزوف الانتخابي في الجزائر، من خلال إسقاط الدراسة على طلبة قسم العلوم السياسية بجامعة تيزي وزو - مولود معمري.

المجال الزمني: تم حصر هذه الدراسة في الفترة الممتدة للانتخابات التشريعية 2012، لأنها فترة أجريت فيها انتخابات في ضوء ما أصطلح عليه بثورات الربيع

العربي، والتي باشرت فيها إصلاحات على المستوى السياسي والقانوني. و2017 تعتبر نهاية الدراسة باعتبارها آخر التشريعات التي عرفت الجزائر.

➤ فرضيات الدراسة:

وللإجابة على الإشكالية المطروحة يمكن صياغة الفرضيات العلمية التالية:

-للاغتراب السياسي علاقة بفقدان ثقة المواطن في نظامه السياسي.

-كلما زاد الشعور بالاغتراب السياسي لدى المواطنين، كلما زادت نسبة العزوف الانتخابي.

-كلما كانت البيئة السياسية والاجتماعية الاقتصادية بعيدة عن طموحات المجتمع، أدى ذلك لعزوفهم عن المشاركة الإيجابية في الانتخابات.

-يرتبط العزوف الانتخابي لدى طلبة العلوم السياسية بوجود هوة بينهم وبين مختلف النخب السياسية.

➤ مناهج اقترابات الدراسة:

إن طبيعة الموضوع المدروس والهدف المتوخى منه، يتطلب تنوعا في استعمال المناهج العلمية بالشكل الذي يتناسب مع موضوع البحث. ولذلك ارتأينا إلى استعمال المناهج الاقترابات التالية:

منهج دراسة الحالة:

هو المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة، سواء كانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا. وهو منهج تعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة، أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها. وذلك قصد الوصول إلى تعميمات

متعلقة بالوحدة المدروسة¹. تم استخدام هذا المنهج في الفصل الثاني حول الانتخابات التشريعية لسنتي 2012 و 2017 والرئاسية لسنة 2014، قصد الوصول إلى أسباب العزوف الانتخابي في الجزائر.

المنهج الإحصائي:

يعد المنهج الإحصائي من بين المناهج العلمية التي أضفت الصبغة العلمية الأكثر دقة على الأبحاث السياسية والاجتماعية، والتي تهتم بدراسة الظاهرة السياسية من الناحية الكمية²، ولذلك تم اعتماده لإدراج بعض الإحصائيات في الدراسة كمحاولة للتقرب أكثر من موضوع البحث والوصول لنتائج أكثر موضوعية. تم استخدام هذا المنهج لعرض إحصائيك وأرقام حول الاغتراب السياسي والمتغيرات المرتبطة به كالعزوف الانتخابي في الجزائر.

المنهج المقارن:

يعتبر هذا المنهج أحد المناهج المستخدمة في البحث العلمي، وهو أسلوب نظري يستخدم استخداما واسعا في الدراسات القانونية والاجتماعية كمقارنة ظاهرة اجتماعية بنفس الظاهرة في مجتمع آخر، يتيح هذا المنهج التعمق والدقة في الدراسة والتحكم في موضوع البحث،³ حيث استعملت هذه الدراسة المقارنة الرأسية، عن طريق مقارنة نسب المشاركة في الانتخابات التشريعية 2012 و 2017، والرئاسية 2014 لتتوصل إلى أسباب العزوف الانتخابي والاغتراب السياسي في الجزائر.

¹عمار بوحوش، محمد محمود الذنبيات، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، ط.5، 2009)، ص.130.

²المرجع نفسه، ص.107.

³ماثيو جيدير، **منهجية البحث العلمي**، تر. ملكية أبيبض (ب س ن، ب س ن)، ص.103.

➤ اقترابات الدراسة:

الاقتراب القانوني:

يستخدم هذا الاقتراب في الدراسات السياسية، وذلك بوصفه للمؤسسات السياسية للدولة، ووصفه لحق التصويت و تحديده للشروط التي ينبغي توفرها في المرشح، والاجراءات الواجب إتباعها قانونيا في العملية الانتخابية¹، وتأثير ذلك في العملية السياسية سوءا تعلق بالمشاركة السياسية أو اثر على استقرار الدولة و النظام السياسي أو العكس. كما يفيد الاقتراب القانوني في معرفة مدى التزام القادة و النخب بالقواعد القانونية.

الاقتراب النسقي:

نظرا لطبيعة الموضوع فقد تم الاستعانة بالاقتراب النسقي ضمن المنطلقات المنهجية في هذا البحث، من أجل توضيح علاقة الاغتراب السياسي وعوامله التي تؤثر على الناخبين. والتي تؤدي بدورها إلى عزوفهم عن الانتخابات بمختلف أشكاله.²

اقتراب علاقة الدولة بالمجتمع :

هذا الاقتراب يسعى لتحليل العلاقة بين الدولة والمجتمع من خلال تفسير العلاقات المختلفة ما بين الدولة من جانب و المجتمع من جانب آخر، و لقد تجاوز هذا الاقتراب النماذج التقليدية المراوحة ما بين أولوية الدولة أو أولوية المجتمع ليؤكد أن العملية السياسية تتكون من طرفين يقوم كل منهما بعدد من الأدوار و الوظائف.³

¹ محمد شلبي، مرجع سابق، ص. 117.

² عمار بوحوش، مرجع سابق، ص. 18.

³ محمد شلبي، مرجع سابق، ص. 218.

➤ أدوات الدراسة:

لقد تم الاستعانة في هذا الموضوع بالأدوات التالية:

الملاحظة:

تستخدم الملاحظة لاستقاء المعلومات اللازمة للبحث والدراسة وهي إدراك للظواهر والمواقف والوقائع، فجوهر الملاحظة هي ملاحظة تصرفات أو سلوك الأفراد أو المواقف من أجل استخلاص النتائج بشأن الموضوع المستهدف.

الاستبيان:

قمنا بالاعتماد عليه كونه أكثر الوسائل المعنية للحصول على بيانات ومعلومات أقرب للدقة والتعرف على اتجاهات ودوافع مجتمع البحث وتعرف الاستمارة على "أنها وسيلة جمع المعلومات المتعلقة بموضوع بحث معين عن طريق إعداد استمارة يتم ملأها من قبل عينة ممثلة من الأفراد، ويسمى الشخص الذي يقوم بملأ الاستمارة بالمستجيب¹.

وبما أن مجتمع الدراسة يتكون من عدة فئات طلابية لطلبة العلوم السياسية، وذلك من السنة الأولى إلى غاية السنة الثانية ماستر الذي قدر عددهم الإجمالي 731 طالبا. وزعت الاستمارة على عينة من الطلبة عشوائيا قدرت ب70 صحيفة وتم استرجاع 54 صحيفة استبيان، على أساسها حللنا ورصدنا النتائج .

¹ محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم "المناهج، الاقترايات، والأدوات (جامعة الجزائر:كلية العلوم السياسية والإعلام، 2007)، ص. 105.

تقسيم الدراسة:

من أجل معالجة الموضوع ارتأينا إلى تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول.

جاء الفصل الأول كمدخل عام تحت عنوان الإطار النظري للاغتراب السياسي والعزوف الانتخابي، وتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، بحيث تطرقنا في المبحث الأول للإطار النظري للاغتراب السياسي، أما المبحث الثاني يتناول العزوف كسلوك انتخابي.

أما الفصل الثاني فتضمن دراسة واقع العزوف الانتخابي في ظل الانتخابات التشريعية لسنتي 2012-2017 والرئاسية لسنة 2014، وتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، ففي المبحث الأول خص بالبيئة الانتخابية في الجزائر منذ 2012، أما المبحث الثاني فيتعلق بقراءة لأسباب العزوف الانتخابي من خلال نتائج الانتخابات في الجزائر من 2012 إلى 2017.

أما الفصل الثالث الذي تعرضنا فيه للدراسة التطبيقية لرصد ظاهرة العزوف الانتخابي (طلبة العلوم السياسية جامعة مولود معمري بتيڤزي وزو) وتحليل الآثار المترتبة عنها، تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، بحيث تناولنا في المبحث الأول الإجراءات المنهجية للدراسة التطبيقية، وفي المبحث الثاني تطرقنا إلى تحليل معطيات الدراسة التطبيقية، والمبحث الثالث تناولنا فيه الآثار المترتبة عن ظاهرة العزوف الانتخابي.

الفصل الأول

الإطار النظري للاغتراب السياسي والعزوف
الانتخابي.

الفصل الأول: الإطار النظري للاغتراب السياسي والعزوف الانتخابي

تشتمل المشاركة السياسية على مجموعة مساهمات الأفراد في مجتمع ما في مختلف مستويات النظام السياسي والعملية السياسية، بما فيها من اختيار الحكام وصناعة السياسة العامة ومراقبة أعمال المنتخبين، وتتضمن عدّة نشاطات وأعمال أبرزها الفعل الانتخابي أي المشاركة الانتخابية (التصويت).¹

كما تسير العملية الانتخابية كوسيلة لممارسة الحق في المشاركة السياسية، والتي لا بد أن تجري في إطارها هياكل إدارية تتولى وضع آليات وإجراءات ليست لأقل شأنًا من الدوائر الانتخابية في إضفاء الطابع الديمقراطي على المشاركة، وتسمى بالجهاز الانتخابي.²

المبحث الأول: الإطار النظري للاغتراب السياسي

تعد ظاهرة الاغتراب السياسي Political aliénation من أكثر أنواع الاغترابات شيوعا في المجتمعات المعاصرة بوجه عام وفي المجتمعات النامية على وجه الخصوص ، لارتباط الظاهرة بأنواع انتخابات الأنظمة السياسية في تعاملها مع مجتمعاتها، وأشكال ردوده القهرية وغير القهرية على المطالب والحاجات، فلامح القهر والاستبداد والبيروقراطية وتجلي مظاهر الفساد السياسي والإداري وأزمات التنمية السياسية، كأزمات الشرعية والتغلغل والتوزيع التي تعاني منها أغلب دول العالم الثالث كل هذا يزيد من تباعد الأفراد في علاقاتهم بالسلطة والمجتمع السياسي.³

¹ أحمد بنيني، الإجراءات الممهدة للعملية الانتخابية في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة الجزائر: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2006)، ص.7.

² عبد الوهاب عبد المؤمن، النظام الانتخابي في الجزائر، مقارنة حول المشاركة والمنافسة السياسية في النظام السياسي الجزائري (الجزائر: دار الألفية للنشر و التوزيع، 2015)، ص.83.

³ عبد الوهاب عبد المؤمن، مرجع سابق، ص.105.

لذلك سنحاول ضمن هذا المبحث دراسة هذه الظاهرة وذلك بضبط مفهوم الاغتراب عامة والاغتراب السياسي خاصة، مع تحديد خصائصها والعوامل المنشأة لها وأهم النظريات المفسرة للاغتراب.

المطلب الأول: مفهوم الاغتراب وأبعاده

أولاً: تعريف الاغتراب:

أ- تعريف الاغتراب لغة:

في اللغة العربية نقول غرب أي ذهب وتتحى من الناس و"التغرب" يعني البعد، والغربة "والغرب" يعني النزوح عن الموطن، و"الغريب" هو البعيد عن وطنه.¹

كلمة "اغتراب" هي ترجمة للكلمة الفرنسية Aliénation والانجليزية Aliénation، وقد اشتقت في الفرنسية من الفعل اللاتيني Alienare والذي يعني نقل الملكية شيء ما إلى آخر، أو يعني الانتزاع أو الإزالة، وهذا الفعل مستمد بدوره من كلمة Alliés أي الانتماء إلى شخص آخر.²

وإذا ما عدنا لكلمة اغتراب تاريخياً نجد أن له أربع سياقات و هي:

- **السياق القانوني:** استخدم في القانون الروماني بمعنى النقل والتسليم.

- **السياق الديني:** وردت كلمة اغتراب في الترجمات والشرح اللاتينية فيما يتعلق بالخطيئة كالانفصال عن الله (جل جلاله).

¹ لسان العرب، محمد بن مكرم ابن منظور (بيروت دار المعارف، د.س.ن) "مادة الانتخاب"، ص. 32.

² زليخة جديدي، "الاغتراب"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع.8 (2012)، ص. 349.

-السياق النفسي تشير كلمة اغتراب إلى ما حدث للفرد من اضطرابات نفسية وعقلية وما يشعر به من غربة وجفاء مع من حوله.¹

-السياق السيكلوجي:يعني فقدان الوعي والعجز أو فقدان القوى العقلية أو فقدان الحواس.² وتستخدم كلمة الاغتراب بمعنى حالة من العزلة،أو رد فعل يشير إلى الانعزال والابتعاد.

ب-تعريف الاغتراب اصطلاحا:

تعددت وجهات نظر علماء الاجتماع والفلسفة والسياسة حول موضوع الاغتراب من جهات مختلفة وهي كالتالي:

الاغتراب عند كارل ماركس:

ظاهرة اجتماعية، وأن الإنسان كائن اجتماعي والطبيعة الإنسانية هي محصلة للعلاقات الاجتماعية، حيث أسس المفهوم ضمن نظريته الإنسانية والتاريخية والاقتصادية، فالإنسان المغترب يفقد ذاته بوصفها وجودا نوعيا وبالتالي يغترب عن الآخرين في الإنسانية حيث يشعر بأنه فاقدا لهويته وأن حياته تأخذ اتجاها لا إنسانيا. فهنا ربط ماركس الاغتراب بالعلاقات الاجتماعية الحاصلة بين الفرد والمجتمع واعتبر أن الإنسان المغترب عن العمل هو اغترب الفرد العامل عن نفسه وعن الآخرين.³

أما محمود رجب يرى أن الاغتراب السياسي يمثل شعور الفرد بالعجز إزاء المشاركة الايجابية في الانتخابات السياسية المعبرة بصدق عن رأي الجماهير، والشعور نتيجة لذلك

¹إجلال محمد سري، الأمراض النفسية الاجتماعية(مصر: عالم الكتب للنشر والتوزيع، 2003)، ص.114.

² دانيال عباس، الاغتراب النفسي وعلاقاته بالتحصيل الدراسي، رسالة ماجستير (جامعة دمشق: كلية التربية قسم علم النفس، 2015-2016)، ص ص.31، 32.

³علي عباس، مرجع سابق، ص.33.

بالعزلة عن المشاركة الحقيقية الفعالة، في صنع القرارات المصيرية المتعلقة بمصالحه واليأس من المستقبل على اعتبار أن رأيه لا يسمعه أحد وان سمعه لا يهتم به.

ونجد في تعريف **لإيريك فروم** أن "الاغتراب السياسي ظاهرة سياسية، تأتي من مشكلات المجتمع الحديث المتميز بسيطرة الآلة وهيمنة التكنولوجيا الحديثة على الإنسان، وهيمنة السلطة بأفكارها التسلطية القمعية".¹

أما تعريف **أحمد النكلاوي** يرى أن الاغتراب السياسي هو نتيجة طبيعية لتراكم مجموعة من السياسات المكرسة بقصد وبدون قصد ليس أقلها من: عدم الاستقرار السياسي، فشل الحكومات في الوفاء بوعودها، انحسار المشاركة الفعلية في اتخاذ القرار، تراكم مشكلات الفقر وانعدام العدالة الاجتماعية، تبعية الفكر التتموي وعدم استقلالية توظيف التكنولوجيا لمزيد من سيطرة المراكز الإنتاجية التي تؤدي لا محالة لانتخابات عكسية مؤثرة على ديناميكية الحياة السياسية.²

ويرى كل من "باز ديتر" و "بيتر قبرت" Bas Deters and Peter Geents أن الاغتراب السياسي راجع إلى مصدرين أساسيين ينتج عنهما الشعور بالعجز بالنسبة للشخص المغترب. يتمثل **المصدر الأول** في: العلاقات الاستبدادية السلطوية سواء في العائلة أو المؤسسات الدينية أو في المؤسسات السياسية السائدة، حيث تتحكم بالإنسان وبمصيره فلا يستطيع أن يؤثر فيها أو غيرها كالسلطوية والاستبداد في فرض المعتقدات واللجوء إلى العقاب. أما **المصدر الثاني**: فهو ناتج عن انعدام القيم السياسية أو الاجتماعية التي تحكم الفرد (وجود حرية مطلقة تخوله بالقيام بما يشاء) مما يجعله يرتمي في الفوضى التي تحول بينه دون أن يحقق أي فعل سياسي ذو شأن.³

¹ ولد الصديق ميلود، الاغتراب السياسي في الوسط الطلابي (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، ط.1، 2014)، ص.76.

² ولد الصديق ميلود، مرجع سابق، ص.77.

³ ولد الصديق ميلود، مرجع سابق، ص.78.

أولسن Olsen يعرف الاغتراب السياسي أنه الفصل أو الغربة بين ذات المرء وبعض الجوانب البارزة في البيئة الاجتماعية إلى فئتين عريضتين عدم القدرة السياسية والسخط أو عدم الرضا السياسي.

أما **سايمون** فقد حدد معاني الاغتراب السياسي في خمسة وهي: (انعدام القوة، انعدام المعنى، وانعدام المعايير والعزلة والغربة الذاتية)، فهو يعتبر عن حالة من التناقض القائم بين ذات الفرد وبين مؤسسات النظام السياسي القائمين على زمام السلطة، بل على العملية السياسية بذاتها ونتائجها.¹

فهو شعور الفرد بالعجز تجاه المشاركة الايجابية في الانتخابات السياسية المعبرة بصدق عن رأي الجماهير، وكذلك الشعور بالعزلة عن المشاركة الحقيقية الفعالة في صنع القرارات المصيرية المتعلقة بمصالحه وذلك باعتبار أن رأيه غير مسموح به.²

ومنه نستخلص أن الاغتراب السياسي هو فقدان الفرد الثقة في الأنظمة السياسية والقيادة والشعور باللامبالاة وعدم المشاركة في الأمور السياسية ككل والعزل عن كل ما هو سياسي.

ثانياً: أبعاد الاغتراب:

يمكن أن نفسر حالة الإنسان لما يشعر أنه مغترب بأبعاد مختلفة وهي على النحو التالي:

1-العجز Powerlessness:

هو شعور الإنسان بعدم التأثير على الأحداث الاجتماعية المحيطة به وعجزه عن السيطرة على تصرفاته وأفعاله، بالتالي لا يستطيع أن يقرر مصيره ولا يمكن أن يؤثر في صنع القرار وما يدور حوله من أحداث.

¹ على عباس، مرجع سابق، ص. 37.

² المكان نفسه.

2- اللامعنى Meaninglessness:

يقصد به مدى إدراك واستعاب الفرد لما يدور حوله من أحداث وأمر عامة وخاصة، حيث عرفه سيمان "أنه توقع الفرد أنه لن يستطيع التنبؤ بدرجة عالية من الكفاءة بالنتائج المستقبلية للسلوك" فالفرد يغترب عندما لا يكون واضحاً لديه ما يجب عليه أن يؤمن به أو يثق فيه. فوفقاً لمفهوم اللامعنى، يرى الفرد أن الحياة لا معنى لها لكونها تسير وفقاً لمنطق غير معقول، لذا يشعر باللامبالاة.¹

3- اللامعيارية Anomie:

لقد عرفها "سيمان" الحالة التي يتوقع فيها الفرد درجة مقبولة اتجاه أية أهداف محددة، إلا أن الأشياء لم تعد لها أية ضوابط معيارية، ما كان خطأ أصبح صواباً وما كان صواباً ينظر إليه على أنه خطأ وذلك بإعطاء صيغة الشرعية على المصلحة الذاتية للفرد وحجبها عن قواعد وقوانين المجتمع.²

4- العزلة الاجتماعية Social isolation:

يقصد بها شعور الفرد بالوحدة والاقتلر للأمن والتواصل مع الآخرين حتى وإن وجدوا في مكان واحد، كما يمكن أن يصاحب العزلة الشعور بالرفض الاجتماعي والانعزال عن ثقافة المجتمع وقيمه ومعاييره.³

¹ ياسر نعيم عبد الله، استخدام شبكات التواصل الاجتماعي وعلاقته بالاغتراب السياسي لدى الشباب في الجامعات الفلسطينية (عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، ط.1، 2017)، ص.87، 86.

² علي شاتا، نظرية الاغتراب من منظور علم الاجتماع (ب. ب. بن، دار علم الكتب، ب. س. ن)، ص.113.

³ زليخة جديدي، مرجع سابق، ص. 353.

5-الاغتراب عن الذات Self-estrangement:

اعتبر إريك فروم في أن الاغتراب هو نمط من التجربة يرى الفرد نفسه فيها غريبة عنه،يصبح منفصلا عن نفسه،وعرف سيمان الاغتراب عن الذات بقوله "أنه عدم قدرة الفرد على التواصل مع نفسه بالانفصال عما يرغب أن يكون عليه ،بحيث تسير حياته بلا هدف و يعيش لكونه مستجيبا لما تقدم له الحياة دون تحقيق ما يريد من أهداف.¹

6-اللاهدف Aimlessness:

يرتبط المفهوم ارتباطا وثيقا بمفهوم اللامعنى،وذلك بشعور الفرد بأن حياته تسير دون هدف واضح،يفقد الهدف من وجوده ومن عمله ونشاطه وفق معنى الاستمرار في الحياة.²

7-التمرد Insurgency:

يقصد به شعور الإنسان بالبعد عن واقعه ومحاولا الخروج عما هو مألوف عليه أي عدم الانصياع للعادات والتقاليد السائدة،والعداء لكل ما هو محيط به من قيم ومعايير،ويكون التمرد على النفس أو على الآخرين(أنظمة،مؤسسات...).³

¹المكان نفسه.

² زليخة جديدي،المرجع نفسه،ص.355.

⁴نعيم عبد الله،مرجع سابق،ص ص. 88،89.

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للاغتراب

من خلال تتبع تاريخ مفهوم الاغتراب السياسي تبين لنا أن هناك تنوع كبير في التعرض له من قبل العلماء والمفكرين في السابق وفي عصرنا الحالي، ولغرض استكمال هذا البحث سيتم عرض أهم النظريات التي تعرضت للاغتراب من الناحية السياسية على النحو التالي:

أولاً: الاغتراب في نظرية النسق الاجتماعي:

احتل مفهوم الاغتراب عند تالكوت بارسونز مكانة مهمة وذلك عند مناقشة المتفاعل بين النظام الاجتماعي والشخصية الفردية بمعنى التوافق مع توقعات الآخرين أو الاغتراب عنها أو بينهما. فينظر بارسونز إلى الآخرين الذين يشير إليهم باعتبارهم فقط نماذج للأدوار من خلالهم تنتقل قيم المجتمع وفيهم تتجسد، فقرر أن الاغتراب هو نتاج محتمل لخطأ ما في عملية اكتساب القيم من خلال التطابق من عدمه بين القيم والفرد المتلقي، حيث نجدها عند بارسونز أنها الاغتراب عن نماذج متغيرات القيم المتضمنة توقعات الأدوار وهي القيم التي تحدد الرشد أو العضوية في مجتمع ما.¹

وترتبط هذه القيم بالأدوار الأساسية التي تعين العضوية في النسق الاجتماعي، ويؤدي عدم التطابق بين توقعات الأفراد مع هذه القيم إلى اغترابهم، كونهم لا يشاركون في الإطار العام لقيم المجتمع في ذلك يقول أنهم موجودون في المجتمع ولكن ليسوا له ويشكل ذلك المغتربون حقاً.²

¹ Merton Rechell , " Social structure, and anomie Form Talcote, sociological theory phenomenon", **magazine of politics**, 1969, p.162.

² خالد أحمد حسين القيداني، الاغتراب السياسي وعلاقته بشكل الدولة ونظام الحكم فيها: دراسة تطبيقية على الجمهورية اليمنية، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة الجزائر: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2015)، ص.52.

ثانيا: الاغتراب السياسي في نظرية التنظيم المعقد ونظرية المساواة الاجتماعية والفشل الشخصي والعزلة الاجتماعية:

قدم " لونج " بعض التوجيهات النظرية لفهم العوامل والأسباب التي تؤدي إلى الاغتراب السياسي منها:

أ-نظرية التنظيم المعقد أو المركب:

حيث يرى أن التمرد السياسي عادة ما يحدث عندما يصبح الناس عاجزين أو غير راغبين في المشاركة السياسية في المجتمع أو التنظيمات السياسية، ذلك لسبب ضعف العلاقات الاجتماعية والعجز عن الانتماء.¹

ب-نظرية المساواة الاجتماعية:

تبين هذه النظرية أن التمرد ينجم عن إدراك الناس بوجود تفاوت طبقي في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وعلاقاتهم بمؤسسات المجتمع، وترتبط هذه النظرية بين التمرد السياسي والمكانة الاجتماعية والاقتصادية المتدنية في المستويات التعليمية والمهنية والاقتصادية.

ت-نظرية الفشل الشخصي:

يرى أصحاب هذه النظرية أن الاغتراب السياسي يرجع إلى الظروف الاجتماعية المقيدة لحرية الفرد، وعدم وجود فرص لتحقيق أهدافه، بالتالي يدرك الإنسان أنه فاشل في محاولاته لتحقيق أهدافه وإثبات وجوده في المجتمع الذي يعيش فيه.

¹ Merton Rechell, **op.cit**,p.145.

ث- نظرية العزلة الاجتماعية:

يرى أصحاب هذه النظرية أن الاغتراب والتمرد السياسي يؤدي إلى العزلة عن النظام السياسي.

ثالثا: الاغتراب في نظرية العقد الاجتماعي:

يعتبر الاغتراب في نظرية العقد انه مفهوم قانوني معناه التخلي أو التنازل، ذلك أنه هي الفكرة المحورية التي تدور حولها بقية الأفكار، فإقامة مجتمع مدني يستلزم بالضرورة تنازل الأفراد عن حقوقهم الطبيعية للمجتمع أو للجماعة السياسية الحاكمة أو للحاكم المطلق.¹

إذ أن تنازل الفرد عن حقه في تقرير مصيره لسلطة عليا هو أساس قيام مجتمع سياسي، ويعبر "توماس هوبز" عن هذه الفكرة فيقول "الحق قد ترك جانبا" أما بالتخلي عنه أو بالتنازل عنه لأخر، لان تنازل الأفراد عن حقهم الطبيعي في حرية استخدام قواهم الخاصة للحصول على القصاص لمن يعتدون عليهم، شرط ضروري لقيام مجتمع مدني يعيش أفراداه في إطار الخير المشترك حياة أفضل وأكثر أمنا.²

أما "جون لوك" يتخذ موقف مشابها، لهوبز، يقول أينما وجد أي عدد من الناس اتحدوا في مجتمع واحد متنازلين كل منهم عن سلطته التنفيذية المستمدة من قانون الطبيعة تاركين إياها للسلطة، عندئذ يكون هناك مجتمع سياسي أو مدني، وهكذا يبرز لوك أن الاغتراب يكون بالتنازل الطوعي كشرط ضروري لقيام المجتمع المدني.³

¹Merton Rechell ,ibid,p.146.

² نبيل رمزي إسكندري، الاغتراب وأزمة الإنسان المعاصر (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1988)، ص.42.

³ جون جاك روسو، العقد الاجتماعي، تر. عادل زعيتر (مصر: مؤسسة هندي للتعليم و الثقافة، 2013)، ص.22.

أما جون جاك روسو استخدم مصطلح الاغتراب بمعنى مجرد نفسه من السلطة، لأنه مهما يكن التعويض الذي قد يناله مقابل ذلك فإنه لن يكون عوضاً عن الحرية التي لا يعوضها شيء، ويرى أنه باستطاعة الفرد أن يتنازل أو يتخلى عن جزء من ثورته دون أن يعاني الخزي، ولكن لا يتنازل عن حريته لشخص آخر فإنه يقلل من قدر وجوده.¹

ونلاحظ أن دراسة روسو لظاهرة الاغتراب أنضج دراسة للظاهرة في الفلسفة السياسية ويقول روسو "إن هدف الجماعة السياسية المنظمة هو حماية الإنسان"، من أي اعتداء محتمل عليه أو ممتلكاته، وهذه الفكرة المحورية في كل نظريات العقد الاجتماعي.

رابعاً: الاغتراب في النظرية المادية التاريخية:

تعرف بالنظرية الكلاسيكية لكل من هيجل وماركس و خيورياخ و إيريك فروم التي ترى أن الاغتراب ظاهرة ذاتية² وقد حول ماركس مفهوم الاغتراب الذي يعتبر العمل أساس الإنسان³ من فلسفي إلى مفهوم اجتماعي اقتصادي، وقام بتحليله في سياقه التاريخي وفي العمل في مجتمعات رأس مالية والأوضاع الاجتماعية، ونظرية الاغتراب عنده هي مركب أبرز فيه الأثر المدمر للإنتاج الرأسمالي على الكائنات البشرية.⁴

فالاغتراب عند كارل ماركس يتعلق كذلك بالآثار التي تحدثها التكنولوجيا في العلاقات الإنسانية، فالبدائية كانت في الشيوعية البدائية أين كان الإنسان يعيش حياة قائمة على العمل لغرض الاكتفاء الذاتي ولكن مع التطور فمن قوى الإنسان وتطور الوسائل

¹ رمزي إسكندري، مرجع سابق، ص. 43.

² Stephen brookfield, "the practice of adult education: the contribution of Erich Fromm to a critical theory of adult learning and education", **magazine of SCRIBD**, (14 September 2010) in: <https://fr.scribd.com/document/388810413/overcome.pdf>, (03/08/2018), p.9.

³ علي شتا، اغتراب الإنسان في التنظيمات الصناعية (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ب س ن)، ص. 59.

⁴ Seam sayers, "creative activity and alienation in hegel and maux, kanin kligkeprill" **magazine of historical materialism**, vol.11(2003), p.107.

التكنولوجية الأمر الذي أدى لقيام فواصل اجتماعية بين الإنسان والطبيعة مما خلق الاغتراب، والسمات الأخرى للاغتراب التي تتمثل في صراع الطبقات بسبب صورة تقسيم العمل الجديد.¹

فقد اتبع ماركس منهج الاقتصادي السياسي في تحليله للاغتراب مبينا أن هذا الأخير حالة عامة في مجتمعات الرأس مالية التي حولت العامل إلى كائن عاجز وسلعة رخيصة بقدر ما ينتج من السلع، يصبح أكثر تعاسة وتزداد تعاسته في زيادة قوة إنتاجه وحجمها، وبتزايد قيمته عالم الأشياء تدني قيمة نفسه.²

خامسا: الاغتراب في النظرية الوظيفية:

تأثرت النظرية الوظيفية بالماركسية في مناقشة الاغتراب، على الرغم من أن مناقشات النظرية الوظيفية حول مفهوم الاغتراب كانت من جوانب تختلف عن الجوانب التي توصلت إليها النظريات السابقة، إلا أنها تأثرت واقتبست الكثير من تلك النظريات من هنا سيتم التطرق لأهم منظري هذه النظرية الذين قاموا بمناقشة المفهوم أو المصطلحات النظرية له.

1- إميل دوركايم ومصطلح الأنومي "Anomie":

ناقش مفهوم الأنومي وفيه تطرق إلى حالة فقدان المعيار، فالمصطلح يعني تهشم المعايير التي تحكم بالتفاعل الاجتماعي وهو يشبه الاغتراب في محتواه³، واهتم كذلك بما يعزز مشاكل الاندماج الاجتماعي والتمسك بالقيم والمعايير المشتركة ودعا إلى التوفيق بين المجتمع والفرد والسلطة، والاستقلال الفردي والتماسك الاجتماعي.

¹ هشام محمود الأقدمي، قضايا الاغتراب في الفكر السياسي والاجتماعي (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2012)، ص. 68.

² حسن ملحم، التحليل الاجتماعي للسلطة (الجزائر: منشورات دحلب، 2010)، ص. 82، 83.

³ حليم بركات، الاغتراب في الثقافة العربية متاهات الإنسان بين الحلم والواقع (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط. 1، 2002)، ص. 38.

وقد تعمق كذلك في دراسة تدهور المعايير التي تضبط العلاقات الاجتماعية، فبين أن الفئة القوية تسيطر على الفئة الضعيفة بوسائل غير عادلة مما ينشئ أزمات بين الفئات، مما يجعل التماسك الاجتماعي يتفكك، خاصة في ظل انعدام الإحساس بأهمية التضحية في سبيل المجتمع، ويرى أن انتشار الاغتراب عن المجتمع يعود لعدم معرفتنا لحدود حاجتنا الشرعية.

2- روبرت ميرتون مصطلح الأنومي "اللامعيارية" Anomie:

لقد تبني ميرتون هذا المصطلح ليعرفه أنه حالة التضارب بين الغايات التي يحددها المجتمع بين أفراد من ناحية، والمعايير التي تحكم وسائل بلوغ تلك الغاية من ناحية أخرى، واستخدمه للإشارة إلى تصدع في البناء الثقافي الذي يحدث عندما يوجد انفصال حاد بين الثقافية، الأهداف وبين القدرات الاجتماعية والبنائية لأعضاء الجماعة للعمل معا.¹

وقد كان البناء الاجتماعي لميرتون بمثابة نقطة تحول هامة في تراث موضوع الاغتراب العامة، والأنومي خاصة، إذ أنه اقترح أن الأنومي ينتج عن التباين والاختلاف بين الاستحسان المجتمعي للمعايير والأهداف للنسق الثقافي والبناء الاجتماعي وبين قدرات الأعضاء على العمل طبقا لها.

من هنا نستخلص أن إدراك ميرتون للأنومي يركز على غياب القيم المشتركة في المجتمع وعجز الوسائل النظامية عن الوصول إلى الأهداف الثقافية والاجتماعية.

¹ Merton Rechell, op.cit , p.162.

المطلب الثالث: أسباب الاغتراب السياسي.

اختلف الباحثون في تناول أسباب الاغتراب، حيث يرون أن الشعور بالاغتراب يأتي نتيجة عوامل نفسية لدى الفرد و مرتبط بعوامل اجتماعية لها علاقة بالمجتمع الذي يعيش فيه مما يجعله غير قادر على التغلب على مشكلات الحياة، إضافة لمصادر أخرى كالانتشئة الاجتماعية الخاطئة وعمليات التغيير والتقدم الحضاري، والفجوة التي تحدث بين الفرد والمجتمع الذي يعيش فيه باختفاء القيم التي كانت موجودة مثل التراحم و المحبة.

فنجذ "علي شتا" يحدد هذه الأسباب في علاقاتها بالمجتمع المحلي والإقليمي، وذلك بفقدان الشعور بالانتماء سواء في الدين أو الجنس أو العرق وفقدان الهدف بمعنى وضوح الأهداف وعدم القدرة على وضعها ومعرفة الغاية من وجوده.¹

أما "إجلال سري" فترجعها لعوامل نفسية واجتماعية.

أولاً: الأسباب النفسية:

- الصراع: بين الدوافع والرغبات المتعارضة، وبين الحاجات التي لا يمكن إثباتها في وقت واحد، مما ينتج توتر انفعالي واضطرابات على مستوى الشخصية.

- الحرمان: أين تقل الفرصة لتحقيق دوافع أو إشباع حاجيات.

- الإحباط: يرتبط بخيبة الأمل والفشل والعجز التام والشعور بالقهر وتحقير الذات.

ثانياً: الأسباب الاجتماعية:

- تدهور نظام القيم وتصارع القيم بين الأجيال.

- البعد عن الدين والضعف الأخلاقي.

¹ فتحي بكار، الاغتراب السياسي وأثره على المشاركة السياسية: دراسة حالة الجزائر 1989-2012، مذكرة ماستر (جامعة سعيدة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012-2013)، ص.36.

-التطور الحضاري السريع وعدم توافر القدرة النفسية على التوافق معه.¹

في الوقت الذي يرجع "أحمد النكلاوي هذه الأسباب لتعددتها إلى سياسية واجتماعية واقتصادية على غرار:

-انعدام الاستقرار السياسي.

-فشل القادة في الوفاء بالوعد.

-زيف وانحصار المشاركة الفعلية في اتخاذ القرار.

-توظيف التكنولوجيا لمزيد من السيطرة على المراكز الإنتاجية.

-في حين يرى "إيريك فروم" أن أهم أسباب الاغتراب تعود إلى السيطرة الآلية وهيمنة السلطة بأفكارها التسلطية القمعية.²

المبحث الثاني:العزوف كسلوك إنتخابي

يعد السلوك الانتخابي احد العناصر الأساسية التي بها نستدل ردة أفعال الناخبين من العملية الانتخابية و التي تترجم كعزوف انتخابي ،والذي من خلاله سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم السلوك الانتخابي، من ثم ضبط تعريف العزوف الانتخابي وتحديد أشكاله و أنواعه مع استخلاص أهم أسبابه.

¹فتحى بكار ،مرجع سابق،ص.37.

² ميلود ولد صديق،مرجع سابق،ص. 72.

المطلب الأول: مفهوم السلوك الانتخابي Electoral Behavior وإقتراباته.

أولاً: تعريف السلوك الانتخابي:

دخل السلوك الانتخابي مجال البحث في علم النفس بشكل حاسم عام 1939م على يد عالم النفس الأمريكي بول لازارسفيلد Paul Lazarsfeld (1901-1976) وجماعته في جامعة كولومبيا، عندما أجروا دراستهم عن السلوك الانتخابي في مقاطعة إري Erie وقد تلقى لازار سفيلد تدريباته في البحث في مجال السلوك الانتخابي في المعهد النفسي لجامعة فيينا.¹

فالسلوك الانتخابي أحد المداخل المهمة لمعرفة خصائص العملية الانتخابية في أي مجتمع، وهذا نظراً لكشف عن الكيفية التي يعمل بها النظام السياسي القائم في مجتمع محدد، كما أنه يعبر عن خصوصية هذا المجتمع ومشكلاته وعوامل قوته وضعفه، فيستعمل هذا المفهوم للإطاحة بالتحديات التي يطرحها مفهوم الانتخاب في السياقات الاجتماعية المختلفة.

وبالتالي **فالسلوك الانتخابي** يعرف على أنه سلوك سياسي، يجمع بين المواقف والتصرفات وردود الأفعال التي يتبناها المواطنون الذين تتوفر فيهم شروط التصويت، وذلك أثناء مناسبة انتخابية معينة، بحيث تؤثر في نهاية المطاف من نتائج تلك الانتخابات.²

ويشكل **السلوك الانتخابي** جزء من السلوك السياسي العام للفرد، ويقصد بهذا الأخير "مجموع النشاطات العملية لدى الأطراف الاجتماعية والتي ترتبط بفكرة المشاركة السياسية، أي التي تحدث تأثيراً في طريقة الحكم الجماعية".¹

¹ إبراهيم مرتقي الاعرجي، "السلوك الانتخابي و علاقته بعدالة العالم لدى طلبة جامعة بغداد"، مجلة كلية الأدب، ع.97، (ماي 2014)، ص.538.

² عادل عباسي، "واقع النشاط الحزبي في الجزائر و انعكاساته على سلوك الهيئة الناخبة"، مجلة العربية للعلوم السياسية، ع.35 (أوت 2012)، ص.2.

ولذلك حاول بعض الباحثين وضع تعاريف للسلوك الانتخابي منها أن السلوك الانتخابي هو وحدة سلوك متسلسل (متعاقب) موجه نحو هدف ينتهي بشكل متكامل إلى التصويت لصالح حزب سياسي أو مرشح ما.²

ويعرف أيضا السلوك الانتخابي أنه كل أشكال التصرفات والأفعال وردود الأفعال التي يظهرها المواطن في موعد انتخابي معين، نتيجة تأثيره بمجموعة من العوامل والمتغيرات ويمكن الاستدلال عليها من ناحيتين، فمن الناحية السياسية يدل على ولاء المواطنين للنظام السياسي، فهو إما يعطي الشرعية للحاكم ويسمح بتطبيق القوانين عليه أو العكس، أما من الناحية العقلانية فهو يدل على محاولة الأفراد لتحقيق مجموعة من المصالح الشخصية أو الجماعية وذلك بعد حسابات عقلية يقارن فيها بين المنافع والحاجات المادية و المعنوية.³

و نستخلص من التعاريف السابقة أنها تجمع أن السلوك الانتخابي هو قرار يتخذه الناخب بنفسه في فترة الانتخابات ،ويكون هذا القرار انعكاسا للمواقف السياسية والظروف الاجتماعية، وإذا السلوك الانتخابي هو رد فعل يظهرها المواطن في موعد الانتخابات نتيجة لتأثيره بعوامل ومتغيرات سواء نفسية أو اقتصادية، أو اجتماعية، سياسية وحتى بيئية.

ثانيا: اقترابات السلوك الانتخابي:

إن أغلب الدراسات حول موضوع السلوك الانتخابي، تؤكد أن السلوك عرضه دوما للتغيير والتحول، وأن هناك مجموعة من العوامل المسؤولة عن توجهات الناخبين وسلوكياتهم

¹معجم علم السياسة و المؤسسات السياسية:عربي فرنسي انجليزي، هيثم اللع(بيروت:المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع،2005)،ص.239.

²Russelle J.Datton," Citizen Attitudes and political behavior", **magazine of comparative political studies**, Vol.33,(August/september,2000),P.922.

³زهراء موسى جابر،"السلوك الانتخابي للفرد العراقي وطبيعته"،مجلة حمورابي،(04مارس2017)، (لم يذكر العدد والصفحة)

ولذا ارتكت مجموعة من المدارس النظرية محاولة بناء نماذج وإقتربات مفسرة للسلوك الانتخابي للفرد،ويمكن تحديدها كالتالي:

1-الاقترب البيئي:

ينتمي هذا الاقترب في أصله إلى الدراسات البيولوجية وعلم الأحياء،الذي يركز عند دراسة الكائن الحي،وعلى مسألة علاقته بالبيئة الحسية وغير الحسية التي يعيش فيها،وتم استغلال هذا الاقترب في العلوم الاجتماعية والسياسية على النحو الذي يقوم بدراسة العلاقات التفاعلية والترابطية بين البيئة المادية وغير المادية للإنسان من جهة،وسلوكياته الاجتماعية والسياسية من جهة أخرى،ثم تم استغلال هذا الاقترب في دراسة السلوك الانتخابي،خاصة مع أعمال أندري سيغفريد Andre Siegfried في مجال الانتخاب الجغرافي،والذي قام يبحث بعنوان الجدول السياسي لعرب فرنسا سنة 1913،درس مدى تأثير جيولوجية الأرض ونظام الفلكية ورجال الدين على سلوك الانتخابي للناخبين الفرنسيين.¹

2-إقترب مدرسة "ميشغان" Michigan :

يعتبر بول لزار سفلد Poul Lazarsfeld أحد أهم رواد هذا النموذج،والذي رأى بأن كل حزب يمثل من خلال طبقة أو مجموعة اجتماعية معينة،والتصويت هنا محدد بالوضع الاجتماعي للناخب،وكذلك دينه ومكان سكنه،وبالتالي يعطي إشارة لاستعداد سياسي لدى الناخب يمكن توقعه.²

¹ عبد الله بلغيث،الانتخابات و الاستقرار السياسي في الجزائر دراسة في النظام و السلوك الانتخابي(الجزائر:دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر،ط.1،2017)،ص. 358.

² إبراهيم مرتقي الأعرجي،لراسة عن الانتخابات النيابية في العراق 2014"،مجلة كلية الأدب ،ع.98 (2010)،ص. 558.

ولذلك تعتبر الجماعات التي ينتمي إليها المواطن الناخب، عاملاً حاسماً في تحديد سلوكه الانتخابي، إلا أن هذا التأثير ليس أكيد، لأن المتغيرات الاجتماعية العامة لا تقدم سوى احتمالات قوية نسبياً للانتخاب صالح جهة أو أخرى كما أن هذا الاقتراب لا يستخدم السببية، ويكتفي بتوضيح وتبيان العلاقة بين الخصائص الاجتماعية والسلوك الانتخابي من دون تحليل وإثبات.¹

وأهم متغيرات هذا الاقتراب تكون متنوعة، فمنها ما هو سوسيوديمغرافي كالجنس والسن والإقامة والكثافة المكانية، والتي يتأثر بها السلوك الانتخابي وأيضاً تختلف اتجاهات الرجال عن النساء مثلاً، وأيضاً نسبة المشاركة لكليهما، واختلاف ميول الشباب، والشيوخ والأسر نفسه بين سكان المدن والأرياف.²

3- الاقتراب السيكولوجي:

يركز هذا الاقتراب على العوامل النفسية ودورها في توجيه السلوك الانتخابي للفرد، وفي هذا السياق تلعب الاستعدادات النفسية والطبيعية الشخصية دوراً مهماً في تحديد توجهات الناخب أثناء المواعيد الانتخابية، وهي ناتجة عن جملة التلقينات التي يتلقاها الأبناء من آبائهم طيلة فترات الطفولة، بالإضافة إلى طبيعة العلاقات العائلية المستقرة أو المضطربة وطبيعة البيئة الاجتماعية الدينية المحافظة أو المدنية الحديثة التي تعمل هي الأخرى على البناء النفسي للفرد والذي بدوره يعمل على توجيه المواطن.³

¹ المرجع نفسه، ص. 559.

² المكان نفسه.

³ يحي بن يمينة، السلوك الانتخابي عند الشباب في الجزائر، رسالة ماجستير (جامعة وهران: كلية العلوم الاجتماعية، 2013-2014)، ص. 29.

4- الاقتراب العقلاني (اقتراب التحليل الاستراتيجي):

منذ بداية السبعينات بدأت الدراسات السياسية والاجتماعية لموضوع الانتخابات تتأثر بشكل واضح بالمدرسة السلوكية، والأساليب الإمبريقية في البحث، مما انعكس على الباحثين اللذين اعتمدوا على اقترابات أكثر علمية ومنهجية في دراسة السلوك الانتخابي، وعلى رأسها "أنطوني داونز Anthong Douns الذي ينطلق من فرضية أساسية وهي أن السلوك الانتخابي للفرد عقلاني ومحسوب.

حيث ركز "أنطوني" على فكرة عملية المفاضلة على أساس أن كل ناخب يسعى دائما إلى تحقيق مصلحة من خلال عملية الانتخاب، بعد قيامه بعمليات حسابية يحدد فيها المكاسب والتكاليف ثم يتوجه نحو السلوك الانتخابي بالمنظور النفعي، الذي يسعى من خلاله دائما إلى تعظيم مكاسبه والتقليل من خسائره، وبالتالي يفترض هذا النموذج أن الناخب على درجة كبيرة من الوعي بمصالحة وألوياته، كما أنه يمتلك جميع المعلومات حول إدراك أولوياته.¹

المطلب الثاني: تعريف العزوف الانتخابي وتحديد أنواعه وأشكاله

يحمل الامتناع عن التصويت دلالات عديدة، فقد يدل على موقف سياسي مبني على وعي ومبادئ، وعلى رفض مطلق لكل أشكال الدولة بينما يكون أحيانا دليل على رفض المشاركة في العملية الانتخابية ذاتها، إما للشك في شرعيتها أو في نزاهتها، أو لعدم الرضا والاقتناع بالمرشحين، بحيث لا يمكن الاختيار بينهم لأنهم عديمي الكفاءة والخبرة.

¹ سميرة بارة، أنماط السلوك الانتخابي والعوامل المتحركة فيه، رسالة ماجستير (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2009)، ص. 34.

يفضل الناخب المقاطعة وعدم الذهاب إلى صناديق الاقتراع، لذلك يلاحظ أن نسب الامتناع متغيرة ومتفاوتة من عملية انتخابية لأخرى بفعل أن العرف الذي تقدمه كل عملية يكون مختلف عن الآخر.

أولاً: مفهوم العزوف الانتخابي

1- تعريف العزوف عن التصويت:

لغويا: أصل التسمية من اللاتينية، الامتناع عن القيام بشيء، يبقى بعيداً، أي الامتناع عن التصويت، أي أن تبقى لا تتصرف، من لا ممارسة حق.

اصطلاحاً: وهو الامتناع عن المشاركة في المداولات أو التصويت في الانتخاب أو الاستفتاء.

والامتناع هو: موقف أولئك الذين يمتنعون عن التصويت بطريقة تطوعية أو لا. وهي الظواهر التي تقود الناس أو الأفراد لكي لا يصوتوا، وهو عادة مذهب الذين يدعون إلى الامتناع عن التصويت، والممتنعون هم الأشخاص الذين يمتنعون عن التصويت.¹

العزوف عن التصويت حسب اللغة الفرنسية: هو الامتناع عن التصويت أثناء إجراء الانتخابات أو الاستفتاء، يتمثل في الأشخاص الذين يمتنعون عن الإدلاء بأصواتهم و التي تكون بسبب دوافع متعددة ومتنوعة، ولذلك لا ينبغي أن يعتبر الأفراد العازفون أو الممتنعون الذين يصوتون بالأبيض، غير منتخبون، ولا يجب أن يحتسبوا من أرقام قياس الامتناع عن التصويت.²

¹Toupictionnaire, " le dictionnaire de politique", toup, orgisite ,
<http://www.sanas/publicité/ni/pistage>, le (03/03/2018).

²Educating, dictionnaire français, "définition de abstention",
<http://www.dictionnaire.francais.abstenntion.php/25>, (04/05/2018)

وان العزوف أيضا: هو عبارة عن ظاهرة ذات أهمية بالغة لأنه يعتبر بالمعنى الضيق قرارا متعمدا بعدم التصويت، غير أنه أصبح يطلق على جميع من لا يقترعون لاتصافهم باللامبالاة وفقدان الاهتمام بالأمور الخارجية عن نطاق الأسرة الضيق، أو أنهم يشعرون بالاغتراب في الحياة العامة، أما الذين يعتمدون الامتناع عن التصويت فهم في العادة يعبرون عن آراءهم الخاصة.¹

وقد يبدأ **العزوف الانتخابي** انطلاقا من عدم التسجيل في القوائم الانتخابية، كأولى الأشكال التي يظهر فيها، كما يمكن أن يكون عن طريق عدم الذهاب إلى الانتخاب. وفي مستوى ثالث يظهر في إفساد ورقة التصويت أو ترك الظرف فارغ، وكل هذه المظاهر تعد شكلا للامتناع عن التصويت.²

وفي الجزائر قانونيا يعتبر ممتنعا عن التصويت كل مواطن مسجل في القوائم الانتخابية ولم يذهب إلى الانتخاب يوم الاقتراع، وهذا ما يدعي إلى إقصاء المواطنين الذين لم يسجلوا أنفسهم في القوائم الانتخابية، رغم إجبارية التسجيل قانونيا.³

فالعزوف عن الانتخاب هو موقف سلبي يتخذه في هذا السياق الناخب أو عضو البرلمان بملء إرادته أو إرادته به، بغرض الاحتجاج على المشاركة في التصويت.

ففي الانتخابات والاستفتاءات يتخذ بعض الناخبين هذا الموقف كتعبير عن السلبية أو العزوف أو رفض المشاركة بسبب قناعة الأحزاب، أو الجماعات التي ينتمون إليها بعدم جدوى المشاركة في الانتخابات أو الاستفتاءات بدعوى تزييفها أو رفض نظامها وآلياتها أو

¹ معجم بلاكويل للعلوم السياسية فرانك بيلي، تر: مركز الخليج للأبحاث (الإمارات العربية: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص.3.

² فيليب برو، علم الاجتماع السياسي، تر: محمد عرب صارصلا (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، 1998)، ص.338، 339.

³ ج.د.ش.، وزارة الداخلية والبيئة، مجموعة النصوص المتعلقة بانتخابات الجزائر، **الجريدة الرسمية**، ع. 12، مارس 1997، ص.3، 4.

شروطها المجحفة بحقهم، وقد يحدث الرفض لأسباب متعلقة بالناخب وبرفضه للمشاركة السياسية ، بسبب ظروف اجتماعية مثلاً .¹

ويختلف الامتناع عن التصويت كما يسمى بالتصويت العقيم، ففي هذا الأخير يعتمد المدلي بصوته التصويت بشكل غير سليم أو ترك بطاقة الاقتراع فارغة، وفي الحالتين الأخيرتين تعتبر بطاقة الاقتراع باطلة وفي بعض الدول هناك جماعات نشطة تختص بحساب الأصوات البيضاء في الانتخابات والاستفتاءات، والتي تشير إلى الامتناع عن التصويت، حيث تعتبره مؤشراً لنسبة معارضة المواطنين لكل الخيارات البرلمانية.²

وفي البرلمان يحدث **الامتناع عن التصويت**، لتحفظ النائب بشكل مستقل أو بناء على أمر من حزبه عن أحد مواد مشروع القانون الذي يصوت البرلمان عليه، أو تحفظه على أمر من الأمور المرتبطة بالرقابة البرلمانية، أو شأن من شؤون العضوية، وذلك رغم الموافقة من حيث المبدأ على الموضوع المطروح، وتتظم البرلمانات سبل الامتناع عن التصويت، فيوجب معظمها على الممتنعين إعلان أسباب امتناعهم لرفض الموضوع المطروح، ومن حيث التوقيت يجب أن يكون الامتناع عن التصويت قبل إعلان رئيس البرلمان نتيجة أحد الرأي.³

ومنه نستخلص أن الامتناع عن التصويت هو عدم المشاركة في الانتخابات المنظمة من قبل السلطة العامة لأي سبب من الأسباب.

الامتناع عن التصويت يمثل موقف الشخص الذي لا يستعمل حقه في التصويت.⁴

¹ هاشم ربيع، مرجع سابق، ص. 51.

² المكان نفسه.

³ هاشم ربيع، مرجع سابق، ص. 53.

⁴ Neidhart Leonhard, "L'abstentionnisme", Dictionnaire historique de la suisse

(DHS) : <http://www.hls-dhs-dssach/f/le-dictionnaire/le-dictionnaire> le (13-09-2018).

فالامتناع الانتخابي ما هو إلا موقف ظرفي قد يكون نتيجة جهل أو قلة وعي أو عدم الاهتمام بالسياسة بينما مصطلح الامتناعية *L'abstentionnisme* هي عبارة عن مذهب واع ومقتنع به من جانب الفرد أو الجماعة وهو موقف معاد لمبدأ الانتخاب كليا، أي أنها تعني عدم المشاركة نهائيا في أعمال وقضايا المجتمع السياسي، نتيجة ضعف الاندماج الاجتماعي أو الاعتراف السياسي، أما الامتناع *L'abstention* فهو عبارة عن ظاهرة ذات أهمية بالغة، تعبر عن قرار متعمد بعدم التصويت، غير أنه أصبح يطلق على جميع من لا يقترعون.¹

ثانيا: أنواع العزوف الانتخابي:

إن مظاهر الامتناع الانتخابي تتعدد ويمكننا حصرها في عدة نقاط تتمثل في عدم التسجيل في القوائم الانتخابية وعدم التسجيل للذهاب إلى الانتخاب للإدلاء بأصواتهم، وترك الناخب الظرف فارغ، تعتمد الناخب إفساد الورقة الانتخابية ومنه فأنواع الامتناع الانتخابي تتمثل في:

1- الامتناع العقلاني:

وهو الذي يصدر عن المهتمين بالسياسة والمطلعين عليها والمتابعين لأخبارها، لأن امتناعهم هنا يعد تعبيراً سياسياً مقصوداً ذو أهداف محددة، لأنه قائم على مجموعة من المعطيات والشروط، وقد أصبحت هذه الظاهرة عالمية على اعتبار أن جل دول العالم لم تسلم من هذه الظاهرة في الممارسة السياسية الانتخابية.²

¹ وافية بوارلوي، أثر النظام الانتخابي في التمثيل الحزبي: دراسة للتشريعات في الجزائر 1989-2012 (الجزائر: مكتبة الوفاء القانوني، ط. 1، 2016)، ص. 231، 232.

² سلمى الإمام، سمير بارة، السلوك الانتخابي في الجزائر دراسة في المفهوم والأنماط والفواعل"، مجلة دفا تر السياسة والقانون، ع. 01 (جوان 2009)، ص. 42.

وإن الامتناع العقلاني عن التصويت هي الصفة التي تتعلق بمن يهتم بالسياسة ويحمل بطاقة انتخابية وعلى دراية بالأمور السياسية، وفي هذه الحالة يعد امتناعهم تعبيراً عن رفض الاختيارات المعروضة، فهي مشاركة بطريقة غير مباشرة فهم يرون أنهم لم يجدوا من بين المرشحين من يعبر بشكل مباشر عن متطلباتهم، ولهذا يعتبر امتناعهم تهديداً لفعالية العملية الانتخابية وشرعيتها.

ولذلك أصبح في مثل هذه الحالة تخصص حملات توفر فيها كل الوسائل والإمكانيات التي تزيل الالتباس وتحقق الآثار المباشرة وتبحث عن آليات أخرى لإدماج الممتنعين.

وكما نجد أن الامتناع العقلاني ينقسم إلى ثلاثة أقسام التالية:

-القسم الأول:

يمتنعون بسبب شعورهم بعدم نزاهة العملية الانتخابية، فالمواطنون المثقفون ذوي المعرفة السياسية بطبيعة العملية الانتخابية وما يشوبها من تدخل حكومي من جهة، وظاهرة الترهل الحزبي من جهة أخرى، فكلما تواجدت هذه المظاهر كلما زاد الممتنعون.

-القسم الثاني:

وهو نفسه الذي وضعه فليب برو حيث ينفي عالم السلبية عن هؤلاء المتعلمين والمثقفين، وما امتناعهم عن التصويت إلا تغييراً عن موقف سياسي رافض للممارسة الانتخابية بصورتها المعروفة.

-القسم الثالث:

وهو وجه نضيفه حيث يتعلق بمن امتنع عن التصويت لأسباب قاهرة كالمرض أو السفر...، لكن في قراراتهم مقتنعون بالمشاركة.¹

2-الامتناع اللاعقلاني:

إن العزوف أو الامتناع اللاعقلاني هو الامتناع عن المشاركة في الانتخابات، من غير أن يكون لذلك أسبابه ومبرراته، فالمواطن الممتنع يبتعد عن الممارسة السياسية ككل، أي عدم الاهتمام بالأحداث السياسية وشؤونها، وهذا ما يسمى باللامبالاة، والتي ترجع إلى أسباب تتعلق بموقف الفرد الأساسي من هذه الأحداث والظروف، كتعبير عن موقف وتجسيد له من جهة، وكذا على أنها رفض الأهداف السياسية والمبادئ والوسائل التي يشارك فيها، وبدرجة واسعة للأفراد وأعضاء المجتمع السياسي من جهة أخرى.

وهذا الرفض لا يرجع إلى الفشل في تحقيق الاندماج في الثقافة السائدة، ولكن إلى الاقتناع بأن الاندماج ليس له قيمة، وهذا ما يسمى بالعزلة السياسية والتي ينتج عن رفض القيم والأهداف التي تسير العملية السياسية في ظل الاعتقاد بأن عملية التصويت وغيرها من العمليات السياسية لإجرائية ليست سوى ممارسات صورة لا تؤثر في مضمون السياسية.²

¹ عائشة ربيعي الثقافة السياسية وإشكالية الممارسة الانتخابية في الجزائر، مذكرة ماستر (جامعة المسيلة:كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012-2013)، صص. 74، 75.

² ليلة باندو، سميرة صبايحي، أزمة المشاركة الانتخابية في منطقة القبائل:دراسة مسحية على عينة من مواطني ولاية تيزي وزو 1990-2015، مذكرة ماستر (جامعة تيزي وزو:كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015-2016)، ص. 54.

ثالثاً: أشكال العزوف عن التصويت:

ومنه فإن أشكال العزوف نحددها كالتالي:

1- الامتناع السياسي المحتج: L'abstention protestataire politique

وهو يقوم على شكل الاحتجاج من شرعية النظام السياسي، ويعبر عنه بعدم الانتخاب بحيث أتى بها **لانسلو** وسماه امتناع الاستياء (عدم الرضا)، هذا الامتناع يعبر عن احتجاج تجاه النظام السياسي بسبب عدم قدرة السلطات على حل المشاكل الاجتماعية.¹

وحسب الدراسة التي أقامها فإن الممتنعين المحتجين غير مندمجين في المجتمع وهم أبعد فئة عن مشاركة في الحياة السياسية وهم عادة ما ينتمون إلى الممتنعين الدائمين.

ونسبتهم "آن مكسال" بالممتنعين خارج اللعبة السياسية أو خارج الدائرة السياسية، ويكون تعبيرهم باحتجاج الامتناع عن التصويت وهذا بمثابة موقف سياسي للرفض اتجاه الحكومة أو الطبقة السياسية.

وكما يتسم هؤلاء باللامبالاة بالحياة السياسية، وهو ما يبقئهم في دائرة الغير المسجلون الدائمون في القوائم الانتخابية وهم في الجزء السفلي من السلم الاجتماعي، دون شهادات، وعاطلين عن العمل وهم يفتقرون إلى الاندماج الاجتماعي.² وحسب آن مكسال

¹ Anne Muxel, "la mobilisation électorale en 2017" revue française science politique, vol . 63 ,n°.2,(2013), p.4.

² pierre Bréchon, "la signification de l'abstention électorale", séminaire , à l'université libre de Bruxelles (UCB), le 29-10-2010, p.10.

فإن الممتنعين بعيدا عن السياسة ،هي فئة تشعر بالقلق إزاء مشاكلهم الفردية وهم خارج اللعبة السياسية.¹

2-الامتناع الإستراتيجي L'abstention stratégique politisée:

الامتناع الاستراتيجي هو مصطلح يوصف على الممتنعون الإستراتيجيون بالمتنعين غير الدائمين داخل اللعبة السياسية ،يشكلون الفئة الأكثر حيوية وديناميكية من الهيئة الناجبة هؤلاء يمتنعون عن التصويت بصفة منقطعة أي يمتنعون عن المشاركة في بعض الانتخابات ويشاركون في الأخرى.

إن امتناعهم غير ثابت وغير مستقر حسب العوامل والظروف المحيطة بالانتخابات، ويتخذون قراراتهم في آخر لحظة،وهم أشخاص ميسون يهتمون بالسياسة،لديهم شهادات عليا مندمجون اجتماعيا،يساهم الامتناع داخل اللعبة السياسية بدرجة أقل في هذا الرفض.

إن نسبة هذه الفئة الممتنعة الغير دائمين في تزايد خاصة لدى الأجيال الشابة.²

¹ ‘‘Typologie de l’abstention en France’’،

http://www.lemonde.fr/international/article/2004/10/27/typologie-de-l-abstention-en-france_384678_3210.html UIBZEKRZFGJMUR.99,(14/08/2018).

²Blaise Kouamen ,la dynamique évolution des paradigmes de l’abstention nanisme électorale en France :proposition du concept déficit d’intérêt esquisse d’une lecture rationnelle, thèse de Doctorat(université lill2 :Ecole doctorale des science juridiques ,politique économiques et de gestion, 2009),p.134.

المطلب الثالث: أسباب العزوف الانتخابي.

إن أسباب العزوف كثيرة ومتشابهة ومتعددة ويمكننا إجمالها كما يلي:

1- أسباب غير إرادية:

وهي أسباب خارجية عن إرادة وقدرة الفرد مثل حالة الشيخوخة، المرض أو البعد عن مكاتب التصويت.

2- أسباب اجتماعية واقتصادية:

وتتمثل هذه الأسباب الاجتماعية للامتناع عن التصويت في وجود خلل في الاندماج الاجتماعي للفرد داخل المجتمع الكلي، بحيث يتأثر بحجم ومدى التصويت أو الامتناع عن التصويت في الانتخابات بالمتغيرات المختلفة، كالتعليم والدخل والمهنة والجنس والسن وغيرها من العوامل، حيث يرتبط الدخل إيجابيا مع المشاركة، فأصحاب الدخل المتوسط أكثر مشاركة من ذوي الدخل المنخفض، ذوي الدخل المرتفع أكثر مشاركة من ذوي الدخل المتوسط.¹

كذلك يرتفع مستوى المشاركة بارتفاع مستوى التعليم حيث تعتبر الأمية أحد معوقات التي تحول دون مشاركة الفرد في الانتخابات خاصة في دول العالم النامي، فالشخص المتعلم أكثر وعيا ومعرفة بالقضايا السياسية، وأشد إحساسا بالقدرة على التأثير في صنع القرار، و الاشتراك في المناقشات السياسية، وتكوين آراء بخصوص الموضوعات والقضايا المختلفة.²

¹ مري عبد المؤمن، "البطالة وآثارها على المشاركة الانتخابية"، مجلة دراسات في علم اجتماع المنظمات، م. 06، ع. 01 (2017)، ص. 222.

² المكان نفسه.

كما يميل الأشخاص ذوي المركز المهني المرتفع إلى المشاركة بدرجة أكبر من ذوي المكانة المهنية المنخفضة وإن ظل هناك اختلاف بين مجتمع وآخر، وبين مهنة وأخرى. ويتأثر حجم ومدى المشاركة حسب نوع الانتخابات، حيث يلاحظ أن المرأة بوجه عام أقل ميلا إلى المشاركة عن الرجل غير أن التطور الاقتصادي والاجتماعي، يعمل باستمرار على تضيق هذه الفجوة بين الجنسين، فيما يتعلق بالمشاركة السياسية. وكما تتأثر المشاركة بعامل السن، فإنه يزداد مستوى المشاركة مع تقدم العمر، وهذه العوامل لا تشكل قاعدة مطلقة فهي تتغير بتغير المتغيرات الاجتماعية لكل فرد ومجتمع.¹ وإن الفقر و البطالة يلعبان دورا هاما للزيادة في نسب الامتناع بسبب نقص الإمكانيات الاقتصادية التي تجعله لا يميل إلى الاهتمام بالسياسة، وكما أن البطالة تعبر عن فشل النظام السياسي وهو بدوره يؤدي إلى عدم ثقة هؤلاء بالقادة، والامتناع عن التصويت هي وسيلتهم لإيصال مطالبهم، وإن ارتفاع هذه الظاهرة التي تمس فئة كبيرة من الشباب، خصوصا الإطارات وخريجي الجامعات التي تتسابق على استغلالها الدول الأوروبية، تؤدي إلى ازدياد تفاقم مشكلة الهجرة غير الشرعية .

3-أسباب سياسية:

وتتمثل هذه الأسباب السياسية المؤدية للامتناع في عدم كفاءة المرشحين، فساد السياسيين، المصالح الخاصة التي تسعى إليها الأحزاب، عدم تمثيل مصالح المواطنين ومتطلباتهم. ومن العوامل الأخرى هي عزوف المواطنين عن الأحزاب السياسية الذي هو ناجم عن فقدان الثقة في الطبقة السياسية سواء الحاكمة أو المعارضة، فهي جهته تشهد الأحزاب الحاكمة تصدع كبير يتجلى داخل العمل الحكومي وفي البرلمان وخارجه، ومن جهة أخرى لا توفر أحزاب المعارضة بديلا يحظى بجاذبية.

¹Anissa Amjahad, Jean-Michel de Hasting ‘‘le vote obligatoire’’,**fiche de l’lecture**,(paris: spécialité science sociales et politique,2011),p.2.

بالإضافة إلى الضعف الكبير على مستوى البرامج وعدم تلاؤمها مع متطلبات المواطنين، يقتصر دور الأحزاب السياسية بين كل موعد انتخابي وآخر على شحذ ماكينات الدعاية الحزبية لتعبئة القاعدة الانتخابية والتعامل مع المواطنين كخزان أصوات ينتهي دورهم بانتماء الاقتراع العام.¹

بذلك فقد فشلت النخبة السياسية في توفير الحافز الضروري لإشراك الأشخاص في الانتخابات وزيادة ميلهم للتصويت، وكما يرى المواطنون أن هنالك قنوات قليلة مفتوحة لهم للمشاركة مع السياسيين وهذا ما يولد لديهم شعور أنهم أهملوا وهمشوا من قبل السياسيين.²

4-أسباب زمنية:

و ان هذه الأسباب تدخل في زمن الذي أقيمت فيه الانتخابات، ونوعها ومدى أهميتها، وأيضاً تأثير الظروف التي تجري فيه الانتخابات.³

¹ هيفا دهب، "المواطن والانتخابات البلدية: جدلية المشاركة والعزوف"، مجلة نواة، (5 جانفي 2018)، في:

<http://www.nawaat.org/partait/2018/10/05> ، (19 أوت 2018).

² Matt Henn, Mark weinstein, "young people and political (in) Activism: Why don't young people vote?", **magazine of policy and politics**, Vol. 24, n° 3 (2006), p.18.

³ عصام بن شيخ، "الانتخابات الرئاسية في الجزائر دراسة في السلوك الانتخابي"، مجلة الديمقراطية، ع. 8 (05 جوان 2018)، ص. 06.

خلاصة الفصل

قام هذا الفصل بتحديد المفاهيم الأساسية لهذا الموضوع والمتمثلة في الاغتراب السياسي والعزوف الانتخابي كسلوك سياسي (السلوك الانتخابي)، ومن خلاله تم رصد مختلف الأطر النظرية المفسرة لظاهرة الاغتراب السياسي، وأهم المداخل المفسرة للعزوف الانتخابي كأحد مظاهر وأشكال الاغتراب السياسي.

وتوصلنا من خلال هذا الفصل إلى أن العزوف الانتخابي هو محصلة جملة من الأسباب السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

فالعزوف كشكل من أشكال الاغتراب السياسي هو نتيجة ظروف البيئية المحيطة بالمواطن سواء الاجتماعية، الاقتصادية أو السياسية، والتي تلعب الثقافة السياسية دورا فيها.

الفصل الثاني

واقع العزوف الانتخابي في ظل الانتخابات
التشريعية (2012-2017) والرئاسية 2014.

الفصل الثاني: واقع العزوف الانتخابي في ظل الانتخابات التشريعية لسنتي 2012-2017 و الرئاسة لسنة 2014.

الفصل الثاني: واقع العزوف الانتخابي في ظل الانتخابات التشريعية لسنتي 2012-2017 والرئاسة لسنة 2014.

يعد التمثيل السياسي إحدى العمليات التي يعبر من خلاله عن مساعي وطموحات المواطنين، وإن هذه الأخيرة تعمل جاهدة على تجميع أكثر عدد من المواطنين في كل موعد انتخابي وكسب تأييدهم، لإقناعهم بأحقية مرشحهم في تمثيلهم في المناصب السياسية المختلفة.

المبحث الأول: بيئة الانتخابات في الجزائر منذ 2012

من خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى أهم السياقات التي مرت بها الجزائر منذ انتخابات 2012 وخاصة بعد الثورات العربية ومحاولة مجاراتها المسار الديمقراطي ومع دخولها في أزمة اقتصادية.

المطلب الأول: البيئة القانونية في الجزائر

أولاً: قانون الانتخابات لسنتي 2012 و 2016

إن أول وأبرز معايير حرية الانتخابات الديمقراطية في النظم الديمقراطية هو أن تلك الانتخابات لابد أن تحترم حكم القانون، بمعنى خضوع أطراف العملية الانتخابية من مرشحين ولخبين، وإدارة إلى كل قانون مسبق يحدد التزامات وحقوق كل طرف، وهو ما يعبر عن سيادة القانون بدل سياسة استئثار الحكام بالسلطة.

الفصل الثاني: واقع العزوف الانتخابي في ظل الانتخابات التشريعية لسنتي 2012-2017 و الرئاسة لسنة 2014.

وبذلك يحتوي قانون الانتخابات 2012 المعمول به في الجزائر، على 238 مادة مقسمة على ثمانية أبواب، ويحمل رقم 01-12 مؤرخا في 12 يناير/كانون الثاني 2012.¹

وعدل هذا القانون ضمن حزمة من الإصلاحات التي وعدت بها السلطات الجزائرية لمواجهة ما سميت بموجة الربيع العربي، إلى جانب قوانين الإعلام والجمعيات وترقية المشاركة السياسية للمرأة وحالات التنافي مع العهودات البرلمانية.

ويغض النظر عن التغيرات الشكلية التي مست مواد عدة إلا أن أهم ما تميز به هو إدراج القضاء كلجنة للإشراف على العملية الانتخابية، الذي دخل حيز التنفيذ منذ الانتخابات التشريعية التي جرت في مايو/يناير 2012.²

ولقد تضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات ثمانية أبواب، يضم الباب الأول أحكاما مشتركة لجميع الاستشارات الانتخابية كالشروط المطلوبة في الناخب وشروط التسجيل في القوائم الانتخابية والعمليات التحضيرية للاقتراع وعمليات التصويت.

ويختص الباب الثاني من القانون بسرد الأحكام المتعلقة بانتخاب أعضاء المجالس البلدية و الولائية والمجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة.

أما الباب الثالث فيتطرق في فصله الأول إلى الأحكام المتعلقة بانتخاب رئيس الجمهورية، في حين تخصص الفصل الثاني منه إلى الاستشارة عن طريق الاستفتاء.

ويسلط الباب الرابع الضوء على الأحكام الخاصة باللجان الانتخابية، في وقت فصل المشرع بالباب الخامس الأحكام المتعلقة بمراقبة عمليات التصويت والمنازعات الانتخابية.¹

¹ ج.د.ش.، قانون عضوي رقم 01-12 المؤرخ في 18 صفر عام 1433 هـ الموافق 12 يناير 2012 المتعلق بنظام الانتخابات، الجريدة الرسمية، ع.01، الصادر بتاريخ 14 ماي 2012.

² هشام موقف، "قانون الانتخابات في الجزائر"، تقرير، مركز الجزيرة للدراسات، 27 مارس 2014.

الفصل الثاني: واقع العزوف الانتخابي في ظل الانتخابات التشريعية لسنتي 2012-2017 و الرئاسية لسنة 2014.

وخصص الباب السادس من القانون لآليات الإشراف والمراقبة، حيث تطرق في الفصل الأول من هذا الباب إلى اللجنة الوطنية للإشراف على الانتخابات، في حين إفراد الفصل الثاني منه إلى لجنة مراقبة الانتخابات من حيث صلاحياتها وتنظيمها ووسائل سيرها.

وجاء الباب الثامن من القانون في شكل أحكام جزائية تضبطها 35 مادة مخصصة لهذا الغرض، وقد سبقه الباب السابع الذي تطرق للحملة الانتخابية والأحكام المالية.²

أما عن الرئاسيات فقد نصت المادة 132 من قانون الانتخابات على أن الانتخابات الرئاسية تجري خلال 30 يوما من انقضاء مدة الرئاسة الجمهورية، وتوجب المادة التالية على الرئيس الجمهورية استدعاء الهيئة الناجبة خلال 90 يوما قبل تاريخ الاقتراع.

وكما تفرض المادة 138 من القانون على المرشح أن تتضمن قائمته 600 توقيع فردي على الأقل لأعضاء منتخبين، أو قائمة تتضمن 60 ألف توقيع في 25 ولاية على الأقل.

وكأي انتخابات رئاسية أخرى يمكن أن يكون بها دورة ثانية، وذلك إذ لم يحرز أي مرشح على الأغلبية المطلقة للأصوات في الدور الأول، وتتص المادة 143 على أن التاريخ المحدد لدور ثاني للاقتراع يكون باليوم الخامس عشر بعد إعلان المجلس الدستوري لنتائج الدور الأول، على أن لا تتعدى المدة القصوى بين الدورتين 30 يوما.

ولقد أشرفت اللجنة الوطنية على الانتخابات لأول مرة على الانتخابات الرئاسية بعدما كانت أول تجربة لها في الانتخابات التشريعية مايو 2012.¹

¹المكان نفسه.

²المكان نفسه.

الفصل الثاني: واقع العزوف الانتخابي في ظل الانتخابات التشريعية لسنتي 2012-2017 و الرئاسية لسنة 2014.

وأما القانون العضوي رقم 16-10 المؤرخ في 25 أغسطس/أيار 2016 المتعلق بتنظيم الانتخابات في الجزائر، قد أفضى على بعض الصلاحيات على بعض الإصلاحات التي جاء بها التعديل الدستوري لسنة 2016 إلى إعادة النظر في أحكام القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات لعام 2012، من خلال إدراج أحكام من شأنها ضمان نزاهة العمليات الانتخابية وشفافيتها، واستحداث هيئة عليا متقلة تكلف برقابة الانتخابات.²

ومنه فلقد أقر البرلمان الجزائري في السابع من فيفري 2016 بغرفتيه (المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة)، وبأغلبية ساحقة التعديلات الدستورية التي اقترحتها الرئيس عبد لعزیز بوتفليقة.

فبالنسبة لأعضاء المجلس الشعبي الوطني المتكون من 462 نائبا، تقضي المادة 84 بأن ينتخب أعضاء المجلس الشعبي لعهد مدتها 5 سنوات بطريقة الاقتراع النسبي على القائمة.

وفي حال حل المجلس الشعبي الوطني (المادة 85)، إجراء انتخابات تشريعية قبل أوانها، وتطبيقا لأحكام 147 من الدستور، عليه إجراء انتخابات تشريعية وفي كلتا الحالتين في أجل أقصاه 3 أشهر.

يتكون القانون الجديد من 225 مادة،³ لكن أكثرها إثارة للجدل هي المادتان 73 و 94، واللذان يشترط فيهما الحصول على نسبة 4% في آخر انتخابات نيابية أو محلية قد جرت

¹ القانون العضوي رقم 12-01 المؤرخ 18 صفر عام 1433 هـ الموافق 12 يناير سنة 2012، المتعلق بنظام الانتخابات، مرجع سابق.

² تعرف على قانون الانتخابات الجزائري، "تقرير، مركز الجزيرة للدراسات، 25 أوت 2016.

³ ج.ج.د.ش.، القانون العضوي رقم 16-10 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1437 هـ الموافق 25 غشت سنة 2016 المتعلق بنظام الانتخابات، الجريدة الرسمية، ع.50، الصادر بتاريخ 28 سبتمبر 2016.

الفصل الثاني: واقع العزوف الانتخابي في ظل الانتخابات التشريعية لسنتي 2012-2017 و الرئاسية لسنة 2014.

في البلاد وذلك لدخول في الانتخابات وهذا ما حرم عدد كبير من الأحزاب من دخول الاقتراع.¹

أما بشأن الأحكام المتعلقة بانتخاب أعضاء مجلس الأمة، فتقضي المادة 107 أن ينتخب أعضاء مجلس الأمة المنتخبون لعهد مدتها 6 سنوات ويحدد نصف أعضاء مجلس الأمة كل 3 سنوات.

كما تقضي المادة 108 أن ينتخب أعضاء مجلس الأمة المنتخبون بالأغلبية حسب نموذج الاقتراع متعدد الأسماء من دور واحد على المستوى الولائي من طرف هيئة انتخابية مكونة من مجموع أعضاء المجلس الشعبي الولائي، وأعضاء المجالس الشعبية البلدية والولائية.

وحسب المادة 110 يمكن لكل عضو في مجلس شعبي بلدي أو ولائي يتوفر فيه الشروط القانونية أن يترشح للانتخاب في مجلس الأمة، ولا يمكن أن يترشح لمجلس الأمة إلا من بلغ 35 سنة كاملة يوم الاقتراع.

كما تضمن القانون الجديد أن الهيئة الانتخابية تتمتع بالاستقلالية المالية والاستقلالية في التسيير، وترأس هذه الهيئة شخصية وطنية يعينها رئيس الجمهورية بعد استشارة الأحزاب السياسية.²

¹الإذاعة الجزائرية، وزير الداخلية والجماعات المحلية، نور الدين بدوي، "بدوي: المادة 73 من نص قانون الانتخابات تخص فقط الأحزاب المشاركة في الاستحقاقات السابقة، الجزائر، (18-07-2016)، في:

<http://www.radio.algerie.dz/news/ar/article/20160718/83767.htm/> أطلع عليه (8 أكتوبر

2018).

²تعرف على قانون الانتخابات الجزائري، "مرجع سابق"، (بدون صفحة)

الفصل الثاني: واقع العزوف الانتخابي في ظل الانتخابات التشريعية لسنتي 2012-2017 و الرئاسة لسنة 2014.

وأما عن الرئاسيات فيكون انتخاب رئيس الجمهورية، وفق المادة 137 بالاقتراع على اسم واحد في دورين بالأغلبية المطلقة للأصوات المعبر عنها، وإذا لم تحرز أي مرشح المادة 138 على الأغلبية المطلقة للأصوات المعبر عنها في الدور الأول ينظم لدورتان.¹ ولا يشارك في الدور الثاني إلا المرشحين الاثنين اللذين أحزرا أكبر عدد من الأصوات في الدور الأول.

ويقضي الدستور الجزائري بأن تتوفر مجموعة من الشروط في المرشح للرئاسة، منها أن يقدم تصريحاً بالشرف يشهد بموجب المعني أنه يتمتع بالجنسية الجزائرية الأصلية فقط، وتصريح آخر بأنه يدين بالإسلام.

كما تنص المادة 184 على منع استعمال أماكن العبادة والمؤسسات والإدارة العمومية ومؤسسات التربية والتعليم والتكوين مهما كان نوعها أو انتمائها، لأغراض الدعاية الانتخابية بأي شكل من الأشكال.²

ثانياً: طبيعة النظام الانتخابي:

1- تعريف النظام الانتخابي

يعد النظام الانتخابي وسيلة لتفعيل العمل البرلماني لكونه يعكس الإرادة الشعبية ويحدد طبيعة النظام السياسي، فالمجالس المنتخبة هي نتيجة النظام الانتخابي والنظام الانتخابي آلية لتوجيه إرادة الشعب من خلال تمثيل الأحزاب السياسية وشرعية المؤسسات السياسية.

¹الجزائر اليوم، "أبرز التعديلات التي تضمنها مشروع تعديل الدستور": <https://aljazairalyoum.com>

²القانون العضوي، رقم 16-10 مؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1432 هـ الموافق 25 غشت سنة 2010 المتعلق بنظام الانتخابات، مرجع سابق، ص. 34.

الفصل الثاني: واقع العزوف الانتخابي في ظل الانتخابات التشريعية لسنتي 2012-2017 و الرئاسة لسنة 2014.

فقد تعددت التعاريف في شأن النظام الانتخابي

فبالمفهوم الضيق: هي تلك التقنيات الرياضية التي تنظم شكل التمثيل في المؤسسات أو الهيئات المنتخبة والتي لا تخرج عن العائلتين الكبيرتين المعروفتين وهما نظام الأغلبية ونظام التمثيل النسبي أو النظام المختلط الذي هو مزيج من الاثنين، فهي تلك التقنيات التي تسمح بتحويل الأصوات إلى مقاعد في المجالس المراد تشكيلها.

أما بالمفهوم الواسع: فهو تلك المجموعة من القواعد القانونية التي تنظم وتحكم المسار الانتخابي في مختلف أوجهه، انطلاقا من أولى مراحل أي حق الاقتراع، الترشيح، العمليات المادية للتصويت بما فيها العمليات التحضيرية له، أحكام الحملة الانتخابية، أنماط الاقتراع وأخيرا إعلان النتائج.¹

كما يعرفه "دافيد فاريل" أنه "النظام الذي يحدد الطريقة التي يتم من خلالها تحويل الأصوات إلى مقاعد في عملية انتخاب سياسيين لشغل مناصب معينة"، فعليه النظام الانتخابي هو آلية لتحديد الفائز والخاسر طبقا لأسلوب إحصاء الأصوات والذي يختلف بدوره من نظام إلى آخر.²

وبذلك يتفق الفقه على أن الانتخابات هي الوسيلة الوحيدة لإسناد السلطة السياسية لمستحقيها في النظام الديمقراطي، بحيث أن هذه الأخيرة تدخل ضمن النظم الانتخابية التي

¹ عبد الوهاب عبد المؤمن، النظام الانتخابي في التجربة الدستورية الجزائرية: مقارنة حول المشاركة والمنافسة السياسية في النظام السياسي الجزائري، رسالة ماجستير (جامعة قسنطينة: كلية الحقوق، 2006-2007)، ص. 33.

² محمد المجذوب، القانون الدستوري والنظام السياسي وأهم الأنظمة الدستورية السياسية في العالم (بيروت: دار الجامعة للطباعة والنشر، 2006)، ص. 38.

الفصل الثاني: واقع العزوف الانتخابي في ظل الانتخابات التشريعية لسنتي 2012-2017 و الرئاسية لسنة 2014.

هي عادة تتشكل من العديد من الطرق المستعملة والوسائل لعرض المرشحين برامجهم على الناخبين وفرز الأصوات وتحديد النتائج.¹

2-مكونات النظام الانتخابي:

فيما يلي سنعرض أهم مكونات النظام الانتخابي الجزائري.

أ-وقت الانتخابات:

تجري الانتخابات في الأشهر الثلاثة السابقة لانقضاء المدة النيابية الجارية، وتحدد الدائرة الانتخابية الأساسية المعتمدة فمثلا انتخاب أعضاء المجلس الشعبي يكون حسب الحدود الإقليمية للولاية، بحيث تقسم الولاية إلى دائرتين انتخابيتين أو أكثر وفقا لمعايير الكثافة السكانية وذلك أن لا يمكن أن يقل عدد المقاعد عن أربعة بالنسبة للولايات التي يقل عدد سكانها عن 350 ألف نسمة.²

ب-الناخب:

كل جزائري أو جزائرية أكمل سن 18 سنة، يتمتع بكل حقوقه المدنية والسياسية ولم يرتكب أية جناية.

- عقوبة بالحبس في الجرح التي يحكم فيها بالحرمان من ممارسة حق الانتخاب

- ارتكاب أعمال أثناء الثورة التحريرية ضد المصلحة الوطنية.

¹ياسين قوتال، "النظام الانتخابي الجزائري وسبل إصلاحه حسب القانون العضوي 01/12"، ورقة بحثية، (جامعة باجي مختار عنابة)، ص. 319.

² احمد بني، مرجع سابق، ص. 39، 38.

الفصل الثاني: واقع العزوف الانتخابي في ظل الانتخابات التشريعية لسنتي 2012-2017 و الرئاسية لسنة 2014.

ت-إعداد القوائم الانتخابية:

تبدأ عملية إعداد القوائم الانتخابية بمرحلة التسجيل وهي مرحلة إدارية تنتهي بمرحلة الطعون القضائية أي مرحلة منازعات القيد، ترتبط عملية التسجيل في القوائم الانتخابية بكون أن الانتخابات وسيلة للمشاركة السياسية ووسيلة لممارسة السلطة التي تستوجب مشاركة المواطنين على أساس المساواة ومن ثم أصبح نظام الاقتراع العام بديلا عن تجسيد الاقتراع المقيد.¹

حيث تقوم القوائم الانتخابية بمبدأين هما:

1-مبدأ وحدة القوائم الانتخابية: تعني أن تستعمل في كل أنواع الاستفتاء أو انتخابات رئاسية، تشريعية، محلية.

2-مبدأ دوام القوائم الانتخابية: وجود قائمة تتم مراجعتها كل عام وموجودة عند الحاجة.

وبفعل المادة 15 من قانون الانتخابات تم إسناد المشرع الجزائري لجنة إدارية عملية لإعداد القوائم الانتخابية ومراجعتها حيث تتكون من:

- قاض يعينه رئيس المجلس القضائي المختص رئيسا.

- رئيس المجلس الشعبي البلدي عضو.

- ناخبان من البلدية يعينهما رئيس اللجنة عضوين.

¹ ج.د.ش.م.م. 10 من الأمر رقم 07/97 المؤرخ في شوال 1427 الموافق ل 6 مارس 1997 المعدل و المتمم للقانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، الجريدة الرسمية، ع.49، الصادرة بتاريخ 7-10-1997.

الفصل الثاني: واقع العزوف الانتخابي في ظل الانتخابات التشريعية لسنتي 2012-2017 و الرئاسية لسنة 2014.

من هنا يظهر لنا أن العملية الانتخابية لها تأثير على إصدار حكم بخصوص سير العملية الانتخابية وذلك بتركيزها على الناخبين والمرشحين والجهاز الإداري الذي يشرف عليها من تحضير وإعداد القوائم وإعلان النتائج.¹

ولزام ممارسة حق التصويت والترشيح: لا يمكن لأي مواطن ممارسة حقه دون أن يكون مسجلا في القوائم الانتخابية فهذه الأخيرة تعد كاشف لحق سبق وجوده وليس منشأ لحق الترشح والانتخاب.

ث- المرشحون:

- يستوفي الشروط المنصوص عليها في شروط الناخب.

- أن يكون بالغا 28 سنة على الأقل يوم الاقتراع.

- ثبوت أداء الخدمة الوطنية.

- الجنسية الأصلية.

ويتم التصريح بالترشيح عن طريق إيداع قائمة المرشحين لدى الولاية من طرف المرشح الذي يتصدر القائمة، أو إذا تعذر عليه ذلك من طرف المرشح الذي يليه مباشرة في الترتيب، حيث تعد قائمة المرشحين في استمارة تسلمها الإدارة ويملؤها ويوقعها كل مرشح، وتودع وفق الأشكال لدى الممثلة الدبلوماسية أو القنصلية المعنية لهذا الفرص لكل دائرة انتخابية.

¹ إسماعيل فريجات، الأسس الديمقراطية لنظام الجماعات المحلية في الجزائر وكيفية تشكل المجالس الشعبية البلدية ،

مذكرة ماستر (جامعة الجزائر: كلية الحقوق و العلوم السياسية 2016)، ص.193.

الفصل الثاني: واقع العزوف الانتخابي في ظل الانتخابات التشريعية لسنتي 2012-2017 و الرئاسية لسنة 2014.

فتقدم كل قائمة مرشحين إما تحت رعاية حزب سياسي أو قائمة مرشحين أحرار شرط أن تدعم ب 400 توقيع ناخبي الدائرة الانتخابية المعنية فيما يخص كل مقعد مطلوب شغله، حيث لا يسمح لأي ناخب توقيع أكثر من قائمة ومدة إبداء القوائم هي 45 يوم كاملة من تاريخ الاقتراع.¹

ج- الحملة الانتخابية (الدعاية الانتخابية):

يقصد بالدعاية الانتخابية الوسيلة لكسب أصوات الناخبين أو كافة أشكال الأعمال والأنشطة والأساليب المستخدمة من جانب المرشحين منذ الإعلان إلى غاية النهاية، تنطلق الفترة قبل خمسة وعشرون (25) يوما من الاقتراع وتنتهي قبل 03 أيام من تاريخ الاقتراع، وإذا أجرى دور ثاني للاقتراع فإن الحملة الانتخابية التي يقوم بها المرشحون للدور الثاني تفتح قبل 12 يوما من تاريخ الاقتراع وتنتهي قبل يومين من تاريخ الاقتراع.⁽²⁾

ح- الاقتراع:

يدوم الاقتراع يوما واحدا يبدأ من الساعة الثامنة حتى الساعة مساء، غير أنه يمكن تقديم افتتاح الاقتراع ب 72 ساعة على الأكثر في البلديات التي يتعذر عليها إجراء عملية الاقتراع في اليوم نفسه وذلك لأسباب مادية تتصل ببعد مكاتب التصويت.

ويتألف مكتب التصويت من:

-رئيس.

-نائب رئيس.

¹ علي محمد، النظام الانتخابي ودوره من تفعيل مهام المجالس المنتخبة في الجزائر، أطروحة دكتوراه (جامعة تلمسان: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015-2016)، ص. 20.

² أحمد بنيبي، مرجع سابق، ص. 40.

الفصل الثاني: واقع العزوف الانتخابي في ظل الانتخابات التشريعية لسنتي 2012-2017 و الرئاسية لسنة 2014.

-كاتب.

-مساعدين اثنين.

يزود كل مكتب تصويت بمعزل واحد أو عدة معازل بحيث يجب أن تضمن سرية التصويت لكل ناخب مع وجوب التحقق قبل افتتاح الاقتراع من طرف الرئيس.

خ-فرز الأصوات:

يجرى بحضور الناخبين والمرشحين في مكتب التصويت بعد اختتام الاقتراع فوراً ويتواصل دون انقطاع حتى تنتهي عملية الفرز تماماً، حيث لا تعتبر الأوراق الملغاة أصوات أثناء الفرز، وتعتبر أوراقاً باطلة كل من:

-الظروف المجردة من الورقة.

-عدة أوراق في ظرف واحد.

-الأوراق المشطوبة كلياً أو جزئياً.

-الأوراق أو المظاريف غير النظامية.

ثم يتم توزيع المقاعد على كافة القوائم حسب الكيفيات التالية:

يحدد المعامل الانتخابي في كل دائرة انتخابية.

تحصل كل قائمة على عدد المقاعد بقدر عدد المرات التي حصلت فيها المعامل الانتخابي.

الفصل الثاني: واقع العزوف الانتخابي في ظل الانتخابات التشريعية لسنتي 2012-2017 و الرئاسية لسنة 2014.

يتم التوزيع المقاعد على المرشحين وفقا للترتيب الوارد في كل قائمة.¹

د-إعلان النتائج:

يضبط المجلس الدستوري نتائج الانتخابات التشريعية ويعلنها في أجل أقصاه 72 ساعة من تاريخ استلام نتائج اللجان الانتخابية الولائية ولجان الدوائر الانتخابية ولجان المقيمين بالخارج ويبلغها للوزير المكلف بالداخلية وعند الاقتضاء لرئيس المجلس الشعبي الوطني.

لكل مترشح أو حزب سياسي مشارك في الانتخابات الحق في الاعتراض على صحة عمليات التصويت لدى المجلس الدستوري خلال 48 ساعة الموالية لإعلان النتائج ويعطي للمعتراض 04 أيام من تاريخ التبليغ لتقديم طعنه في الانتخابات.²

المطلب الثاني: البيئة السياسية في الجزائر

في هذا المطلب سوف نتطرق إلى طبيعة السلطة السياسية في الجزائر وعن سيطرة النظام الرئاسي وطبيعة الأحزاب السياسية.

ومنه فإن النظام الرئاسي يقوم على أساس محورية السلطة التنفيذية في العملية السياسية، حيث يتمتع رئيس الدولة بسلطات واسعة مع نوع من التوازن في المجال الداخلي بين سلطة الرئيس وسلطة البرلمان،³ ويعتبر رئيس الجمهورية أعلى هرم في السلطة التنفيذية كما أنه يجسد وحدة الأمة وحامي الدستور و الدولة داخل البلاد وخارجها، فالسلطة هنا ليست

¹ سامي الوافي، "النظام الانتخابي ودوره في تعزيز الديمقراطية المحلية"، مجلة العلوم السياسية والقانون، ع.1 (يناير 2017)، ص.151.

² المرجع نفسه، ص.152.

³ ياسين بوحريصة، العوامل المؤثرة في الدستور والنظام السياسي، رسالة ماجستير (جامعة الحاج لخضر باتنة:كلية الحقوق، 2010-2011)، ص.14.

الفصل الثاني: واقع العزوف الانتخابي في ظل الانتخابات التشريعية لسنتي 2012-2017 و الرئاسة لسنة 2014.

مودة وإِنما لها وجه تظهر من خلاله هو وجه القائد، ويمثلها شخص طبيعي وهو عادة القائد،¹ فمثلا رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة سنة 1999، فرض منطق تجميع السلطات في شخصيته، إذ أنه لم يرضى أن يكون ثلث رؤيا أو ربع رئيس، وإِنما أراد أن يجسد فيه كل معالم السلطة التنفيذية.²

وبذلك فإن رئيس الجمهورية يهيمن على العديد من الصلاحيات الدستورية التي تجعله محور النظام السياسي الجزائري، بحيث يتمتع بصلاحيات تشريعية وتنظيمية كتشريع بالأوامر مثلا عند حالة عدم مصادقة البرلمان على قانون المالية في مدة أقصاها 75 يوما من إبعاده، ويتمتع بسلطة إصدار القانون في أجل 30 يوما من تاريخ تسلمه للمنصب، وله صلاحية تعيين في الوظائف المهمة والعسكرية وإِنهاء مهامهم... إلخ.³

وكما يحضرا الجيش في النظام السياسي الجزائري بحضور قوي في جميع آليات السلطة، وبدا ذلك واضحا من خلال الدستور الأول الذي اعتمد عام 1963، والذي منح الجيش -فضلا عن دوره الدفاعي- صلاحيات المشاركة في الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في إطار حزب جبهة التحرير الوطني حزب الطليعة الوحيد الذي يحدد سياسة الأمة ويسيطر على عمل الحكومة.

وكما أن للجيش علاقة وطيدة بالسلطة الجزائرية بل هو يمثل المحرك الرئيس وصاحب السلطة الحقيقية، بوصفه البنية المنظمة الوحيدة ذات الوزن الذي يتيح لها التحكم

¹ عبد الجليل مفتاح، آليات الرقابة المتبادلة بين السلطات وانعكاساتها في ظل التعددية السياسية في الجزائر، أطروحة دكتوراه (جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2007-2008)، ص. 228.

² أحمد تمبكتو، أثر التعديلات الدستورية على النظام السياسي في الجزائر، مذكرة ماستر (جامعة ورقلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015)، ص. 13.

³ مصطفى بلعور، "طبيعة العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، ع. 5 (جوان 2011)، ص. 185.

الفصل الثاني: واقع العزوف الانتخابي في ظل الانتخابات التشريعية لسنة 2012- 2017 و الرئاسة لسنة 2014.

الفعلي في السلطة، سواء تدخلت بصورة مباشرة أو غير مباشرة في الساحة السياسية، فذلك لا يغير من طبيعة السلطة في الجزائر والتي تبقى عسكرية، وتوقيف المسار الانتخابي في سنة 1991 دليل على ذلك.¹

كما يؤكد المشهد السياسي في الجزائر وقائع تبدو عصية عن الفهم، فعلى الرغم من أن تدخل الجيش في السياسة لا يعتبر منطقيا بموجب ما يمكن تسميته الفصل بين السلطات والفصل بين ما هو مدني وما هو عسكري، إلا أن ما حدث هو أن الجيش دخل في العمق في الحركة السياسية، وبشكل سافر سواء خلال سنوات الإرهاب، والتي تعرف في المخيال الجزائري "بالعشرية السوداء"، أو خلال الفترة التي عرفت فيها البلاد حالة انسداد سياسي واحتقان بسبب إلغاء الانتخابات البرلمانية وإعلان حالة الطوارئ بعد سنة 1991.²

وما نلاحظه هو أن هذه السلطات سواء التنفيذية أو المؤسسة العسكرية ستظل مهيمنة على المشهد السياسي، ولا تترك المجال لمساهمة الشعب بالقيام بأي دور إصلاحي في بلده. كما تلعب الأحزاب السياسية نفس الدور وهي السعي للسلطة والمصالح الخاصة، فبنية هذه الأحزاب ووظائفها تبقى تابعة للسلطة،³ ويبقى حضورها مرتبطا بالانتخابات فقط، بحث أنه لم يلاحظ أي تطور على مستوى أدائها السياسي وبخاصة تنشئة المواطنين وأصبحت بذلك مجرد أوعية لأصحاب المصالح.

¹ فوزية قاسي، عربي بومدين، "العلاقة بين الجيش والسلطة السياسية في الجزائر: بين حكم الواقع وتحديات نزع الطابع العسكري"، مجلة سياسات عربية، ع. 19 (مارس 2016)، ص. 56.

² الجيش الجزائري مؤسسة فوق القوانين تكرر التوجه العسكري للدولة، "جريدة العرب"، ع. 9951، الأربعاء 17 جوان 2015، ص. 6.

³ عبد القادر العالي، "الإصلاحات السياسية ونتائجها المحتملة بعد الانتخابات التشريعية في الجزائر"، تقرير، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ماي 2012.

الفصل الثاني: واقع العزوف الانتخابي في ظل الانتخابات التشريعية لسنتي 2012-2017 و الرئاسة لسنة 2014.

كما تعاني الأحزاب الجزائرية غياب الممارسة الديمقراطية داخليا قترانا بتنامي ظاهرة الانشقاقات كنتيجة حتمية لها، جراء سيطرة الزعامة الجهوية والمصالح العشائرية بدل الثقافة الديمقراطية، وهذا ما يعكس نفور المواطنين منها، وترهل مصداقيتها عند الناخب، و ما أدى إلى عزوف عن تأييد الأحزاب السياسية، وتدني ثقتهم في برامجهم.¹

وأیضا البرلمان بدور يلعب نفس دور الأحزاب وذلك عن طريق عدم التمثيل الجيد لأطراف المجتمع بما يضمن مراعاة مصالح فئات هذا المجتمع، وهذا يترجم إلى مدى ضعف أداء الممثلين في الجزائر، ويعكس ضعف تكوينهم، ومحدودية أهدافهم وتحول البرلمان إلى حسر للطموحات الاجتماعية وخدمة للمصالح الشخصية، وكذا يساهم في اتساع فجوة الثقة بين الممثلين والممثلين.²

ومنه نلخص القول أن حالة التمثيل السياسي، لا تعكس مفهوم الديمقراطية الحقة التي على هذه السلطات القيام على أساسها.

المطلب الثالث: البيئة الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر

إن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي يتعايشها أي بلد، تعكس مؤشراتنا على المجتمع وعلى الفرد.

فبذلك يعتبر النفط ثروة تمكنت الجزائر بموجبها النهوض اقتصاديا إلى فترة لم تدم طويلا وخاصة وانخفاض أسعاره من منتصف سنة 2014، مما أعطى فرصة لاستخدام سياسية واضحة المعالم بالوسائل المتاحة لتحسين هيكلية الاقتصاد الوطني.

¹ سمير بارة، "التمثيل السياسي الحزبي في الجزائريين تحديات الواقع واستراتيجيات التفعيل"، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع. 51، ص. 10. (ب.س.ن).

² المرجع نفسه، ص. 11.

الفصل الثاني: واقع العزوف الانتخابي في ظل الانتخابات التشريعية لسنتي 2012-2017 و الرئاسية لسنة 2014.

وهذا ما يبرز من خلال عدة سياسات حاولت الدولة من خلالها الدخول في حالة تقشف بعد أن كانت في لبحبوحة مالية، إضافة إلى رفع الرسم على القيمة المضافة لاستهلاك بعض الطاقات كالكهرباء، ولكن ضعف البنى المؤسساتية القاعدية للدولة لم يكن لها الحظ الأوفر بحيث لم تستطع الجزائر إلى يومنا النهوض اقتصاديا.¹

وإن تدابير التقشف المجففة بحق المجتمع المدني التي شملت تخفيض الاستثمار العمومي (كتجميد مشاريع ترامواي ومستشفيات و السكنات)، إضافة إلى التوظيف في القطاع العام كلها مؤشرات تؤدي بالمواطنين إلى عدم الثقة بممثلهم.

وأیضا انخفاض سعر الدينار مقابل العملات الأجنبية الأخرى كالدولار والأور، وهذا ما نجم عنه ضعف في سياسة المعيشية للأفراد داخل المجتمع المدني الجزائري.²

و كما أن النمو الاقتصادي والبطالة يشكلان هدفا للسياسة الاقتصادية، ومنه أي نمو اقتصادي يمكنه عبر آثار مباشرة ومضمونة التقليل من البطالة، و أي انكماش اقتصادي يؤدي إلى زيادة معدل البطالة وانخفاض المستوى المعيشي وهذا يؤثر على الفرد والمجتمع ككل.³

¹ غريغوري غوس، "هبوط أسعار النفط: الأسباب والتبعات الجيوسياسية"، تقرير، مركز بروك نجر الدوحة، أبريل 2015، ص 3.

² سهام لوانسة، "سياسة الجزائر تجاه تدهور أسعار النفط وتداعياته على المستقبل الاقتصادي: البدائل المطروحة"، تقرير، المركز الديمقراطي العربي، 29 جانفي 2017.

³ صالح تومي، راضية بختاس، "النمو الاقتصادي والمتغيرات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والسياسية الأخرى"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، ع.05 (جانفي 2014)، ص.186.

الفصل الثاني: واقع العزوف الانتخابي في ظل الانتخابات التشريعية لسنتي 2012-2017 و الرئاسية لسنة 2014.

ومنه فإن معدل النمو الاقتصادي والإنفاق العام وأسعار البترول هي أهم محددات البطالة في الجزائر، وإن هذه الظاهرة تعاني منها الجزائر وخاصة بعد انهيار الاقتصاد الوطني أين تكون الدولة عاجزة عن خلق مناصب العمل نتيجة لتقليص إيرادات الدولة.¹

ورغم سياسات الإنعاش الاقتصادي التي استخدمتها الدولة، من أجل دعم نشاط اقتصادي ما راكد بوسائل مختلفة التي تتمثل أساسا في الوسائل النقدية حيث تبنت برنامجا لتنشيط الطلب الكلي عن طريق الزيادة في الإنفاق (الخاص أو العمومي، الاستهلاكي أو الاستثماري) قصد تحفيز الانتاج، وبالتالي دعم النمو وامتصاص البطالة، وتحسين المستوى المعيشي وتقليل الفقر، وتخفيض الضرائب الذي يؤدي إلى زيادة دخول الأفراد.²

ولكن ورغم ذلك فالواقع يثبت فشل سياسة الإنعاش التي حاولت الدولة تطبيقها فنسبة البطالة في تزايد ومستوى المعيشي للأفراد متوسط والدخل منخفض والأزمة الاقتصادية في تصاعد والحلول لم تثبت نجاحا على أرضية الواقع.

¹ الطاهر جليط، لدراسة قياسية لمحددات البطالة في الجزائر للفترة 1980-2014، "مجلة البحوث الاقتصادية والمالية"، ع.6 (ديسمبر 2016)، ص.200.

² محمد مسعي، "سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وآثارها على النمو"، مجلة الباحث، ع.10، (2012)، ص.148.

الفصل الثاني: واقع العزوف الانتخابي في ظل الانتخابات التشريعية لسنتي 2012-2017 و الرئاسة لسنة 2014.

المطلب الرابع: البيئة الإقليمية في الجزائر

لقد شهدت الساحة العربية تغيرات جوهرية على مستوى النظام السياسي، وكما تعد الجزائر جزءا منها، وذلك من خلال الثورات العربية أو ما يعرف بالربيع العربي الذي هدف إلى التغيير في طبيعة نظام الحكم بإحلال البناء الديمقراطي محل الاستبدادي التسلطي،¹ والاعتماد على الاختيار الشعبي الحقيقي والمؤسسات المتمتعة بالشرعية وعلى الانتخابات الحرة النزيفة كوسيلة لتبادل السلطة.²

وان سعي شعوب الدول العربية من خلال ثورات الربيع العربي، كان بسبب سياسات عقود متواصلة من تنمية التخلف والتجويع ونشر الفقر والأمية والفساد والاستبداد التي قامت بها دكتاتوريات جمهوريات الربيع العربي.³

وبنجاح إسقاط هذه الأنظمة وباعتبارها نقطة تحول نحو الديمقراطية، إلا أن المسعى السياسي للتحويل الديمقراطي يعكس هذه الصورة، من خلال أن مقاييس التحويل الديمقراطي التي تشترط الوصول إلى نقطة توازن داخلي ببناء مؤسسات مستقرة بدعامة شرعية الناخب غير موجودة، ومنه فإن الناخب الجزائري قدم مؤشرات سلبية فيما يتعلق بمستقبل المشاركة السياسية، وإن أخطر مرحلة في التحويل الديمقراطي في الجزائر هي استمرار الاعتماد على

¹توفيق هامل، الجزائر تعقيدات تجديد بيئة السلطة وتحديات البيئة الأمنية"، تقرير، مركز الجريدة للدراسات، 31 ماي 2015.

²فؤاد عبد الله ثناء، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي (بيروت: مركز الدراسات لوحدة العربية، ط.1، 1998)، ص 10.

³عصام فاهم العامري، المأزق العالمي للديمقراطية بلوغ نقطة التحويل (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط.1، 2016)، ص.112.

الفصل الثاني: واقع العزوف الانتخابي في ظل الانتخابات التشريعية لسنتي 2012-2017 و الرئاسية لسنة 2014.

الربع النفطي،¹ وإن الوضع الحالي في البلاد يوضح وجود بوادر لفشل هذا الانتقال من خلال عدة ملامح منها:

على المستوى السياسي:

- غياب مبدأ تدلول على السلطة مما أدى إلى عزوف الشعب عن الفعل السياسي.

- الدوس على القواعد الديمقراطية والانتخابية ومبدأ الحريات العامة.

- غياب التوازن في الصلاحيات وعدم الفصل الحقيقي بين السلطات.

- استمرارية ثقافة الحزب الواحد في ثوب تعددي.

- غياب مؤسسات الرقابة على ممارسة السلطة.²

أما على المستوى الاقتصادي والاجتماعي ويمكن تلخيص الوضع الاقتصادي والاجتماعي الراهن فيما يلي:

- إخفاق تام في تحقيق نسبة نمو اقتصادي تليق بقدرات البلاد.

- إخفاق في إيجاد حلول ناجحة لمشاكل البطالة، السكن.

- تفشي ظاهرة هدر المال العام وعدم تفعيل آليات الرقابة القبلية والبعدية للموارد المخصصة للمشاريع الاقتصادية.³

¹ مصطفى سايح، التحول الديمقراطي في الجزائر: التجربة إلى أين، "صحيفة البلاد أولان"، 04-03-2014.

² سفيان صخري، الجزائر، الدولة والتحول الديمقراطي، "المجلة الجزائرية للأمن والتنمية"، ع.8 (جانفي 2016)، ص.182.

³ المرجع نفسه، ص.183.

الفصل الثاني: واقع العزوف الانتخابي في ظل الانتخابات التشريعية لسنتي 2012-2017 و الرئاسة لسنة 2014.

ورغم أن مبدأ الديمقراطية يحمل في طياته حكم الشعب، إلا أن التحول الديمقراطي في الجزائر لا يتوافق مع خصوصيات ومبادئ المجتمع الجزائري، فمنهج النظام التسلسلي الرباعي الذي تستخدمه الجزائر (أي التابع والخادم)، يؤدي بالدولة إلى الفوضى والانحلال، وهنا تكمن أن الجزائر لم تصل إلى نقطة التحول الديمقراطي بعد.

المبحث الثاني: قراءة لأسباب العزوف الانتخابي من خلال نتائج الانتخابات في الجزائر منذ 2012 إلى غاية 2017

تعتبر الانتخابات التشريعية التي تقام في 10 ماي 2012 أول انتخابات تشهدها الدولة الجزائرية بعد إلغاء حالة الطوارئ، التي فرضت إثر قيام قيادة الجيش عام 1991 بإيقاف المسار الانتخابي الذي فاز فيه حزب جبهة الإنقاذ الإسلامية، ونضمت هذه الانتخابات من أجل تقادي ربيع عربي في الجزائر، ولق سمحت للمرة الأولى لمراقبين محليين بمراقبة الانتخاب ولقد اتسمت أيضا بتطبيق إصلاحات سياسية في مجال الانتخابات منها تأسيس العديد من الأحزاب السياسية الجديدة.

الفصل الثاني: واقع العزوف الانتخابي في ظل الانتخابات التشريعية لسنتي 2012-2017 و الرئاسية لسنة 2014.

المطلب الأول: نتائج الانتخابات التشريعية لسنة 2012-2017 واستقراء ظاهرة العزوف الانتخابي:

أولاً: الانتخابات التشريعية 10 ماي 2012.

الجدول رقم(1): إحصائيات الانتخابات التشريعية 10 ماي 2012:

الدائرة الانتخابية	المسجلين	عدد الأصوات	عدد الأصوات الممتنعين (المقاطعين)	نسبة المشاركة
أدرار	190246	123467	66879	64,86%
الشلف	659601	296202	363399	40,81%
الأغواط	225466	136632	88834	60,60%
أم لبواقي	379503	169400	210103	44,64%
باتنة	587243	226571	360672	38,58%
بجاية	500153	125584	374569	25,11%
بسكرة	405592	198873	260719	49,09%
بشار	190869	112981	77888	59,19%
البليدة	664698	270728	393970	40,73%
البويرة	482897	163679	319218	33,90%
تمنراست	113325	68138	45187	60,13%
تبسة	413808	210154	203714	50,78%
تلمسان	636311	306953	329358	48,24%
تيارت	512995	277118	235877	54,02%
تيزي وزو	628854	128750	520104	19,84%
الجزائر	1811710	560775	1250935	30,95%
الجلفة	476287	196059	280228	41,16%
جيجل	389404	167634	221770	43,05%
سطيف	880280	410802	469478	46,67%
سعيدة	697522	111581	114155	49,43%

الفصل الثاني: واقع العزوف الانتخابي في ظل الانتخابات التشريعية لسنتي 2012-
2017 و الرئاسية لسنة 2014.

48,65%	288029	272846	560875	سكيكدة
53,32%	205769	235026	440795	سيدي بلعباس
48,55%	220539	208138	428677	عناية
58,15%	148122	205825	353947	قالمة
39,21%	348769	224944	573763	قسنطينة
46,10%	280843	240176	521019	المدية
47,82%	230537	211295	441832	مستغانم
49,65%	278606	274774	553380	مسيلة
49,27%	253846	246528	500374	معسكر
45,41%	144653	120324	264977	ورقلة
44,26%	560007	444725	1004732	وهران
59,86%	6651	99676	166527	البيض
56,07%	16736	21359	38095	إيليزي
50,88%	187641	194370	382011	برج بوعريرج
34,13%	301140	156014	457154	بومرداس
60,19%	110800	167533	278333	الطارف
83,15%	11295	55724	67019	تندوف
50,03%	83052	83135	166187	تسمسيلات
41,74%	162189	116208	278397	الوادي
56,02%	93759	119443	213202	خنشلة
49,80%	120565	149360	299925	سوق أهراس
50,42%	196896	200192	397088	تيزابزة
56,24%	269312	208009	477321	ميلة
42,73%	254753	190059	444812	عين الدفلة
56,24%	53559	68823	122382	النعام
57,69%	111911	125603	264514	عين تيموشنت
51,14%	95765	100217	195982	غرداية

الفصل الثاني: واقع العزوف الانتخابي في ظل الانتخابات التشريعية لسنتي 2012-2017 و الرئاسة لسنة 2014.

غليزان	385440	172085	213355	44,65%
القطر الوطني 48 ولاية	20673878	9174492	11472356	44,38%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على :ج.ج.دش، من وزارة الداخلية والجماعات المحلية، نتائج الانتخابات التشريعية 10 ماي 2012 في <http://www.interieur.gov.dz>

إن نتائج الانتخابات يمكن أن تبرز النقائص التي يحتويها النظام السياسي، ففي الجدول السابق نستقرئ نتائج الانتخابات التشريعية حول القطر الوطني الجزائري.

ومنه نلاحظ اختلاف النتائج في نسب المشاركة ونسب المقاطعة، رغم الحملات التي تشنها الحكومات أثناء الاستحقاقات الانتخابية والتي تستهدف مواطنيها عامة، والشباب خاصة، وعلى المشاركة السياسية ترشحا وتصويتا، غير أن الحكومة وبرغم من الحملات الدعائية، لم تعتبر محفز سحري تستقطب بها فئات واسعة من مواطنيها للانخراط في العمل السياسي،¹ وكما نلاحظ في الجدول أن نسبة المشاركة في كل الدوائر الانتخابية الجزائرية لم تتجاوز نسبة 65% إلا ولاية تندوف، ولقد بلغت نسبة أدنى مشاركة حدها الأقصى في ولاية تيزي وزو بنسبة 19,84%.

ونلاحظ من خلال استقراء النتائج أن نسبة المشاركة تتراوح ما بين 60% إلى 80% في الدوائر الانتخابية التالية: أدرار، الأغواط، الطارف، تندوف، وأما نسب المشاركة تتراوح ما بين 40% إلى 60% وهي نسبة ضئيلة في الدوائر الانتخابية التالية: الشلف، أم لبواقي، بسكرة، بشار، البليدة، تبسة، تلمسان، تيارت، جلفة، جيجل، سطيف، سعيدة، سكيكدة، سيدي بلعباس، عنابة، قالمة، مديّة، مستغانم، مسيلة، ورقلة، وهران، البيض، إيليزي، برج بوعريريج

¹ أسباب عزوف الشباب العربي عن العمل السياسي "، في :

الفصل الثاني: واقع العزوف الانتخابي في ظل الانتخابات التشريعية لسنتي 2012-2017 و الرئاسية لسنة 2014.

،تسميالت،الوادي،خنشلة،سوق هراس،تيازة،ميلة،عين الدفلة،النعامة،عين تيموشنت،الوادي،خنشلة،غرداية،غيليزان.

وأما نسب المشاركة الضعيفة التي هي ما بين 20% إلى 39% فهي من نصيب الدوائر الانتخابية التالية بآتة،بجاية،البويرة،تيزي وزو،الجزائر،قسنطينة،بومرداس،وكما نلاحظ أن نسبة ضعيفة في مدن الشمال وتزايد كلما توجهنا نحو الجنوب،ولو قمنا بالمقارنة فإن نسبة المشاركة تتضاءل كلما اتجهنا نحو الجنوب.

وإن الاختلاف بين ولايات الشمال والجنوب من حيث المشاركة الانتخابية يمكن إدراجه في أن مدن الشمال من الممتنعين عن الانتخابات، أما مدن الجنوب مشاركين بنسبة مرتفعة في الانتخابات، وهذا الملاحظ من نسبة مشاركة تيزي وزو التي تعتبر نسبة ضعيفة 19,84%،¹ مقارنة بولاية تندوف التي تجاوزت نسبتها 83% وذلك وفقا لأرقام وزارة الداخلية، وهي مشاركة قياسية في تشريعات 2012، في حين بلغت نسبة المشاركة في جميع أنحاء البلاد 43%،² أما بالنسبة لمدن الشرق و الغرب فنسبة مشاركتها متوسطة .

وأيا إذا قمنا بمقارنة للولايات الكبرى كالجزائر ووهران،قسنطينة،بآتة و مع تعدادها السكاني الكبير، فإن نسب المشاركة فيها لم تتعدى 50% لكل منها، ومنه نستدل أن العزوف الانتخابي تغلغل في شرائح المجتمع الجزائري وهذا ما استوضحناه من خلال عدد الأصوات المقاطعين للانتخابات في كل الولايات.³

¹فرانس 24، "المعارضة تنتقد نتائج الانتخابات والمراقبون الدوليون يعتبرونها نزيفة"، في:

<http://www.france24.com/ar/2012/05/12>، (يوم 4 جويلية 2018).

²من إعداد الطالبتين.

³"الانتخابات التشريعية الجزائرية سكان مخيمات تندوف يدلون بأصواتهم ويساهمون في رفع نسبة المشاركة"، في:

<http://sahara-qustion.com/ar/>، (03 جويلية 2018).

الفصل الثاني: واقع العزوف الانتخابي في ظل الانتخابات التشريعية لسنتي 2012-2017 و الرئاسة لسنة 2014.

ولقد اعتبر المحللة السياسية لويزا دريس آيت حمادوش في تصريح لصحيفة لوتر أن الممتنعين عن التصويت هم أكبر حزب في الجزائر.¹

ورغم جهود السلطة لإقناع الناخبين من أجل المشاركة في الانتخابات وخاصة التشريعية، وذلك ببذل جهودها الدعائية في الانتخابات إلى تحميل الناخبين المسؤولية الوطنية، كمحفز لدفعهم نحو التوجه إلى مكاتب الاقتراع، إلا أن هاجس العزوف الانتخابي يبقى مشكل على السلطة معالجته.

وحسب رأي سمير بلعربي القيادي في حركة بركات، إن الظروف الاجتماعية خفاق الحكومات في إيجاد حلول لها، وبالنظر إلى تصاعد التوترات الاجتماعية التي لا يمكن إغفالها، هذا هو ما يرفع من حالة الرفض الشعبي للمشاركة في الانتخابات، أما حسب رؤى أخرى فإن أسباب العزوف ترجح إلى أن وعود الساسة لم تجسد فعليا على أرض الواقع و هو ما يقابله البعض بالهجرة الغير الشرعية وليس بالتسجيل للانتخابات.

وكما يمكن ذكر أن ومع وجود الفئة المثقفة من الشباب وكما قال أستاذ علم الاجتماع السياسي من جامعة تلمسان عبد العالي بوبكرية، فإن العزوف هو يأس في العمق المجتمعي الجزائري تجاه الأحزاب السياسية، حيث لا يجد فيها الشباب أنفسهم ممثلين في الهياكل والمجالس المنتخبة، بل وأكثر من ذلك ورؤية الكثيرين إلى أنهم وسيلة في يد بعض الأحزاب التي تجندهم في كل مناسبة انتخابية، وتستقطبهم لتمرير مشاريعها الآنية.²

¹ إعداد الطالبتين.

² فتية زماموس، "العزوف الانتخابي في الجزائر: الهاجس والرهان"، مجلة صوت ultra، في:

العزوف - الانتخابي في - الجزائر / الهاجس والرهان / فتية زماموش / سياق - متصل - سياسة / <http://www.ultrasawt.com>

، (01 جويلية 2018).

الفصل الثاني: واقع العزوف الانتخابي في ظل الانتخابات التشريعية لسنتي 2012-2017 و الرئاسية لسنة 2014.

وعلى الرغم من أن تلك الأحزاب السياسية يعتبرون ممثلي الشعب، إلا أنهم لا يقومون بالدور المعطى لهم وهو التعبير حقا عن المطالب الاجتماعية لناخبهم، ونقلها إلى البرلمان، وهو أيضا الأمر الذي يثير احتقار الرأي العام للسياسيين، وهو ما يفسر أسباب الغياب النسبي لحماسة الناخبين للإدلاء بأصواتهم في الانتخابات.¹

وكما تعكس البرامج السياسية للأحزاب المعارضة مدى قلة طموحاتها لتحقيق هدف التغيير، فهي لم تمثل مبادرات جديدة لتحسين ظروف المواطنين الجزائريين، ولم تطرح قيما جديدة، أو تتخبط في أشكال حديثة من العمل السياسي، لا بل هي على العكس تبنت قواعد اللعبة التي تتضمن الأنماط نفسها من السلوكيات غير الديمقراطية التي كانت تتهم الأحزاب القريبة من السلطة بممارستها.²

إن نسبة الممتنعين عن التصويت المقدرة بـ 56,86% من المسجلين في القوائم الانتخابية، هو مؤشر سياسي واجتماعي بارز يدل على عزوف جزء كبير من المجتمع الجزائري في الانتخابات، وخاصة في ولاية تيزي وزو المقدرة بـ 19,84% وبجاية بـ 25,11% وهذه نسبة ملحوظة عن المقاطعة ولقد أجمعت تحاليل مراقبين للوضع الجزائري أن جزءا كبيرا من هذا الامتناع هو مقاطعة للانتخابات، وهو ما يعد موقفا سياسيا، وما يدعم هذا التحليل هو الرقم المعتبر للأصوات التي ألغيت، وكان سبب الإلغاء في أغلبها أن

¹دالية غانم يزبك، "الحد من التغيير عبر التغيير ما وراء ديمومة النظام الجزائري"، تقرير، مركز نيغي للشرق الأوسط، 8 ماي 2018.

²Louisa Dcia-Ait hamadouch, yahia H- Zoubir, " pouvoir et opposition en Algérie : versane transition prolongée ? ", **Revue L'Année du Maghreb**(2009,)sur le site :

<http://anneemage hereb-revues.org/535 badyftn46>.

الفصل الثاني: واقع العزوف الانتخابي في ظل الانتخابات التشريعية لسنتي 2012-2017 و الرئاسة لسنة 2014.

الأطراف كانت فارغة معبرة عن رفض أصحابها تزكية أي من القوائم المترشحين وهي قرابة 20% من الذين أدلو بأصواتهم.¹

وحسب الناخبين الذين صوتوا بورقة فارغة فلقد اتخذوا موقفا سياسيا عن سلوك انتخابي عقلائي، وذلك لتوضيح رأيه الخاص، وبذلك يختار أن يعبر عنه برفضه للمرشحين ويتم بوضع ورقة الانتخاب في الصندوق دون تسجيل أي ملاحظة عليها ودون كتابة أي اسم آخر ودون تشطيب المرشحين، والورقة البيضاء موقف مواطني، حيث من أهم خصائص المواطن في الدولة الديمقراطية هي مشاركته في الانتخابات باعتبار ذلك حق وهو واجب.²

وكما تعتبر مقاطعة الانتخاب موقفا سياسيا آخر يعبرون عنه على أساس عدم إعطاء صوتهم لنخبة سياسية التي سوف تسعى لمصالحها الخاصة، وتتقاعس عن أداء واجباتها ويعتبرون أن صوتهم الانتخابي يمنح دعمهم للمرشحين ليصلوا إلى مراتب عليا كمكافآت على فسادهم، ونقص خبرتهم وكفأتهم.

ثانيا: الانتخابات التشريعية 4 ماي 2017.

تعد الانتخابات الحرة والنزيهة أحد الوسائل المثلى والمشروعة لإسناد السلطة، فالانتخابات تمثل فاعلا محوريا في تمكين المواطنين من ممارسة حقوقهم السياسية والمدنية.³

¹ موقف تقدير، "الانتخابات التشريعية في الجزائر"، تقرير، المركز العربي للانتخابات ودراسة السياسات، ماي 2012، ص.3.

² طالع مصري، "الورقة البيضاء: موقف سياسي مواطني ثوري"، مجلة نواة، (18 ديسمبر 2014)، في:

<http://povtail/2014/12/2018>، (25 جويلية 2018).

³ سامي الوافي، مرجع سابق، ص.149.

الفصل الثاني: واقع العزوف الانتخابي في ظل الانتخابات التشريعية لسنتي 2012-2017 و الرئاسة لسنة 2014.

وبذلك تعد الانتخابات التشريعية التي جرت في الجزائر يوم 4 ماي 2017 موعدا هاما للنظام الحاكم، فهي فرصة لتجديد الغرفة السفلى للبرلمان، ولقد جاءت هذه الانتخابات في ظل ظروف داخلية وخارجية مختلفة عن التي سبقتها.

فإن انتخابات 4 ماي أجريت في ظروف التقشف الاقتصادي، وفي ظل التعديل الدستوري الذي تضمن استحداث الهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات، وهي أول انتخابات تنظم بعد تفكيك مديرية الاستعلام والأمن، وفي نفس الوقت تشهد المنطقة تراجعا للثروات العربية.

وبهذا تكون هذه الانتخابات التشريعية سادس انتخابات تنظم في الجزائر منذ التحول نحو التعددية الحزبية في الثمانينات وهي أول انتخابات تنظم في العهدة الرابعة للرئيس عبد العزيز بوتفليقة.

وخاصة أن هذه الانتخابات جاءت في ظروف اقتصادية صعبة تمر بها الجزائر على إثر انخفاض أسعار النفط منذ منتصف سنة 2014، وقد تزامن هذا التأزم الاقتصادي مع حراك اجتماعي واحتجاجات شعبية معارضة لسياسة التقشف والمطالبة بتحسين أوضاع الشعب.¹

الجدول (2): إحصائيات الانتخابات التشريعية 04 ماي 2017.

الدائرة الانتخابية	المسجلين	عدد الأصوات المنتخبين	عدد الأصوات المعبر عنها	عدد الأصوات الملغاة	نسبة المشاركة
أدرار	234788	122323	103711	18612	52,10%

¹ لقرع بن علي، "الانتخابات التشريعية في الجزائر 04 ماي 2017: دراسة تحليلية"، تقرير المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، 21 ديسمبر 2017.

الفصل الثاني: واقع العزوف الانتخابي في ظل الانتخابات التشريعية لسنتي 2012-
2017 و الرئاسية لسنة 2014.

الشلف	701186	200993	156595	44398	%28,66
الأغواط	259517	138802	111945	26857	%53,48
أم لبواقي	418794	126638	99339	27299	%30,24
باتنة	627054	290145	253984	36161	%46,7
بجاية	529506	97787	84314	13473	%18,47
بسكرة	472449	195786	159893	35893	%41,44
بشار	205397	85481	54871	30610	%41,62
البليدة	707542	304303	207885	96418	%43,01
البويرة	514594	136153	111506	24647	%26,46
تمنراست	150291	85719	70238	15481	%51,04
تبسة	448616	180195	166299	13896	%40,17
تلمسان	685235	293638	203602	90036	%42,85
تيارت	537094	226747	180531	46216	%42,22
تيزي وزو	675479	117553	101009	16544	%17,40
الجزائر	1900479	537255	275328	261927	%28,27
الجلفة	553046	233201	153580	79621	%42,12
جيجل	419511	130449	99553	30896	%31,10
سطيف	964836	330146	208663	121483	%34,22
سعيدة	235348	99019	76475	22544	%42,07
سكيكدة	592324	191570	143843	47727	%37,72
سيدي بلعباس	455918	223397	167173	56224	%42,02
عنابة	423510	153074	106823	46251	%35,39
قالمة	375266	143282	114766	28516	%38,18
قسنطينة	576173	150588	103433	47155	%26,14
المدية	556888	248707	194621	54086	%44,66
مستغانم	467570	268852	158337	110515	%57,50
المسيلة	650435	279774	234388	45386	%43,01
معسكر	552538	270145	209111	61034	%48,89

الفصل الثاني: واقع العزوف الانتخابي في ظل الانتخابات التشريعية لسنتي 2012-2017 و الرئاسية لسنة 2014.

ورقلة	301413	116368	101547	14821	38,61%
وهران	1018865	465028	367888	97140	45,64%
البيض	182752	92364	76068	16296	50,54%
إيليزي	84360	31463	25260	6203	65,06%
برج بوعراريج	430114	179681	143199	36482	41,78%
بومرداس	485387	133893	96636	37257	27,58%
الطارف	307126	132857	107016	25841	43,26%
تندوف	85773	53803	31798	22005	62,73%
تسمسيت	178779	146806	126260	20546	82,12%
الوادي	317906	139988	129434	10564	44,04%
خنشلة	245899	116073	105338	10735	47,20%
سوق هراس	318886	120795	100847	19948	37,88%
تبيبازة	430333	152310	95315	95995	35,39%
ميلة	495268	145391	113874	31517	29,36%
عين الدفلى	474812	164081	120583	43498	34,56%
النعامة	149175	70370	51078	19292	47,17%
عين تيموشنت	296230	135955	98410	37545	45,90%
غرداية	212971	96167	84424	11743	45,15%
غيليزان	415604	173230	143240	29990	41,68%
المهجر	955466	95844	84251	11593	10,03%
المجموع	23251503	8528355	6514282	2109917	37,09%

المصدر: إعداد الطالبتين اعتمادا على: ج.د.ش.، من وزارة الداخلية والجماعات المحلية، نتائج الانتخابات التشريعية 4

ماي 2017 في <http://www.interieur.gov.dz>

لقد شهد الاستحقاق الانتخابي لتشريعات 4 ماي 2017 نسبة مشاركة بلغت

38,5%(بدن احتساب المهجر)، أي نحو ثمانية ملايين ونصف مليون ناخب من بين أكثر

الفصل الثاني: واقع العزوف الانتخابي في ظل الانتخابات التشريعية لسنتي 2012-2017 و الرئاسية لسنة 2014.

من 23 مليون ناخب مسجل، وهي أضعف من النسبة الحاصلة عام 2012،¹ وكما تعد نسبة التصويت أدنى نسبة مشاركة منذ انتخابات 2007، وبلغت نسبة التصويت لدى الجالية الجزائرية في الخارج أدنى مستوياتها أيضا.

ومن خلال الجدول نستقر أن نسبة المشاركة لم تتعدى 60% إلا في بض المدن القليلة، ويمكننا ترتيب المدن الأكثر مشاركة والأقل مشاركة من خلال الجدول وذلك بتحليل النتائج، وبذلك نستوضح أن المدن الأكثر مشاركة هي إيليزي، تندوف، تسمسيت وتعتبر نسبة مشاركتها ب60% وأكثر، وأما المدن التي تعتبر فيها المشاركة متوسطة بنسبة ما بين 40 إلى 58% فهي أدرار، الأغواط، باتنة، بسكرة، بشار، البليدة، تمنراست، تبسة، تلمسان، تيارت، الجلفة، سيدي بلعباس، شلف، مستغانم، المسيلة، معسكر، وهران، بشار، برج بوعريريج، الطارف، أدرار، خنشلة، النعامة، عين تيموشنت، غرداية، غيليزان.

وأما بالنسبة للمدن الأضعف مشاركة أو يمكن اعتبارها المقاطعة للانتخابات والتي تتراوح نسبها ما بين 17% إلى 40% فهي شلف، أم لبواقي، بجاية، البويرة، تيزي وزو، الجزائر، جيجل، سطيف، سكيكدة، عنابة، قالمة، قسنطينة، ورقلة، بومرداس، سوق أهراس، تيبازة، ميله، عين الدفلى.

وإذا قمنا باستقراء النتائج على الخريطة سنلاحظ أغلب المدن الممتعة عن التصويت تتمركز في المدن الشمالية، حيث أنها لم تتعدى نسبتها 40% وإذا توجهنا إلى الوسط فنسب المشاركة أيضا أغلبها لم تتجاوز 45%، وأما بالنسبة لمدن الشرق والغرب فإن معدل المشاركة متوسط فلم يتجاوز نسبة 50%.

¹ شبكة الجزيرة الاعلامية، "انتخابات الجزائر 2017"، في: <http://www.aljazeera.net/knowledge/gale/ne> (18 جويلية 2018).

الفصل الثاني: واقع العزوف الانتخابي في ظل الانتخابات التشريعية لسنة 2012- 2017 و الرئاسية لسنة 2014.

أما بالنسبة للنقطة البارزة هي نسب المشاركة التي ترتفع تدريجيا من مدن الوسط نزولا إلى مدن الجنوب التي تحتسب فيها نسبة المشاركة التي تصل إلى أعلىها بنسبة 82,12%¹ ومنه وفي مقارنة لافئة سجلت ولايات الجنوب المحرومة من عوامل التنمية أكبر نسب مشاركة في التصويت، مثل ولاية إيليزي التي سجلت 65,06%، وولاية تمنراست 57,04% وأدرار 52,1%، فيما لم تتجاوز نسبة التصويت في العاصمة الجزائر 29%.

وكما واصلت منطقة القبائل والتي تضم أساسا ثلاث ولايات وهي (تيزي وزو، بجاية، والبويرة)، حيث أغلبية السكان من الأمازيغ، تمردوا الانتخابي على السلطة إذ سجلت أدنى نسبة تصويت في عاصمة منطقة القبائل ولاية تيزي وزو، والتي بلغت فيها نسبة التصويت 17%، وولاية بجاية 18,47%، وولاية البويرة 26,46%².

ويعتقد المحلل السياسي أحسن خلاص أن هناك عوامل عديدة تصنع التمرد الانتخابي لمنطقة القبائل في الجزائر، أهمها أن هناك قطيعة تاريخية تعود إلى بداية الاستقلال، ويقول أنه يسود هذا التفكير في المنطقة بسبب الحكم الذي تشكل بالقوة، وأن الدولة منقوصة الشرعية الديمقراطية، إضافة إلى الاصطدام مع السلطات المركزية في محطات مختلفة منذ الاستقلال منها ربيع الأمازيغي 1980، والربيع الأسود 2001، وكذا فقدان المواطنين الثقة حتى في الأحزاب التقليدية في المنطقة، نتيجة فشلها في التسيير المحلي.

¹ إعداد الطالبتين

² عثمان لحياني، "إلغاء مليوني صوت وتصحيح نسبة التصويت في انتخابات الجزائر"، المجلة العربية، في:

<http://www.alarabiya.co.uk/politics/2012/5/6>، (14 أوت 2018).

الفصل الثاني: واقع العزوف الانتخابي في ظل الانتخابات التشريعية لسنتي 2012-2017 و الرئاسية لسنة 2014.

وكما تمثل منطقة القبائل التي يسكنها غالبية من الأمازيغ الهاجس الأكبر بالنسبة للسلطة في ما يتعلق بالعزوف عن التصويت في الانتخابات، بسبب عوامل سياسية وتاريخية وثقافية.¹

وبذلك فإن تلك الأصوات الباطلة التي عبر عنها الناخبون عن رفضهم للتصويت لأي قائمة، يمكن اعتبارها أصوات إيجابية عبّر أصحابها عن رأيهم في الصندوق، وهي علامة معلنة واحتجاجا ظاهرا وواضحا، على ما يراه منافيا لقناعاته، أو رفضا لبعض السياسات القائمة أو رغبة في لفت الانتباه إلى معانا ما.

وإن الصوت الباطل لم يغيب عن المشهد الانتخابي فهو صوت يتحرك في إطار شرعية سياسية قائمة يعتمدها، بحيث أنه لم يرفض العملية الانتخابية بالكلية، بحيث عبر عن رأيه بإبطال صوته لإيصال صوته.²

وإن ارتفاع نسبة الاستكاف عن الاقتراع، على تفاوتها بين الدوائر الانتخابية، كانت دليلا ومؤشرا صارخا لتلمل المواطنين من جميع القوى السياسية على اختلافها، ويعكس مدى اليأس والاقتراع العميق المتأصل بعدم جدوى المشاركة بسبب استحالة التغيير.³

¹ عثمان لحياني، "منطقة القبائل.. تمرد انتخابي مستمر في الجزائر"، المجلة العربية، في:

<http://www.alarabiya.co.uk/politics/2017/5/4>، (18 أوت 2018).

² رزق حمدي، "لا تلغوا الأصوات الباطلة"، مجلة المصري اليوم، في:

<http://www.almassryalyoum.com/news/details/1277268>، (7 جويلية 2018).

³ عبد الفتاح خطاب، "الانتخابات النيابية.. نتائج وأبعاده"، مجلة اللواء، (15 جويلية 2018)، في:

<http://aliwaa.com.lb/>، (19 جويلية 2018).

الفصل الثاني: واقع العزوف الانتخابي في ظل الانتخابات التشريعية لسنتي 2012-2017 و الرئاسة لسنة 2014.

وهذا ما عبر عنه الشعب الجزائري عن طريق حملات في مواقع التواصل الاجتماعي، التي دعت إلى مقاطعة الانتخابات التشريعية عن طريق تقديم دعواتهم في أشكال فنية مختلفة.

وكما قام البعض بالتعبير عن رفضهم قبل الانتخابات وذلك بتمزيق ملصقات قوائم المرشحين في كل ولايات الوطن، وإن هذه السلوكيات تتجسد كردود أفعال يوم الانتخابات وهذا ما نلاحظه إذا ما قمنا بمقارنة عدد المسجلين وعدد الأصوات المعبر عنها في كل من الدوائر الانتخابية لكل ربوع الوطن، بحيث أن من 23251503 مليون مسجل لم ينتخب سوى 8.225123 ملايين، مع ذكر أن الأوراق الملغاة في كل دائرة أخذت نصيبها بمجموع 2098324 مليون ورقة ملغاة، مما يعطينا أن نسبة الأصوات الصحيحة المعبرة عنها تقدر بـ 6.430031 مليون صوت انتخب.¹

وهذه الأرقام تعكس فشل حملات الدعاية التي خاضتها السلطة لحث الناخبين على التصويت، ورفض الجزائريين الانخراط في انتخابات تبدو محسومة على صعيد النتائج وانفراط عقد الثقة بين المواطنين والسلطة من جهة، وهو تعبيراً عن حجم بالغ من الإحباطات السياسية والاجتماعية والاقتصادية من جهة أخرى، نتيجة فشل السياسات الحكومية من تحسين أوضاع الجزائريين وبسبب الفساد المالي، واليأس من إمكانية أن تؤدي هذه الانتخابات إلى أي مستوى من مستويات التغيير الجدي في إدارة شؤون البلاد.²

¹ إعداد الطالبتين.

² عثمان لحياني، "انتخابات الجزائر.. نجاح الكارتل المالي وصدمة العزوف الانتخابي"، مجلة العربي الجديد، (06 ماي 2017)، في: <http://www.araby.co.uk/politics/2017/5/5>، (20 جويلية 2018).

الفصل الثاني: واقع العزوف الانتخابي في ظل الانتخابات التشريعية لسنتي 2012-2017 و الرئاسية لسنة 2014.

ومن بين أحد أهم الأسباب التي أدت من نفور المواطنين من الانتخابات هي بسبب برامج الانتخابات التي تقوم بها الأحزاب والتي تكون غير واضحة ولا مقنعة بحيث أنها لم تجلب اهتمام الجمهور.

كما أن اهتمام الرأي العام لم يعد ينصب على البرامج لأنها لا تثير قضايا جادة، كإسقاط ظاهرة البطالة، ولم تعد تصدر من قوى موثوقة وقادرة على الفعل، وإن البرامج الحزبية للأحزاب في الجزائر تصاغ عادة بسلسلة من الوعود الكاذبة، وليست رؤية عملية وموقفا واضحا من القضايا الرئيسية.¹

وان معرفة النتائج قبل الانتخابات هي أهم أسباب العزوف، وذلك بسيطرة جبهة التحرير الوطني على مقاليد السلطة، وهذا ما أكده الأمين العام لهذا الحزب جمال ولد عباس في خطابه للجزائريين قائلا "الدولة هي حزب جبهة التحرير وجبهة التحرير هي الدولة ونحن الدولة وبرنامجنا برنامج رئيس الجمهورية وسنفوز أحب من أحب وكره من كره".²

وكما أن الفساد السياسي مشكلة كبيرة ومن أهم أسباب عدم ثقة المواطنين في نظامهم السياسي والنخبة السياسية ككل، ففي مؤشرات مدركات الفساد الذي صدر عن مؤسسة الشفافية الدولية لسنة 2017، لقد احتلت الجزائر المرتبة 112 من أصل 180 دولة،³ وكما تعتبر الفضاءات العديدة التي تغلغت بين ممثلين سياسيين دليل على مدى انتشار

¹ عبد العالي عبد القادر، الإصلاحات السياسية ونتائجها المحتملة بعد الانتخابات التشريعية في الجزائر، تقرير، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ماي 2017، ص.8.

² حميد زناز، 'كيف تحولت الانتخابات إلى عبث في الجزائر'، **جريدة العرب**، ع.10622، الخميس 2017/05/04، ص.9.

³ "Corruption perception index 2017 :algeria", in

. (24juillet2018) , <https://www.transparency.org/country/DZA>

الفصل الثاني: واقع العزوف الانتخابي في ظل الانتخابات التشريعية لسنتي 2012-2017 و الرئاسية لسنة 2014.

الفساد في الجزائر، ففي عام 2017 مثلاً تمت محاكمة أكثر من 1400 مسؤول محلي منتخب بتهم شملت سوء الإدارة والاختلاس وهدر المال العام والتزوير.¹

وذلك وبعد تحويل الأرقام والإحصائيات فهي تتيح لنا معرفة أسباب عزوف الشعب الجزائري عن الانتخابات واغترابه السياسي عن كل ما يتعلق بالعالم السياسي، وبذلك فإن تلك الإحصائيات تعتبر مؤشر لسوء النظام السياسي المتبع ومدى فساد الإدارات وما يتخللها من محاباة، وتزوير ورشوة فإن تلك الأرقام ما هي إلا ردة فعل عكسية عن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية... الخ، التي يتعايشها الفرد الجزائري في الواقع.

وفي ضوء النتائج السابقة نستنتج أن السلوك الانتخابي الجزائري يندرج من العزوف وهذا ما عكسته نسب المشاركة الضعيفة، إلى رفض خوض الممارسة السياسية جملة وتفصيلاً، وهو ما توضحه نسب الأوراق الملغاة ونسب المشاركة.

المطلب الثاني: نتائج الانتخابات الرئاسية 17 أفريل 2014، قراءة في أسباب العزوف الانتخابي مع مقارنة النتائج

في ظل حراك عربي اصطلح عليه إعلامياً بالربيع العربي، وهي خرجات احتجاجية مست العديد من الدول العربية تونس، مصر، ليبيا، اليمن، الأردن، تمكنت كل من تونس ومصر وليبيا الإطاحة بنظم الحكم وتحول سوريا واليمن وليبيا إلى ساحات نزاعات وتحت هواجس الحراك الذي مس الجزائر في جانفي 2011، اصطلح عليه بمظاهرات الزيت والسكر وتحت

¹Mouhammed Ammami, "gouvernance locale a Tlemcen :entre corruption et mauvaise gestion", **revue Algérie 360°** (21 Aout 2017), sur le site :

<http://m.algerie360.com/gouvernance,locale-Tlemcen-entre-corruption-et-mauvaise-gestion/> (25 juillet 2018)

الفصل الثاني: واقع العزوف الانتخابي في ظل الانتخابات التشريعية لسنتي 2012-2017 و الرئاسية لسنة 2014.

ضغط هذه الأحداث جاءت الانتخابات الرئاسية 17 أفريل 2014،¹ التي تزامنت مع إعادة ترشيح الرئيس بوتفليقة، جعل منها انتخابات غير مسبوقة، من حيث السياقات، والمرشحين، والحملة الانتخابية، والنتائج و الانعكاسات.²

أولاً: الجدول (3): إحصائيات الانتخابات الرئاسية لسنة 17 أفريل 2014.

الولاية	عدد الناخبين المسجلين	عدد المنتخبين	عدد الأصوات المعبرة عنها	عدد الأوراق الملغاة	نسبة المشاركة %
أدرار	220052	150904	141319	9585	68,58%
الشلف	700202	396319	365993	30326	56,6%
الأغواط	245629	172942	162418	10524	70,41%
أم لبواقي	407231	176955	157660	19295	43,45%
باتنة	632253	268548	247876	20672	42,47%
بجاية	529218	124031	108315	15716	23,44%
بسكرة	448752	234539	210699	23840	52,26%
بشار	200438	121990	111005	10985	60,86%
البليدة	683949	299358	252997	46361	43,77%
البويرة	508208	173922	153511	20411	34,22%
تامنراست	127220	88864	84271	4593	69,85%
تبسة	432395	237426	220362	17064	54,91%
تلمسان	664719	420057	390417	29640	63,19%
تيارت	538862	340119	318492	21627	63,12%
تيزي وزو	684351	137622	122748	14874	20,11%
الجزائر	1891186	714714	6000342	114372	37,79%
الجلفة	525092	382049	363863	18186	72,76%

¹ بوحنية قوي، "التشريعات الجزائرية إعادة تشكل في ظل الاستمرار"، تقرير، مركز الجزيرة للدراسات، 21 ماي

2017، ص.8.

² حميد زناد، مرجع سابق، ص.10.

الفصل الثاني: واقع العزوف الانتخابي في ظل الانتخابات التشريعية لسنتي 2012-
2017 و الرئاسية لسنة 2014.

44,08%	28535	153491	182026	412916	جيجل
46,63%	66775	368334	435109	933049	سطيف
64,3%	9339	144287	153626	238904	سعيدة
52,7%	46027	265930	311957	591946	سكيكدة
66,89%	22148	280371	302519	452260	سيدي بلعباس
53,52%	30876	203933	234809	438752	عنابة
57,65%	46243	188170	212516	368639	قالمة
43,05%	39417	213273	252690	587016	قسنطينة
54,68%	34061	264460	298521	545968	المدية
80,39%	15345	360393	375738	467382	مستغانم
54,79%	28743	305442	334185	609939	المسيلة
69,74%	20398	347989	368387	528252	معسكر
44,38%	12622	116835	129457	291674	ورقلة
51,25%	48299	483841	532140	1038288	وهران
69,82%	7764	115770	123534	176925	البيض
46,86%	827	15342	16169	34506	إيليزي
49,56%	27406	175775	203181	409935	برج بوعرريج
39,36%	31918	153401	185319	470835	بومرداس
65,34%	16704	178487	195193	298756	الطارف
78,38%	5514	55630	61144	78005	تندوف
71,56%	7773	121301	129074	180371	تسمسيلات
59,46%	9166	178610	187776	315811	الوادي
53,84%	6735	118580	125315	232756	خنشلة
51,47%	15530	146296	161826	314437	سوق أهراس
54,06%	32617	190668	223285	413012	تيبازة
42,28%	27347	186820	214167	494881	ميلة
49,96%	23926	209720	233646	467667	عين الدفلى
62,1%	7564	75782	83346	134203	النعامة

الفصل الثاني: واقع العزوف الانتخابي في ظل الانتخابات التشريعية لسنتي 2012-2017 و الرئاسية لسنة 2014.

عين تيموشنت	282871	186854	173030	13824	66,06%
غرداية	209993	115318	106035	9283	54,92%
غيليزان	411687	338068	325946	12125	82,12%
المهجر	1009285	253730	232621	21109	25,14
المجموع	22880678	11600984	10468848	1132136	50,7%

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على: ج.ج.د.ش.، المجلس الدستوري، إعلان رقم 02، إ م د/14 مؤرخ في 22 حمادي الثانية عام 1435 الموافق 22 أبريل سنة 2014، يتضمن نتائج انتخاب رئيس الجمهورية .

فحسب ما أعلنه المجلس الدستوري الجزائري في بيان رسمي له عن النتائج النهائية لانتخاب رئيس الجمهورية الذي جرى يوم 17 أفريل 2014، فإن نسبة المشاركة بلغت 50,07%، وكما أعلن أن عدد الناخبين المسجلون هو 22.880.678 مليون، أما عن عدد الناخبون المصوتون فهو 11.600.984، وبعد فرز الأصوات الملغاة البالغة 1.132.135 مليون صوت أكدت أن عدد الأصوات الصحيحة المعبر عنها بلغت 10.468.848.

وتظهر لنا المؤشرات النهائية لنتائج الانتخابات الرئاسية 2014 أن عدد الأصوات أو الملغاة التي تم إحصائها قد بلغ مليون و 132 ألف و 136 صوت بنسبة 4,95 % من إجمالي الأصوات البالغ عددها 22 مليون و 880 ألف و 678 ناخب مسجل، وأما نسبة الأصوات الصحيحة المعبر عنها في الانتخابات فتعد ب 45.1%¹.

وكما تسجل نسبة 50,7% تراجع كبير في نسبة التصويت، بينما بلغت في رئاسيات 2009 نسبة 74,11%، أي يتراجع يقارب 25%، وهو مؤشر لظاهرة العزوف السياسي التي

¹إعداد الطالبتين.

الفصل الثاني: واقع العزوف الانتخابي في ظل الانتخابات التشريعية لسنتي 2012-2017 و الرئاسية لسنة 2014.

للمواطن الجزائري خاصة فئة الشباب، هذه الظاهرة التي كانت تعرف أكثر في الانتخابات التشريعية مثلما حدث في انتخابات 2007، ولم تكن في الانتخابات الرئاسية.¹

وكما أن نسبة الأوراق العالية التي بلغت 10,81% من أصل 45.75% من نسبة الأصوات المعبر عنها، تعتبر رسائل يود الناخبون إيصالها إلى السلطة الحاكمة للتعبير عن حالات التذمر من الوضع القائم، وعدم إيمانهم بالعملية الانتخابية برمتها، على أساس التجارب السابقة التي تؤكد في كل مرة أن صوت المواطن لا يؤخذ بعين الاعتبار، وهو ما اصطلح عليه ب "الأصوات الغاضبة".²

ومن الملاحظ أيضا هي ظاهرة جديدة و غريبة عن المجتمع الجزائري وهي ظاهرة "الجهوية في عملية الانتخابات"، حيث أن منطقة الغرب سجلت نسب تصويت مرتفعة مثل نعام نسبة 66,06 وتلمسان بنسبة 63,19 بالإضافة إلى غليزان التي أدرجت في المرتبة الأولى من حيث نسبة الانتخابات بنسبة 82,12 وتليها مستغانم بنسبة 80,39، مع انخفاض النسبة نوعا ما في مناطق الغرب كسوق أهراس بنسبة 51,84% وتبسة بنسبة 54,91% ، وما يثير الاهتمام هو نسب التصويت المتدنية في المدن التالية: تيزي وزو بنسبة 20,11% بجاية 23,44% البويرة 37,79% بومرداس 39,36% وهي نسب منخفضة جدا مقارنة بباقي ولايات الوطن.

وما نلاحظه أيضا هو الاختلاف الكبير بين أكبر نسبة مشاركة المستحقات في غليزان 82,12% وأدنى نسبة مشاركة مقدر ب 15,20% في مدينة تيزي وزو، وأيضا انخفاض نسبة المشاركة خاصة في المدن الكبرى كالجزائر بنسبة 37,79% ووهران

¹مراد بن سعيد، "الانتخابات الرئاسية الجزائرية: تراجع أم تقدم؟"، مجلة العربية للعلوم السياسية، ع.43 (صيف 2014) ، ص.49.

²المكان نفسه .

الفصل الثاني: واقع العزوف الانتخابي في ظل الانتخابات التشريعية لسنتي 2012-2017 و الرئاسة لسنة 2014.

51,25% وقسنطينة 43,05% وإن تلك الأرقام هي مؤشرات تدل على متطلبات كل ولاية وعلى السلطة دراستها ومعرفة أسبابها وإيجاد حل لها.

والملاحظ أيضا في الانتخابات الرئاسية 2014¹ معدل الأصوات الباطلة والتي ملئت بشكل سيء، لأنه فعل يعكس رغبة الناخب بشكل متعمد بعدم الاختيار بين القوائم والمرشحين،² ومنه يمكن اعتبار تلك الأصوات الباطلة وسيلة اتخاذها المواطنون لإيصال مطالبهم وآرائهم حول النظام السياسي والسلطات وهذا ما تثبتته الرسائل المكتوبة فوق بطاقات التصويت، وأيضا هي مؤشر لرفض الوضع الراهن، سواء على المستوى المعيشي والاجتماعي، والاقتصادي.

ومن المظاهر الملاحظة أيضا هي التصويت بالظرف الفارغ أو الأصوات البيضاء،³ والتي تعتبر تعبيرات سياسية لإظهار عدم رضا الناخبين عن المرشحين، وعدم الرغبة في دعم أي مرشح،⁴ وهو سلوك انتخابي تعبيرى عن رفض الإدلاء بصوت لأي قائمة وهذا الموقف السياسي الذي يجسده الناخب يدل على الفجوة القائمة بين المواطنين والسلطات وتعكس رد فعل من طرف الشعب الجزائري.

وعلى الرغم من أن التصويت الأبيض يعتبر تصويت جزئي إلا أنه يحمل دلالات مختلفة يسعى الناخب لإيصالها، وهي إحدى الطرق لإبداء رأيه بالامتناع الجزئي، وإن أكبر المدن من حيث الأصوات الملغاة، فمثلا مدينة الجزائر قد بلغت 114372 صوت ملغى

¹ إعداد الطالبتين.

² Saloua Zerhouni, 'Jeunes et participation politique au Maroc', rapport, ires centre détudes, jun 2009, p.34.

³ إعداد الطالبتين

⁴ Olivier coudeville, **le vote obligatoire en France**, Mémoire de recherche (institut de paris : école doctorale de science politique, 2005-2006), p. 40.

الفصل الثاني: واقع العزوف الانتخابي في ظل الانتخابات التشريعية لسنتي 2012-2017 و الرئاسية لسنة 2014.

بنسبة 10,10% من إجمالي الأصوات البالغ عددها مليون و 132 ألف و 136 ورقة ملغاة، وتليها سطيف التي بلغت 66775 ورقة ملغاة بنسبة 5,9% من إجمالي الأصوات الملغاة، وتليها وهران التي بلغ عدد الأوراق الملغاة 48 ألف و 299 صوت باطل بنسبة 4,3% من إجمالي الأصوات الملغاة، وهذه المدن تعتبر من أكبر المدن من حيث الكثافة السكانية.

و لآن ظاهرة الأصوات الفارغة لا تؤخذ بعين الاعتبار بالقدر الكافي من طرف السلطات، لأن هذا الامتناع فوق كل شيء نتاج محددات اجتماعية واقتصادية وسياسية، ولو أخذت بعين الاعتبار هذه البطاقات الباطلة ثمّارات إلى الوعي السياسي للناخبين وإدراكهم بمجريات الحياة السياسية.¹

ووفق ل **lillois** فإن التصويت الأبيض "هو خيبة أمل من العرض السياسي"

كما قال **بيير ماثيو**: "علينا أن نفرق بين المواطنين الذين يعتبرون حق التصويت هو فعل مهم في الديمقراطية ويختارون القيام بهذا الفعل عن طريق التصويت بالأبيض"، أي عدم الاختيار بين المرشحين المقترحين.²

وهنا يكمن الفرق الكبير بينه وبين الممتنع أصلا عن التصويت الذي يعبر عن عدم رضاه عن العرض السياسي المقدم بعدم الذهاب إلى مكتب الانتخابات، على عكس

¹إعداد الطالبتين

²Mychaele Daniau, " tout comprendre sur le vote blanc en six questions ", **revue de sud ouest**, (16/03/2017), sur le site : <http://www.sudouet.fr/2017/03/17/328204-6121.php> (18-08-2018).

الفصل الثاني: واقع العزوف الانتخابي في ظل الانتخابات التشريعية لسنتي 2012-2017 و الرئاسية لسنة 2014.

الشخص الذي يصوت بالأبيض، وعلى الرغم من خيبة أمله إلا أنه يستخدم حقه في التصويت للإدلاء برأيه.¹

ومن الملاحظ في الجدول هي فئة الممتنعين عن التصويت الذين لم يصوتوا رغم كونهم في قائمة الناخبين المسجلين الذين يبلغ عددهم 11 مليون و 279 ألف و 694 ممتنع عن التصويت أي نسبة 49,39% مقاطعا للانتخاب.

وإن كل هذه الإحصائيات والأرقام هي مؤشرات تدعو إلى دراستها ومعرفة أسباب العزوف عن الانتخاب، وتستدعي تحليل التفاوت الموجود في المشاركة والامتناع عن الانتخاب في كل ولاية من ولايات القطر الوطني.

ثانيا: مقارنة نسب المشاركة في الانتخابات التشريعية 2012 و 2017 والرئاسية 2014

يعتبر هاجس العزوف الانتخابي والمقاطعة الانتخابية من أكبر مخاوف السلطات الجزائرية، ويعتبر محاولة القضاء على ظاهرة الامتناع الانتخابي من أكبر التحديات التي تسعى السلطات القضاء عليها خلال فترة ما قبل الانتخاب.

¹ إعداد الطالبتين.

الفصل الثاني: واقع العزوف الانتخابي في ظل الانتخابات التشريعية لسنتي 2012-2017 و الرئاسية لسنة 2014.

الجدول رقم (4):مقارنة إحصائيات الانتخابات التشريعية والرئاسية لسنوات 2012، 2014،2017.

نوع الانتخابات	عدد المجلس	عدد المنتخبين	عدد الأصوات المعبر عنها	عدد الأوراق الملغاة	نسبة المشاركة
الانتخابات التشريعية 20 ماي 2012	20673878	9174492	7634979	1,668507	44,38%
الانتخابات الرئاسية 17 أفريل 2014	21871393	11347254	10,236,227	1,111027	51,90%
الانتخابات التشريعية 04 ماي 2017	22256037	8528355	6,430031	2,098,324	38,32%

المصدر:من إعداد الطالبتين: اعتمادا س. ش. د. ج.، وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية في

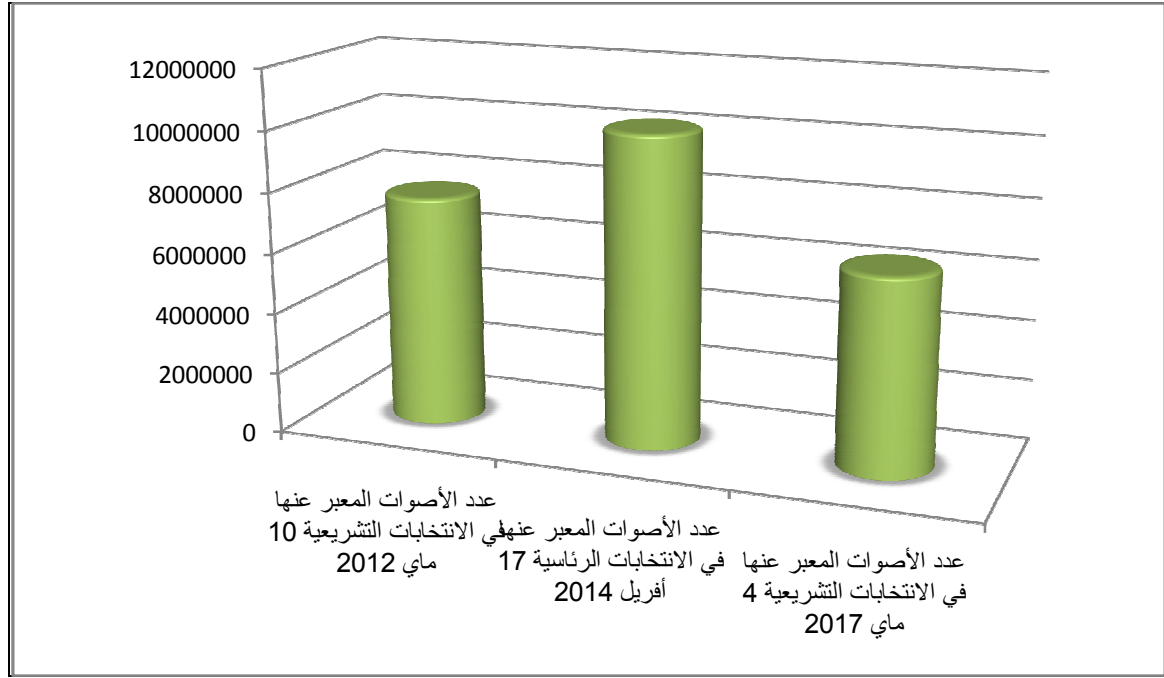
<http://www.interieur.gov.dz>

تعتبر النسب المؤوبة أهم الأدوات الحسابية التي يمكن من خلالها قياس المؤشرات العامة للأرقام النهائية لنتيجة الانتخابات بارتفاع وانخفاض النسبة،ومنه يمكننا أن نقف على دلالات التصويت المختلفة لفهم التركيبة التصويتية للمجتمع الجزائري.

إن الملاحظ في الجدول هو ارتفاع عدد المنتخبين من الانتخابات التشريعية 2012 والرئاسية 2014 بفارق 2 مليون و 172 ألف و 26 صوت،وبحيث يظهر استحقاق الانتخابات التشريعية لسنة 2017 إعادة انخفاض هذا العدد مقارنة بالانتخابات التشريعية 2012 والرئاسية 2014 وهذا ما جعل السلطات تتخوف من ظاهرة العزوف،وهذا ما نستدله في خطابات الأحزاب في الحملات الانتخابية لإقناع المواطنين للمشاركة في الانتخابات.

الفصل الثاني: واقع العزوف الانتخابي في ظل الانتخابات التشريعية لسنتي 2012-2017 و الرئاسية لسنة 2014.

الشكل(1):أعمدة بيانية تمثل عدد الأصوات المعبر عنها في كل من الانتخابات التشريعية لسنتي 2012-2017،والانتخابات الرئاسية 2014.



المصدر: من إعداد الطالبتين

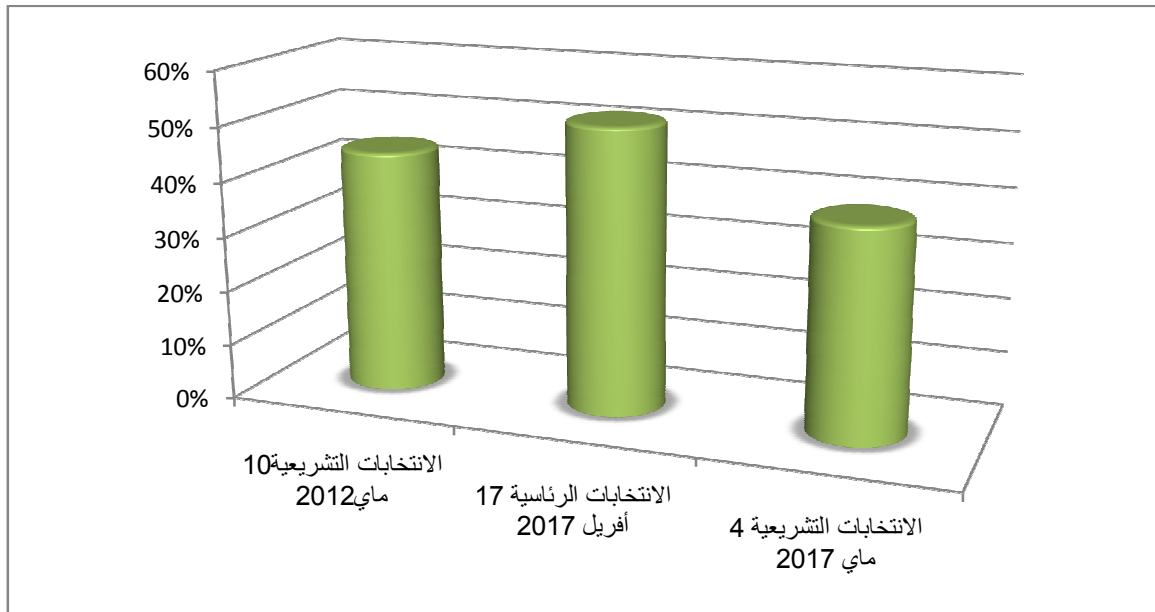
وان ما نستوضحه في عدد الأوراق الملغاة يثبت فشل السلطات في إقناع المواطنين على المشاركة بإعطاء أصواتهم لأحد قوائم المرشحين، فرغم الانخفاض النسبي في عدد الأوراق الملغاة بين انتخابات التشريعية 2012 والانتخابات الرئاسية 2014 ب 557480 ورقة ملغاة، وكما نلاحظ ارتفاع هذا الرقم مقارنة بين الانتخابات التشريعية لسنتي 2012 و 2017 ب 429817 ورقة ملغاة.

وإن هذه الأرقام تدل على أن الإمكانيات التي سخرتها الدولة سواء في مجال الدعاية والحملات الانتخابية سواء من خلال وسائل الإعلام أو الرسائل النصية لتعبئة الرأي العام الجزائري لصالح المشاركة في الانتخابات قد فشلت.

الفصل الثاني: واقع العزوف الانتخابي في ظل الانتخابات التشريعية لسنتي 2012-2017 و الرئاسية لسنة 2014.

ورغم تدخل رئيس الجمهورية شخصيا، في خطاب ألقاه في 2012/02/23 بحيث خاطبا الشعب يقول "قولوا كلمتكم المسموعة، ولا تدعوا الآخرين يقررون من مستقبلكم" وإن السبب وراء إلقاء هذا الخطاب هو تحريك الرأي العام الجزائري للمشاركة في الانتخابات إلا أن هذا الأسلوب فشل وما يدعمه¹ هذا التحليل هو الرقم المعتبر للأصوات التي ألغيت، وكان سبب الإلغاء في أغلبها رفض أصحابها تزكية أي من القوائم المرشحة، وقد بلغ عدد الأصوات الملغاة في الانتخابات التشريعية لتلك الفترة ب مليون و 668 ألف و 507 ورقة ملغاة أي قرابة 20% من الذين أدلوا بأصواتهم.²

الشكل(2): يمثل نسب المشاركة في الانتخابات التشريعية لسنتي 2012-2017، والرئاسية 2014.



المصدر: من إعداد الطالبتين

¹ موفق تقدير، مرجع سابق، ص.2.

² "بوتقليقة يشبه الخروج للانتخابات المقبلة بإعلان ثورة نوفمبر ويعرج من أرزويو: البقاء لله وليس للرؤساء ... وتصويتكم

يمنع فرص التدخل الأجنبي"، مجلة الشروق أولان، (12 فيفري 2012)، في: <http://www.echorouk>

.online.com/ara/articles/123019، اطلع عليه يوم (20 جويلية 2018).

الفصل الثاني: واقع العزوف الانتخابي في ظل الانتخابات التشريعية لسنتي 2012-2017 و الرئاسية لسنة 2014.

فكما نلاحظ في الشكل أن الانتخابات التشريعية 2012 قدرت نسبت المشاركة فيها ب44,38%، حيث شارك في التصويت أكثر من 9 مليون ناخب من مجموع 20,6 مليون ناخب مسجل ولقد بلغ عدد الأوراق الملغاة 1668507 ورقة، وفي الانتخابات الرئاسية 2014 ارتفعت نسبة المشاركة قليلا لتبلغ 51,90%، ك في التصويت حيث شارك في التصويت حوالي 11,3 مليون ناخب من مجموع 21,8 مليون ناخب مسجل وفي نفس الوقت انخفض عدد الأوراق الملغاة بنسبة قليلة ليبلغ 1111027 ورقة.

أما في الانتخابات التشريعية 4 ماي 2017 فقد عادت نسبة المشاركة إلى الانخفاض من جديد إلى 38,32% وارتفع عدد الأوراق الملغاة مرة أخرى إلى 2098324 ورقة.

وبذلك فإن تناقص المشاركة الانتخابية مؤشر يدل على العزوف الشعبي عن الانتخابات، بحيث أصبحت المقاطعة والأوراق الملغاة وسيلة لدى الناخبين للتعبير عن غضبهم وتذمرهم من الوضع القائم، وعدم إيمانهم بالعملية الانتخابية والنتائج النهائية.¹

وإن هذا السلوك يعكس الإحباط واللامبالاة السياسية والنفور من ممارسة الحق الانتخابي، وقد يتحول إلى عنف سياسي كالثورات العربية من أجل التغيير بعد استنفاد آلية التصويت لمحورها الأساسي.

فالعزوف عن التصويت يشير إلى غضب شعبي كامن لم تأخذه السلطة الحاكمة والأحزاب السياسية بعين الاعتبار، وهو سلوك سلبي نابع من وعي سياسي لما يحدث في أرضية الواقع وليس ثقافة انعزالية عن الحياة السياسية.² وإن الاستقالة الشعبية من العملية

¹مراد بن سعيد، مرجع سابق، ص. 49.

²عادل عباس، واقع النشاط الحزبي في الجزائر وانعكاساته على سلوك الهيئة الناخبة دراسة في ضوء تشريعات 2007 مع إطلالة على التشريعات المقبلة مجلة دفاتر السياسة و القانون، ع. 35 (أوت 2012)، ص. 32.

الفصل الثاني: واقع العزوف الانتخابي في ظل الانتخابات التشريعية لسنتي 2012-2017 و الرئاسية لسنة 2014.

الانتخابية وفقدان الثقة فيها، سببه الانتخابات التي أصبحت آلية تفرض الأمر الواقع للبقاء في الحكم ومركز السلطة مهما كانت الظروف.

فإنما كانت الانتخابات في الديمقراطيات العربية وسيلة لإدارة الصراع السياسي، ووسيلة لضبط اصطلاحات جديدة، فإنها في الجزائر أصبحت تشكل أزمة بحد ذاتها عوض أن تساهم في إدارة الأزمات السياسية،¹ والطرف المساهم في حل هذه الأزمة السياسية هو السبب الجذري لوقوعها.

المطلب الثالث: تفسير أسباب تفشي ظاهرة العزوف الانتخابي في الجزائر

من أهم الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى تفشي و تفاقم ظاهرة العزوف الانتخابي هي كالتالي:

-سوء أداء بعض منشطتي الحملات الانتخابية، لبعض المرشحين أثناء الحملة، مما انعكس سلبا على حملة هؤلاء المرشحين.

-ابتعاد الحملات الانتخابية للمرشحين عن الاهتمام بالقضايا التي تشغل تفكير الناخب، من خلال برنامج انتخابي، يتبنى انشغالات الناخب كالشغل والسكن.

-تنشيط الحملات الانتخابية من قبل المرشحين في كل المناطق، وعدم استعمال الوسائل والأساليب المناسبة لكل فئة انتخابية مثل: اختصارها مع التجمعات الانتخابية على المدن الكبرى وإهمال المناطق الريفية، التي تحتاج إلى أسلوب الاتصال الشخصي.

¹ ابن علي لقرع، مرجع سابق. (ب.ص)

الفصل الثاني: واقع العزوف الانتخابي في ظل الانتخابات التشريعية لسنتي 2012-2017 و الرئاسية لسنة 2014.

- عدم اعتماد أسلوب المناظرات التلفزيونية،والتي بإمكانها تسويق المرشحين،وتعريفهم بقدراتهم مما يرفع اقتناع الناخب بهم.¹
- الاعتماد في الحملات الانتخابية على أسلوب الرسالة، من اتجاه واحد من طرف إدارات الحملات الانتخابية للمرشحين، وعدم الاكتراث بالتغذية المرتدة المتأنية من الفئات المختلفة، للهيئة الناخبة وهو ما ساهم في ضعف قدرة إقناع الناخبين ومنه ارتفاع العزوف الانتخابي.
- ارتفاع نسبة الأصوات الملغاة يشير إلى تأثير هذه الكتلة التصويتية بعمليات التحسيس، وعدم اقتناعها بالبدائل الانتخابية المطروحة.
- اللاتماثل في السلوك الامتناعي بين المناطق.
- تأثير العوامل الجغرافية والجهوية في السلوك الانتخابي .
- تأثير الأسباب الظرفية على الصورة الذهنية،وهو ما يفسره انخفاض الكتلة التصوتية بين موعد انتخابي وآخر.
- ارتفاع الامتناع عن التصويت بسبب تدخل المال في العملية الانتخابية حيث أصبحت هذه العمليات محل انضمام وتحكم من طرف رجال المال والأعمال بدون أن تكون لهم علاقة مباشرة بالنشاط السياسي أو النضال الحزبي.
- عدم التطابق بين الممارسات السياسي والقواعد القانونية والنصوص الدستورية، مثل الإقرار بأن السيادة الوطنية ملك للشعب تمارس من خلال البرلمان، غير أنه في الواقع نلاحظ بأن عملية اتخاذ القرار هي حكر على السلطة التنفيذية.¹

¹عبد الرزاق عطاس،دور الحملة الانتخابية في الحد من العزوف الانتخابي أبريل 2014 بالجزائر،مذكرة ماستر (جامعة ورقلة:كلية الحقوق والعلوم السياسية 2015-2016)،ص.69.

الفصل الثاني: واقع العزوف الانتخابي في ظل الانتخابات التشريعية لسنتي 2012-2017 و الرئاسية لسنة 2014.

-سوء الأحوال المعيشية لدى الجزائريين كأزمة السكن وغلاء المعيشة الذي يقابله انخفاض القدرة الشرائية للمواطن وزيادة أسعار المواد الاستهلاكية خاصة الحبوب وانعكاسات هذه الحاجات والمشاكل اليومية الملحة على اهتمامات المواطنين.²

وهذا ما يجعلهم ينفرون على العالم السياسي، وبذلك يبدر منهم سلوك انتخابي وهو الامتناع العقلاني عن التصويت.

-اللامبالاة السياسية الناتجة عن الشعور بالإحباط وعدم القدرة على التخلص من الدكتاتورية المتعلقة في بنية مؤسسات الدولة، وبسبب زيادة فجوة انعدام الثقة بين المواطن والنخبة السياسية فنجد أن الشعب لا يبالى بالأمور السياسية، وغير مهتم باختيار من يمثلهم في الحياة السياسية.³

فبذلك نجد أن نسبة الإقبال على المشاركة في الانتخابات واختيار مرشحي الرئاسة في تدني مستمر.⁴

-قضايا الفساد كقضية الخلفية التي اعتبرت ضحية القرن وقضية شكيب خليل وطريق سيار شرق غرب...إلخ.⁵

¹ جمال حيرش، محمد بن علي، النظام الانتخابي وأثره على المشاركة السياسية في الجزائر، مذكرة ماستر (الجلفة:كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016-2017)، ص.95.

² المكان نفسه.

³ إعداد الطالبتين.

⁴ معاذ ملكاوي، "الشباب العربي بين فوبيا السياسية واللامبالاة"، مجلة مدونات الجزيرة، (03 جوان 2017)، في: <http://blogs.aljazeera.net/blogs>، (20 أوت 2018).

⁵ توفيق بوقاعدة، "الجزائر: فضيحة القرن تكشف علاقة السلطة بالفساد"، مجلة DW، (31-12-2013)، في: <http://www.dw.com>، (22 أوت 2018).

الفصل الثاني: واقع العزوف الانتخابي في ظل الانتخابات التشريعية لسنتي 2012-2017 و الرئاسية لسنة 2014.

وبذلك فقد تكيف النظام السياسي وحتى جزء من المجتمع مع الفساد بكل أشكاله، ناهيك عن الطبقة السياسية التي تحول جزء منها إلى رابط موضوعي بين الفساد الحالي والتي أدت تداعياتها الأولى إلى إقالة مدير الأمن الوطني.

إذن فهو فساد لا يمكن عزله عن طرق تسيير النظام السياسي نفسه، ولا حتى نية سياسية في محاربته، رغم كثرة المؤسسات الرسمية المكلفة بمحاربته شكليا بعد أن غزا مؤسسات الدولة ونخر ثقافة المجتمع الجزائري.¹

-احتكار أحزاب الموالاة (جبهة التحرير الوطني FLN والتجمع الديمقراطي RND) للمشهد السياسي منذ سنوات دون تغيير هذا الواقع حيث تحول الاختلاف الحكومي من وضع استثنائي إلى حقيقة مفروضة في الواقع على الشعب الجزائري.

-قصر الحملة الانتخابية وعدم تمكن المواطنين من التواصل مع جميع المرشحين لعدة أسباب أهمها عدم مساواتهم في الإمكانيات والقدرات المادية.²

-تشابه برامج المرشحين حيث لا توجد فروق جوهرية مميزة لمرشح ما دون آخر.

-غياب المنتخبين المحليين في المجالس النيابية حيث تحول من يفترض بهم الدفاع عن الشعب إلى موظفين يمارسون النضال الكلاسيكي داخل أحزابهم الذي يمنع كل نائب ممثل للشعب في المجلس المنتخبة من مخالفة سياسية حزبية وعقيدة جماعته.³

-تكون المرجعية الدينية عن إصدار فتوى حول الانتخابات (يعنى المشاركة في الانتخابات واجب عين كالصلاة).

-الإحساس بالتهميش لدى الجماهير السياسية والمثقفة والأكاديمية.

¹ ناصر جابي، "الجزائر فساد في صيف سياسي حار"، مجلة القدس العربي، (02 جويلية 2018)، في:

<http://www.alquls.couk/?=965414>، (19 أوت 2018).

² المكان نفسه.

³ المكان نفسه.

الفصل الثاني: واقع العزوف الانتخابي في ظل الانتخابات التشريعية لسنتي 2012-2017 و الرئاسية لسنة 2014.

- عدم وجود رغبة في المرشحين أنفسهم في تلبية الحاجات الملحة والمطلوبة فورا، كمكافحة البطالة وإيجاد فرص عمل للخريجين.¹
 - تزوير الانتخابات مما يفقد المواطن ثقته بأهميتها ونزاهتها، فيمتنع عن التصويت فيها.
 - استغلال الحزب الحاكم لسلطته في قمع معارضييه، واستخدام العنف السياسي مما يؤدي إلى إحجام الناخبين عن الإدلاء بأصواتهم.
 - ضعف الحياة الحزبية ومنظمات المجتمع المدني، مما يقضي على قيم وثقافة المشاركة السياسية.²
- ورغم ذلك لم تسعى النخبة الحاكمة بأي مجهودات تذكر لمحو هذه الظاهرة التي بدأت تستفحل في المجتمع الجزائري.

¹ عبد الجابر النوي، "أسباب العزوف عن الانتخابات"، في:

<http://almaalomah.com/2018/05/27/313155>، اطلع عليه يوم (2018-08-15).

² محمود خليفة جودة، "ظاهرة الامتناع عن التصويت دراسة حول الملامح والأسباب"، مجلة الحوار

المتمدن، ع. 4488، (20/06/2014) على

الموقع <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=420213>.

الفصل الثاني: واقع العزوف الانتخابي في ظل الانتخابات التشريعية لسنتي 2012-2017 و الرئاسية لسنة 2014.

خلاصة الفصل

بناء على الإحصائيات المدروسة سابقا، مع ملاحظة نسب المشاركة والأصوات الملغاة نستخلص أن الجزائر من الدول التي تشهد أزمة المشاركة السياسية، أين يعد الاغتراب السياسي سبب أساسي فيها.

فضعف المشاركة السياسية والعزوف يبرر بوجود الاغتراب السياسي من لامبالاة وعزلة عن السياسية لدى المواطنين الجزائريين،الذين لا يولون اهتماما بالسياسة وهذا ما يعكس ضعف إقبال المواطن على التصويت في الانتخابات، و الذي نرجح من خلاله أن أسباب هذا السلوك تتعلق بالسياق التاريخي الذي مرت به الجزائر من ثورات الربيع العربي إلى الأزمة الاقتصادية و هيمنة السلطة السياسية.

الفصل الثالث

دراسة تطبيقية لرصد ظاهرة العزوف الانتخابي(طلبة
العلوم السياسية .بجامعة تيزي وزو) وتحليل الآثار
المتربة عنها

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لرصد ظاهرة العزوف الانتخابي (طلبة العلوم السياسية جامعة مولود معمري تيزي وزو) وتحليل الآثار المترتبة عنها

أصبحت الدراسات الاجتماعية بمختلف مجالاتها لا تكتفي بتفسيراتها النظرية، بل تسعى إلى التقرب من الواقع الاجتماعي وذلك بإجراء دراسات تطبيقية لتحقيق الكثير من النتائج والأهداف، دون الاكتفاء بالجانب النظري فقط كأساس للوصول إلى الحقائق التي تفسر الواقع.

فبعد دراسة الموضوع من جانبه النظري، وذلك بتحديد أهم العوامل والأسباب التي تتدخل في تشكيله، انتقلنا إلى دراسته من الجانب التطبيقي الذي يعتبر المرجع الذي يمكن من خلاله إثبات ما تم التطرق إليه في الجانب النظري من الدراسة وإسقاطه على أرض الواقع، من خلال إجراء عينة بحث مكونة من طلبة قسم العلوم السياسية بجامعة مولود معمري تيزي وزو، ذلك بهدف التعرف على ظاهرة لاغتراب السياسي وتأثيرها على العزوف الانتخابي.

وقد تم الاستعانة في ذلك بأداة الاستمارة، وعليه سنتطرق من خلال هذا الفصل إلى 03 مباحث أساسية.

المبحث الأول: إجراءات المنهجية للدراسة التطبيقية

سوف نتطرق من خلال هذا المبحث إلى تقديم النتائج المتحصل عليها من خلال تحليل أجوبة المبحوثين الذين تمحورت الدراسة عليهم .

المطلب الأول: أداة الدراسة وأهم المحاور التي تناولتها

تعتمد الدراسات التطبيقية على جملة من الإجراءات المنهجية تأتي في مقدمتها التعريف بأداة الدراسة، والتي اخترناها أن تكون أداة الاستبيان التي يتطلب لها البحث وهي مجموعة الوسائل والطرق والأساليب المختلفة، والمعتمدة للحصول على المعلومات والبيانات

كما وقد عرفها "موريس أنجرس"¹ تقنية مباشرة للتقصي العلمي، تستعمل إزاء الأفراد، وتسمح باستجوابهم بطريقة موجهة والقيام بسحب كمي بهدف إيجاد علاقة رياضية والقيام بمقارنات رياضية" فالاستمارة هي أكثر الأدوات استخداما في ميدان دراسات المعلومات ومعرفة اتجاهات ومواقف الأفراد تجاه قضايا معينة.

أما محمد شلبي يعرفها على أنها "أداة ملائمة للحصول على معلومات وبيانات وحقائق مرتبطة بواقع معين، ويقدم الاستبيان في شكل عدد من الأسئلة يطلب الإجابة عنها من قبل عدد من الأفراد المعنيين بموضوع الاستبيان".²

المحور الأول: يتعلق بالبيانات الشخصية لمجتمع البحث (الجنس، العمر، المنطقة السكنية الحالة العائلية، المستوى التعليمي، التخصص)

المحور الثاني: يتعلق بالمعلومات الخاصة بالوعي السياسي لديهم، حيث إحتوى على 05 أسئلة.

المحور الثالث: يتعلق بالانتخابات، فاحتوى على 7 أسئلة.

المحور الرابع: يتعلق بالمعلومات الخاصة بالعزوف الانتخابي، ويحتوى على 4 أسئلة.

المحور الخامس: يتعلق بالمعلومات الخاصة بالاغتراب السياسي ويحتوي على 9 أسئلة.

¹ موريس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية (الجزائر: دار القصة للنشر، ط.2، 2006)، ص.204.

² محمد شلبي، مرجع سابق، ص.243.

المطلب الثاني: مجالات الدراسة (المجال البشري، المكاني، الزماني).

المجال البشري:

يقصد به مجتمع البحث، وقد يتكون هذا المجتمع من مجموعة أفراد أو عدة جماعات، وفي بعض الأحيان يتكون مجتمع البحث من عدة وحدات اجتماعية ذلك متوقف على موضوع الدراسة، وفي دراستنا هذه اعتمدنا على إجراء مسح شامل لمجتمع البحث، دون تمييز.¹ كما يجدر بالذكر أن عدد الطلبة المسجلين في قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية هو 731 طالب موزعين بين 283 طالب و 448 طالبة، للموسم الجامعي (2018/2017).

الجدول رقم (5): توزيع إحصائيات حسب الجنس لمجموع طلبة قسم العلوم السياسية.

الجنس	العدد	النسبة %
الإناث	448	61,29%
الذكور	283	38,71%
المجموع	731	100%

المصدر: إحصائيات متحصل عليها من طرف الإدارة قسم العلوم السياسية مولود معمري بتاريخ (12-09-2018)

الجدول رقم (6): توزيع الإحصائيات حسب الجنس بالنسبة لطلبة الليسانس

الجنس	العدد	النسبة %
ذكور	136	45,95%
إناث	160	54,05%
المجموع	296	100%

المصدر: إحصائيات متحصل عليها من طرف الإدارة قسم العلوم السياسية مولود معمري بتاريخ (12-09-2018)

¹ نافذ محمد بركات، "التحليل الإحصائي في منهجية البحث العلمي"، ورقة بحثية، (الجامعة الإسلامية: كلية الإحصاء التطبيقي، 2006-2007)، ص. 4.

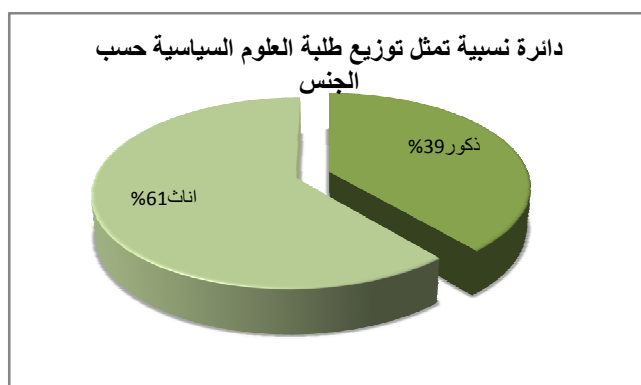
الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لرصد ظاهرة العزوف الانتخابي (طلبة العلوم السياسية جامعة مولود معمري تيزي وزو) وتحليل الآثار المترتبة عنها.

الجدول رقم (7): توزيع الإحصائيات حسب الجنس بالنسبة لطلبة الماستر:

الجنس	العدد	النسبة %
ذكر	147	33,79%
أنثى	288	66,21%
المجموع	435	100%

المصدر: إحصائيات متحصل عليها من طرف الإدارة قسم العلوم السياسية مولود معمري بتاريخ (12-09-2018)

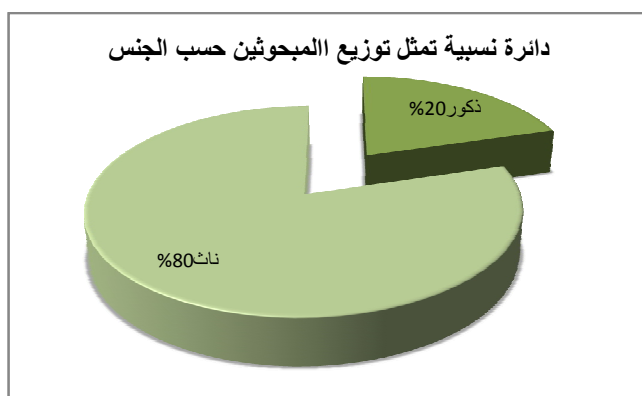
الجدول (8): يوضح توزيع إحصائيات حسب الجنس لمجموع طلبة قسم العلوم السياسية.



الجنس	العدد	النسبة %
ذكور	283	38,71%
إناث	448	61,29%
المجموع	731	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على نتائج الاستبيان

الجدول (9): توضيح توزيع المبحوثين حسب الجنس



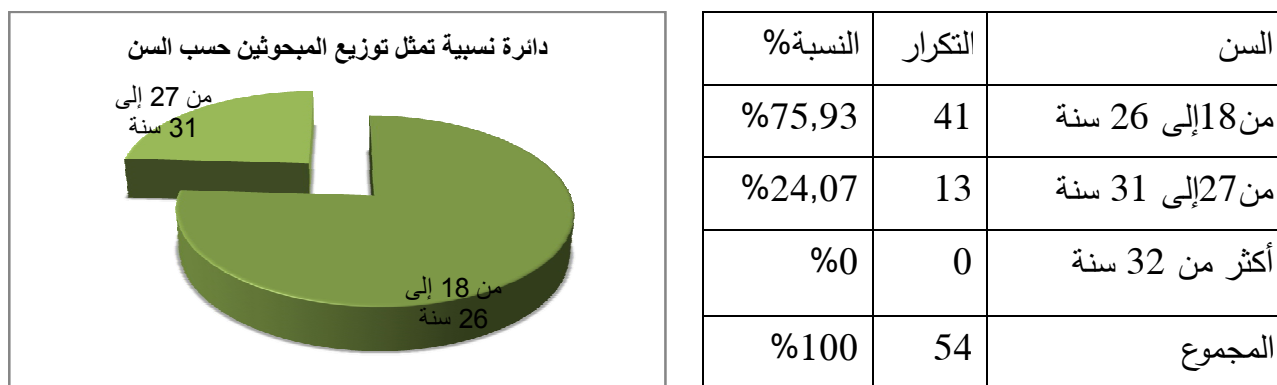
الجنس	التكرار	النسبة %
ذكر	11	20,37%
أنثى	43	79,63%
المجموع	54	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لرصد ظاهرة العزوف الانتخابي (طلبة العلوم السياسية جامعة مولود معمري تيزي وزو) وتحليل الآثار المترتبة عنها.

نلاحظ من خلال الجدول أن الجنس الغالب للطلبة المنتسبين إلى قسم العلوم السياسية هو الإناث، فيفوق بذلك نسبة الذكور وهذا حسب ما تم استخلاصه من الإحصائيات المقدمة من طرف نائب عميد قسم العلوم السياسية.

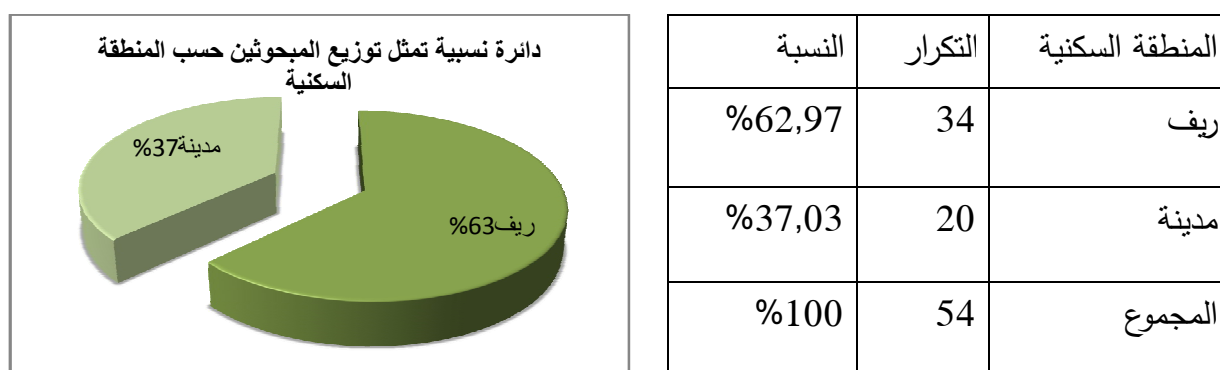
الجدول(10):يوضح توزيع المبحوثين حسب السن



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصائيات الاستبيان

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن أكبر فئة عمرية للمبحوثين من طلبة العلوم السياسية هي ما بين 18 إلى 26 سنة ، فبذلك هم الفئة الغالبة والموافقة للطلاب الجامعي ، لكن لا نستثني بعض الحالات ، أين نجد الفئة العمرية للطلاب تفوق 32 سنة.

الجدول(11):يوضح توزيع المبحوثين حسب المنطقة السكنية

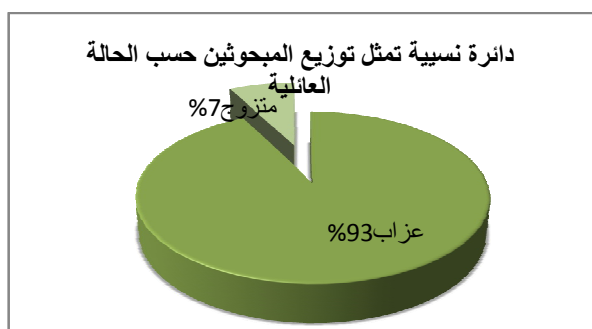


المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لرصد ظاهرة العزوف الانتخابي (طلبة العلوم السياسية جامعة مولود معمري تيزي وزو) وتحليل الآثار المترتبة عنها.

من خلال الجدول نستبين أن أغلبية المبحوثين الذين جرت عليهم الدراسة هم المتمركزون على مستوى الريف بنسبة عالية مقارنة بالمتمدنين.

الجدول (12): يوضح توزيع المبحوثين حسب الحالة العائلية.

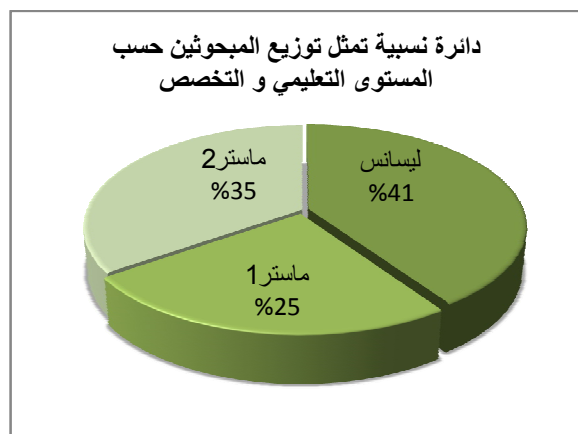


الحالة العائلية	التكرار	النسبة %
أعزب	50	92,60%
متزوج	4	7,41%
المجموع	54	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان

من خلال الجدول نلاحظ أن أغلبية المبحوثين عزاب، والتي تقدر نسبتهم بـ 92,60 %، في حين نجد المتزوجين من المبحوثين يقدر بنسبة 7,41 % وهي قليلة.

الجدول (13): يوضح توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي والتخصص



المستوى التعليمي	التكرار	النسبة %
ليسانس	145	40,5%
ماستر 1	181	24,75%
ماستر 2	254	34,75%
المجموع	580	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان

المجال المكاني:

يتمثل مجتمع البحث في طلبة قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة مولود معمري بتيزي وزو، حيث تم اختيار كل سنوات الدراسة، والسبب وراء هذا الاختيار يعود إلى: أن طلبة العلوم السياسية أكثر دراية من غيرهم بمسائل الوعي والمشاركة السياسية، وهذا يعود بالدرجة الأولى إلى نوعية تكوينهم وتوجهاتهم ومواقفهم السياسية التي يمكن من خلالها الوصول إلى نتائج ذات مصداقية وواقعية، إضافة إلى الدور المحوري الذي تلعبه الجامعة الجزائرية في تعزيز مسار الإصلاحات السياسية.

المجال الزمني:

يتمحور المجال الزمني في الفترة الممتدة من 2012 إلى 2017، وقد تميزت هذه الفترة بالانتخابات التشريعية التي حدثت في 10 ماي 2012 و 04 ماي 2017، والانتخابات الرئاسية 17 أفريل 2014.

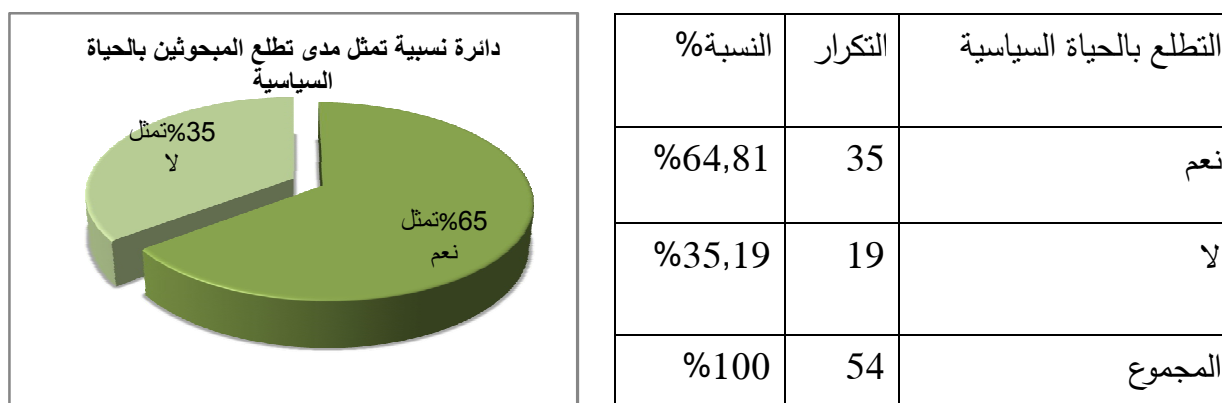
المبحث الثاني: تحليل معطيات الدراسة التطبيقية نسبيا لفهم مدى تفشي ظاهرة العزوف الانتخابي

سنتطرق في هذا المبحث لترجمة المعطيات الإحصائية التي تمت دراستها وفق آراء المبحوثين، والقيام بتمثيلها نسبيا مع تحليل الآثار المترتبة عنها.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لرصد ظاهرة العزوف الانتخابي (طلبة العلوم السياسية جامعة مولود معمري تيزي وزو) وتحليل الآثار المترتبة عنها.

المطلب الأول: المحور المتعلق بالسياسة عموما والانتخابات

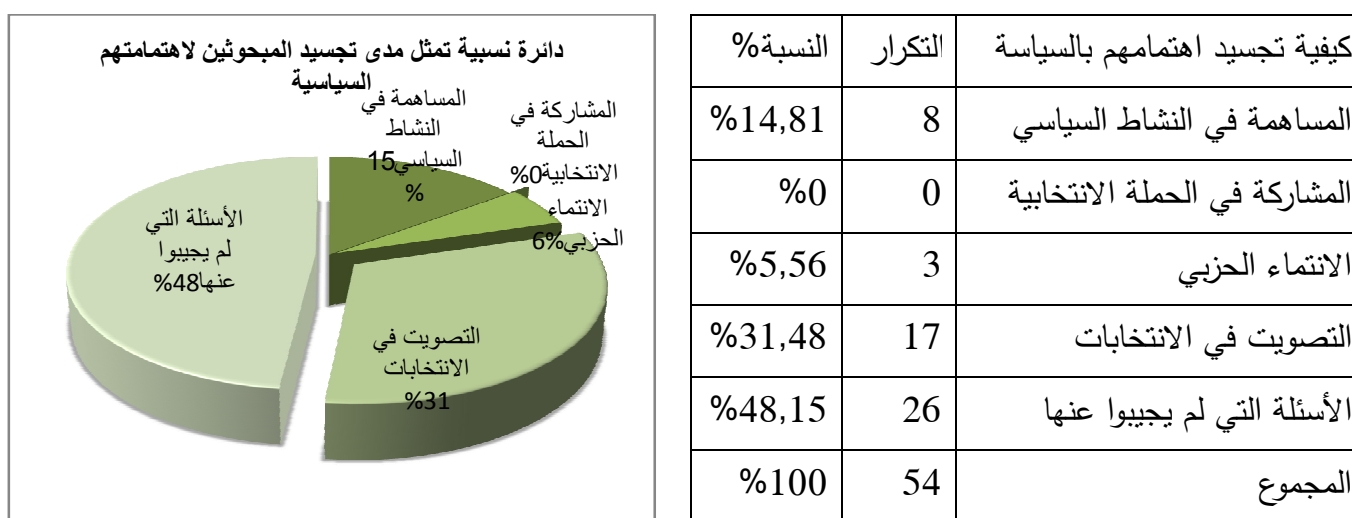
الجدول (14): يوضح إجابات المبحوثين حول تطلعهم بالحياة السياسية.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة المتطلعين للحياة السياسية تفوق بكثير نسبة المبحوثين الغير المتطلعين للحياة السياسية، ونفسر ذلك أن المبحوثين لديهم تطلع بمجريات الساحة السياسية وكل ما يتعلق بها من أحداث ومستجدات سواء على الساحة الوطنية والدولية.

الجدول (15): يوضح إجابات المبحوثين في تجسيد اهتمامهم للسياسة.

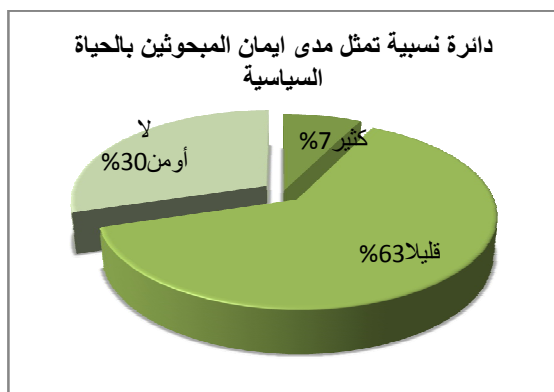


المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك تفاوت في النسب المتعلقة بالتصويت والمشاركة والانتماء الحزبي.

فنفسر ذلك على أن المبحوثين ليس لديهم اهتمام في تجسيد السياسية على أرضية الواقع ، و هذا ما استخلصته نسبة المشاركة في الحملات الانتخابية و التي قدرت ب0% ،و المساهمة في نشاط سياسي بنسبة15% ، و هذا دليل على اللامبالاة في تجسيد أي عمل ذات صلة مباشرة بالعملية السياسية.

الجدول (16):يوضح مدى إيمان المبحوثين بالنظام السياسي.



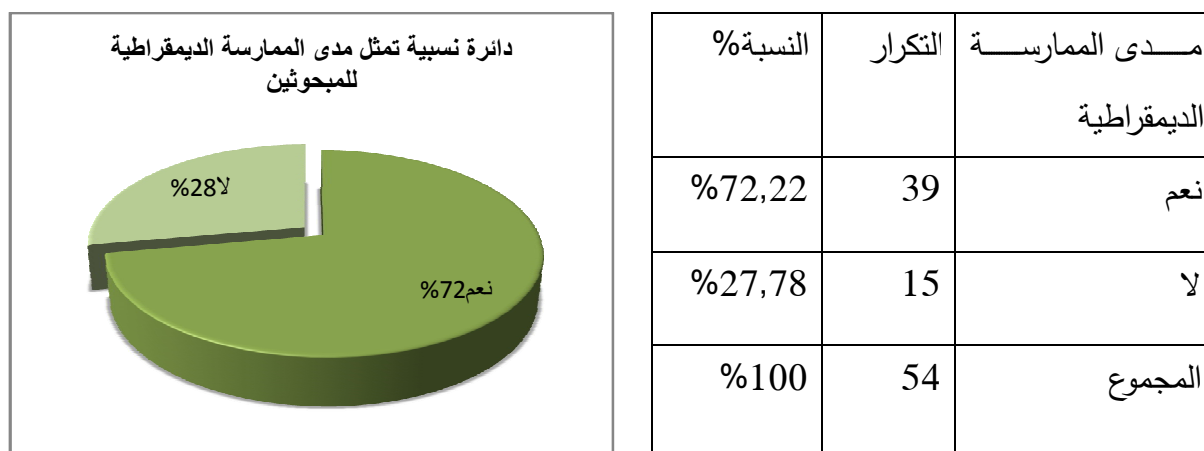
مدى إيمان المبحوثين بالنظام السياسي	التكرار	النسبة%
كثير	4	7,41%
قليل	34	62,96%
لا أومن	16	29,63%
المجموع	54	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة المبحوثين الذين يؤمنون بالنظام السياسي قليلة، مقارنة بالنسبة للذين ليس لديهم القناعة الكاملة نحو أهلية النظام السياسي،و هذا باعتبار إن القادة يسيطرون على مقاليد الحكم بالتالي النظام مهيم على السلطة.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لرصد ظاهرة العزوف الانتخابي (طلبة العلوم السياسية جامعة مولود معمري تيزي وزو) وتحليل الآثار المترتبة عنها.

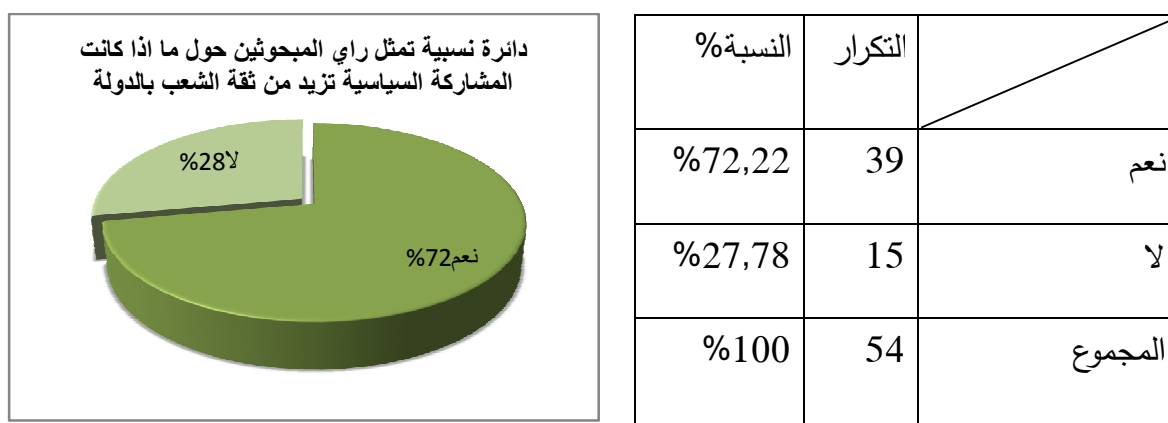
الجدول (17) يوضح إجابات المبحوثين حول الممارسة الديمقراطية وإتاحتها في مجتمعنا.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان

نلاحظ من خلال الجدول أن المبحوثين لهم نظرة إيجابية حول الممارسة الديمقراطية في المجتمع وإتاحتها للجميع وتجسيدها عبر مختلف الآليات مثل حرية التعبير وإبداء الرأي والمشاركة في مختلف مجالات الحياة السياسية.

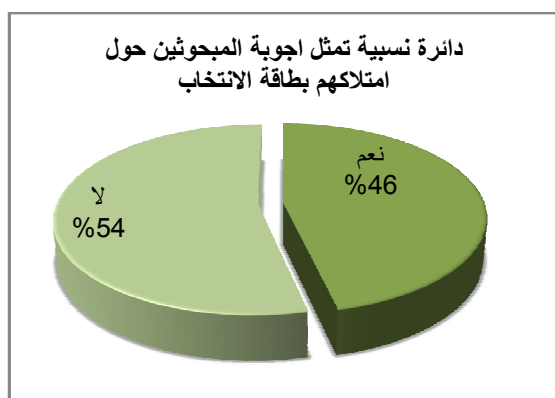
الجدول (18) يوضح إجابات المبحوثين حول المشاركة السياسية التي تزيد من ثقة الشعب بالدولة.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المبحوثين يدركون مدى أهمية المشاركة السياسية في مختلف التفاعلات السياسية، وإن إدخاله كشريك يعتبر كركيزة أساسية في تحقيق وبناء الحقامة، وإن هذه الشراكة تعزز الثقة بين الدولة والشعب.

الجدول(19):يوضح إجابات المبحوثين حول ما إذا عندهم بطاقة انتخاب

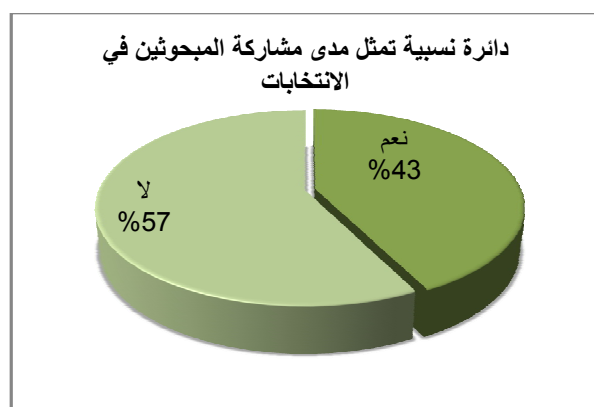


التكرار	النسبة %	
25	46,30%	نعم
29	53,70%	لا
54	100%	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة عالية من المبحوثين لا يمتلكون بطاقة انتخاب رغم أن سنهم القانوني يسمح لهم بامتلاكها، وهذا عائد لعدم اهتمامهم بالمشاركة في الانتخابات عبر كسب بطاقة انتخابية والتي تعد كأداة على جنسيتهم.

الجدول(20):يوضح إجابات المبحوثين بمدى مشاركتهم في الانتخابات.



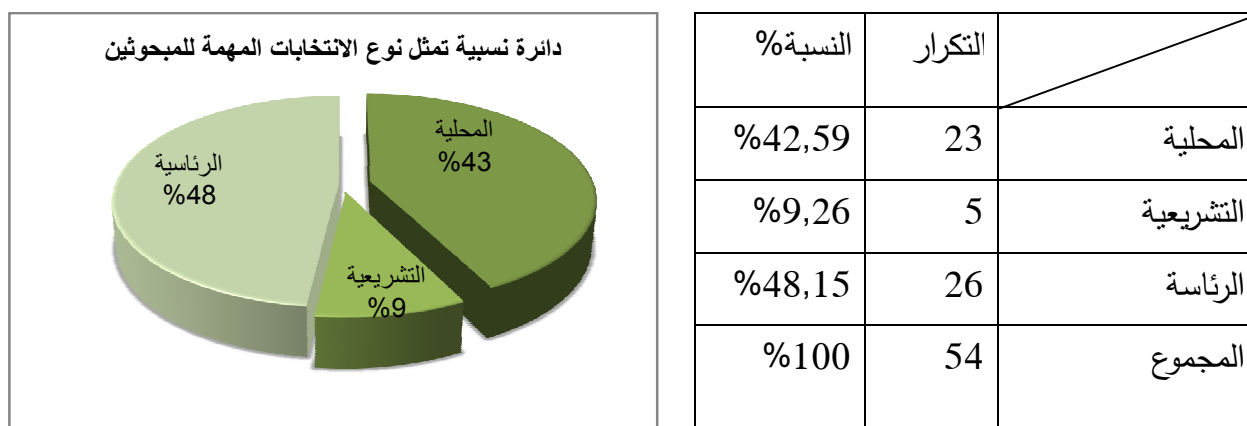
التكرار	النسبة %	
23	42,59%	نعم
31	57,41%	لا
54	100%	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان

نلاحظ من خلال الجدول وجود تفاوت بين النسب، فهذا راجع لوجهة نظر المبحوث بخصوص ما يتعلق بالعملية الانتخابية فنجد البعض لديهم حس وطني وواجبهم هو الالتزام به كأداة للتعبير عن الرأي الشخصي، وبالمقابل نجد آخرون لامبالين، بالمشاركة في العملية الانتخابية و التي تعتبر النسبة الغالبة ب57%.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لرصد ظاهرة العزوف الانتخابي (طلبة العلوم السياسية جامعة مولود معمري تيزي وزو) وتحليل الآثار المترتبة عنها.

الجدول (21): يوضح إجابات المبحوثين بنوع الانتخابات المهمة لهم.

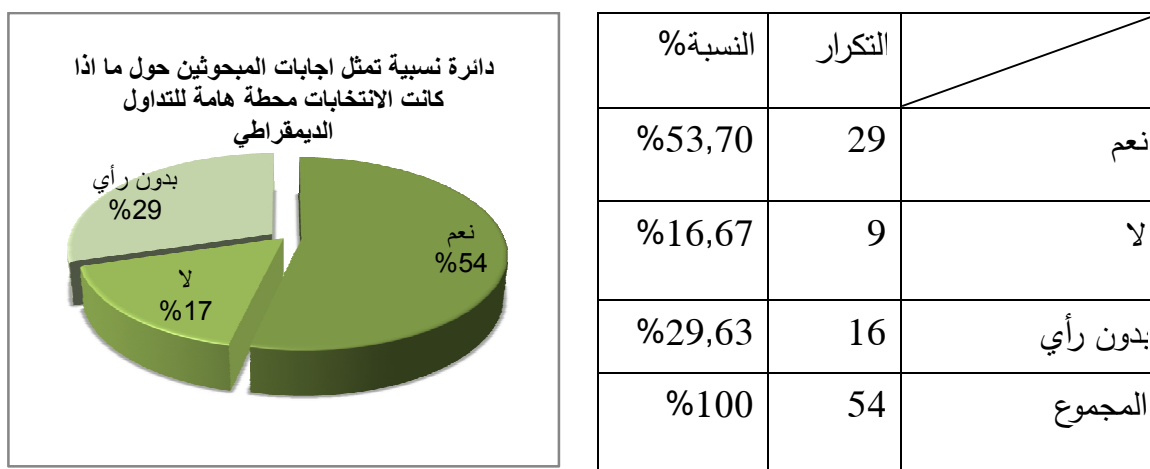


المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

نلاحظ من خلال الجدول أن اهتمام المبحوثين يتركز أكثر على الانتخابات الرئاسية، باعتبارها محطة هامة في ترسيخ الديمقراطية التشاركية في المجتمع وأيضا راجع لأهمية منصب الرئيس صعوبة المهام المترتبة عليه، مقارنة بالانتخابات التشريعية أين تبدو اللامبالاة بها فنسبة 9 % ضئيلة ، و عدم الاهتمام بهذا النوع من الانتخابات دليل على عدم ثقة المواطنين بهذه النخبة .

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لرصد ظاهرة العزوف الانتخابي (طلبة العلوم السياسية جامعة مولود معمري تيزي وزو) وتحليل الآثار المترتبة عنها.

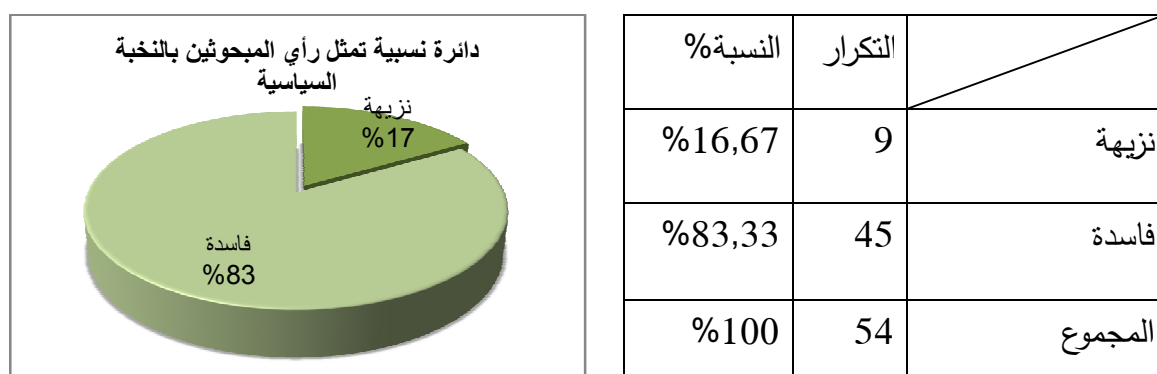
الجدول(22):يوضح إجابات المبحوثين إذا ما كانت الانتخابات محطة هامة للتداول الديمقراطي.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان

نلاحظ من خلال الجدول أن الأغلبية هم من الذين يعتبرون أن الانتخابات محطة هامة للتداول الديمقراطي، وكما تعتبر الانتخابات أساس قيام الديمقراطية في أي بلد نظرا للتغيير الذي يمكن أن تحدثه، و كما تعتبر نقطة هامة في مسار التحول الديمقراطي و معبر هام نحو تناقص الفجوة بين المواطن و حكومته.

الجدول(23):يوضح إجابات المبحوثين في النخبة السياسية.

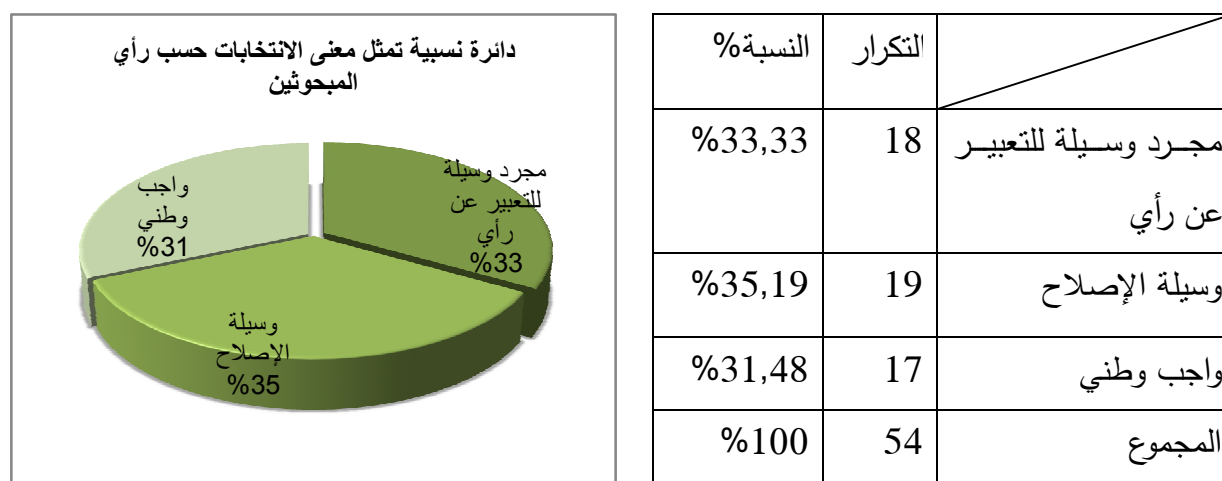


المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان

نلاحظ في الجدول أعلاه أن رأي المبحوثين حول النخبة السياسية أنها فاسدة ، و السبب يعود إلى عدم كفاءة هذه النخبة في أداء واجباتها نحو المجتمع الجزائري وعلى الرغم من أن موقعها يتمركز داخل الساحة السياسية إلا أنها لا تحرص على دعم أسس

المشروع المجتمعي الرسمي، إضافة إلى قضايا الفساد السياسي التي توضح مدى عدم نزاهتها ، إضافة لعدم تحقيق الوعود المترتبة عليها نحو الشعب خاصة التي توضع أثناء الحملات الانتخابية، مع السيطرة و الاستيلاء على المناصب القيادية من طرف الشيوخ ، و المحسوبية و سرقة المال العام و هذه كلها مؤشرات تؤدي لمسار واحد وهو فساد النخبة السياسية و عدم نزاهتها داخل الساحة السياسية، سواء من أحزاب أو مجتمع مدني ،نقابات.

الجدول(24):يوضح إجابات المبحوثين حول الانتخابات.

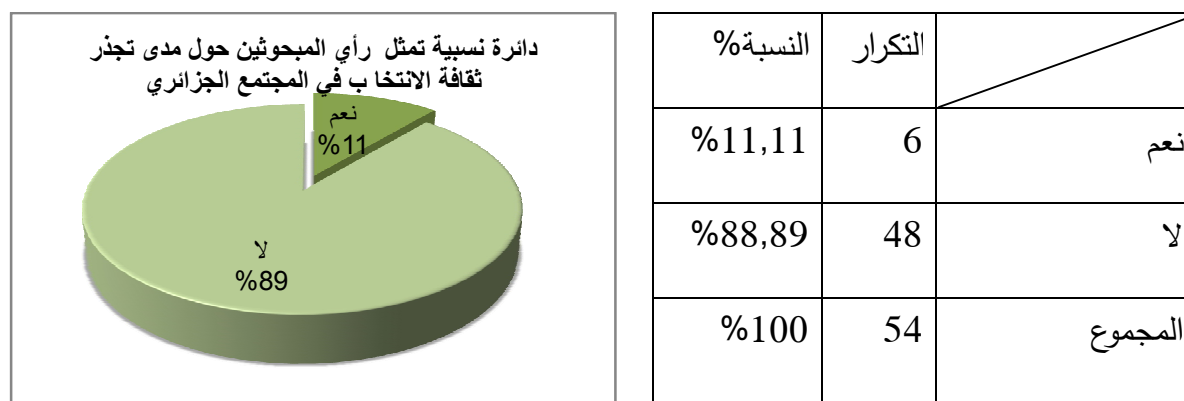


المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان

نلاحظ في الجدول أعلاه أن إجابات المبحوثين المتعلقة بمعنى الانتخابات لديهم ، فلقد اعتبروها وسيلة إصلاح أكثر من اعتبارها واجب وطني ، وهذا يصاغ إلى النظرة الايجابية لدور الانتخابات وما تحمله من معنى للديمقراطية الحقبة في حياة الفرد خاصة و المجتمع عامة.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لرصد ظاهرة العزوف الانتخابي (طلبة العلوم السياسية جامعة مولود معمري تيزي وزو) وتحليل الآثار المترتبة عنها.

الجدول(25):يوضح إجابات المبحوثين المتعلق بثقافة الانتخاب.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان

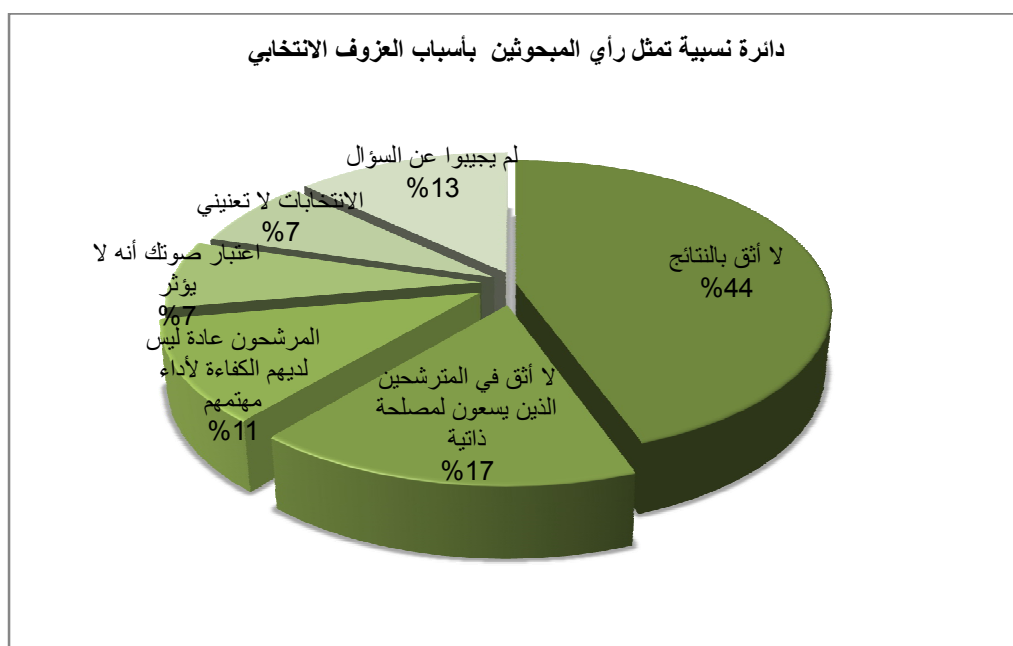
نلاحظ من خلال الجدول المبين أعلاه والتوضيحات المقدمة من طرف المبحوثين نجلن ثقافة الانتخاب حتى وإن وجدت في المجتمع إلا أنها تظل شكلية عندهم بسبب فقدان الشعب الثقة تجاه نزاهة المسؤولين في العملية الانتخابية وعدم استحقاقهم لتلك الثقة.

المطلب الثاني : المحور المتعلق بالعزوف الانتخابي والاغتراب السياسي

الجدول(26):يوضح إجابات المبحوثين المتعلق بالعازفين عن الانتخابات.

النسبة %	التكرار	
44,44 %	24	لا أثق في النتائج
16,67 %	9	لا أثق في المترشحين الذين يسعون لمصلحة ذاتية
11,11 %	6	المرشحون عادة ليس لديهم الكفاءة لأداء مهامهم
7,41 %	4	اعتبار صوتك أنه لا يؤثر
7,41 %	4	الانتخابات لا تعنيني
12,96 %	7	لم يجيبوا عن السؤال
100 %	54	المبحوثين

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لرصد ظاهرة العزوف الانتخابي (طلبة العلوم السياسية جامعة مولود معمري تيزي وزو) وتحليل الآثار المترتبة عنها.

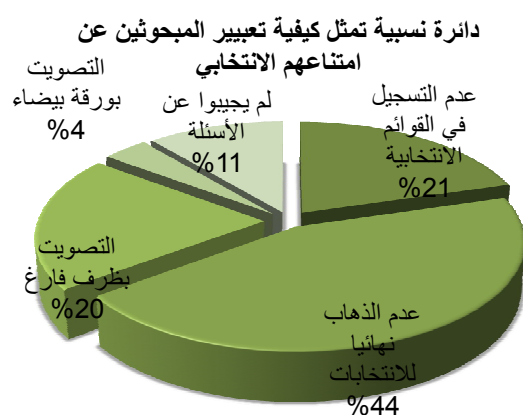


المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان

نلاحظ في الجدول أعلاه أنه رغم التفاوت الحاصل بين النسب الموضحة لإجابات المبحوثين إلا أن السبب الرئيسي وراء هذا العزوف هو عدم ثقتهم بنتائج الانتخابات هذا حسب أجوبة الأغلبية والذين يجمعون على الأسباب نفسها المؤدية لعزوفهم عن الانتخابات كغياب التجديد والحيوية وتحريك العمل السياسي، إضافة إلى عدم ثقتهم بالمرشحين نظرا لسعيهم للمصالح الذاتية و عدم كفاءتهم في تأدية مهامهم، أما الفئة التي اعتبرت صوتها غير مهم فنسبتها ضئيلة وهذا دال على العزلة عن مكونات الدائرة السياسية.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لرصد ظاهرة العزوف الانتخابي (طلبة العلوم السياسية جامعة مولود معمري تيزي وزو) وتحليل الآثار المترتبة عنها.

الجدول (27): يوضح إجابات المبحوثين حول التعبير عن امتناعهم في الانتخابات



النسبة %	التكرار	
20,45 %	11	عدم التسجيل في القوائم الانتخابية
44,45 %	24	عدم الذهاب نهائيا للانتخاب
20,37 %	11	التصويت بطرف فارغ
3,70 %	2	التصويت بورقة ملغاة
11,11 %	6	لم يجيبوا عن الأسئلة
100 %	54	المجموع

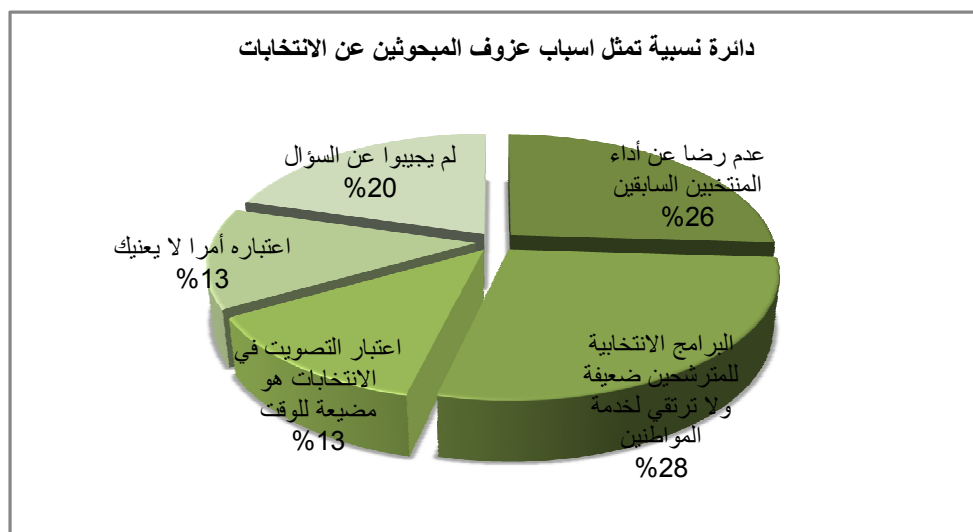
المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان

نلاحظ في الجدول أعلاه أن إجابات المبحوثين حول امتناعهم يظهر بعدم الذهاب نهائيا للتصويت رغم تسجيلهم في القوائم الانتخابية، أما الفئة المقاطعة فامتناعها يتجسد بعدم التسجيل أصلا، إضافة إلى الفئات المصوتة بالأوراق البيضاء و الظرف الفارغ وهذه المجموعة تصوت بهذا النوع لإيصال رسائل تترجم حقوقهم نحو السلطات المنتخبة.

الجدول (28): يوضح إجابات المبحوثين حول سبب الامتناع الانتخابي.

النسبة %	التكرار	
25,93 %	14	عدم الرضا عن أداء المنتخبين السابقين
27,78 %	15	البرامج الانتخابية للمرشحين ضعيفة ولا تترقي لخدمة المواطنين
12,96 %	7	اعتبار التصويت في الانتخابات هو مضيعة للوقت
12,96 %	7	اعتباره أمرا لا يعنيك
20,37 %	11	لم يجيبوا عن السؤال
100 %	54	المجتمع

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لرصد ظاهرة العزوف الانتخابي (طلبة العلوم السياسية جامعة مولود معمري تيزي وزو) وتحليل الآثار المترتبة عنها.



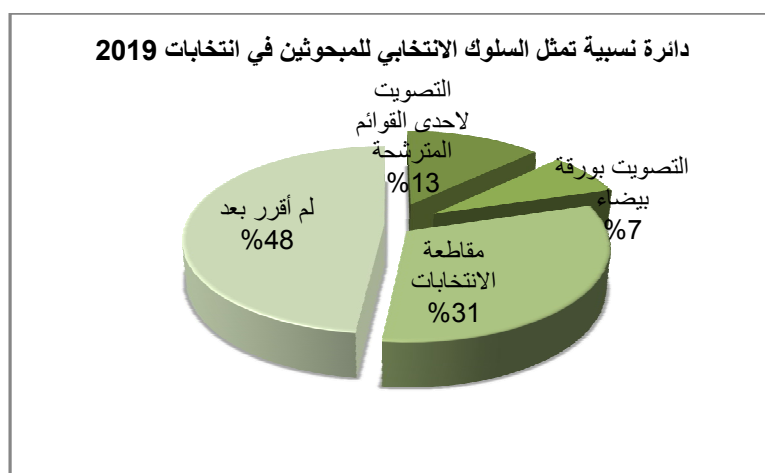
المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان

نلاحظ في الجدول أعلاه أن المبحوثين لديهم نفس الأسباب التي تؤدي إلى امتناعهم لتأدية واجبهم الوطني من عجز تجاه تقرير مصيرهم، وعدم وجود هدف مرسوم لتغيير أو إصلاح الوضع مع نقص الإمكانيات الاقتصادية التي تجعل المواطن يفقد الثقة في حكومتهم التي لم تستطع تخطي ظاهرة البطالة و الفقر و تدني المستوى المعيشي و حسن إيجاد حلول لها رغم ازدياد تفاقمها في المجتمع.

الجدول (29): يوضح إجابات المبحوثين المتعلقة بسلوك الانتخابات 2019

النسبة %	التكرار	
12,96%	7	التصويت لإحدى القوائم المرشحة
7,41%	4	التصويت بورقة بيضاء
31,48%	17	مقاطعة الانتخابات
48,15%	26	لم أقرر بعد
100%	54	المجموع

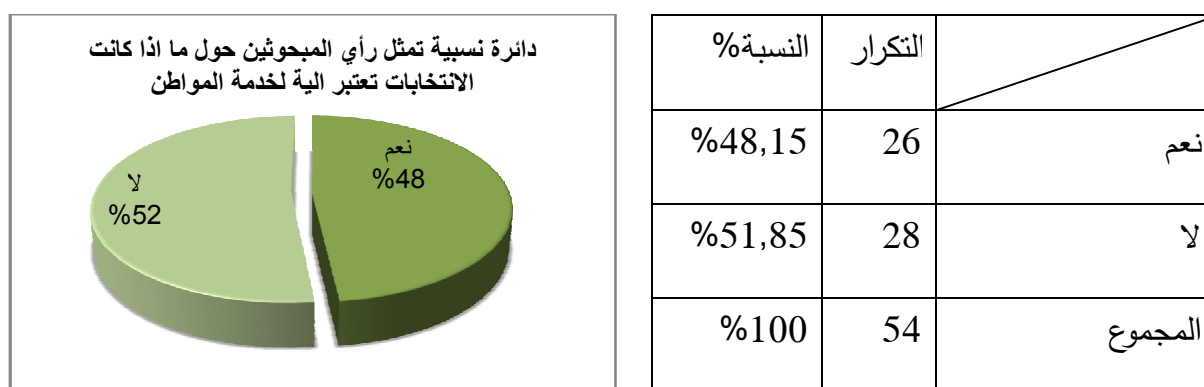
الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لرصد ظاهرة العزوف الانتخابي (طلبة العلوم السياسية جامعة مولود معمري تيزي وزو) وتحليل الآثار المترتبة عنها.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه والتوضيحات المقدمة أن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لدى المبحوث جعلت من سلوكهم تجاه الانتخابات المقبلة يتقرر مسبقا لبعض الفئات، لسبب أن نتائج الانتخابات محسومة مسبقا، رغم أن الأغلبية لم تقرر بعد.

الجدول (30): يوضح إجابات المبحوثين حول الانتخابات كآلية لخدمة المواطن.



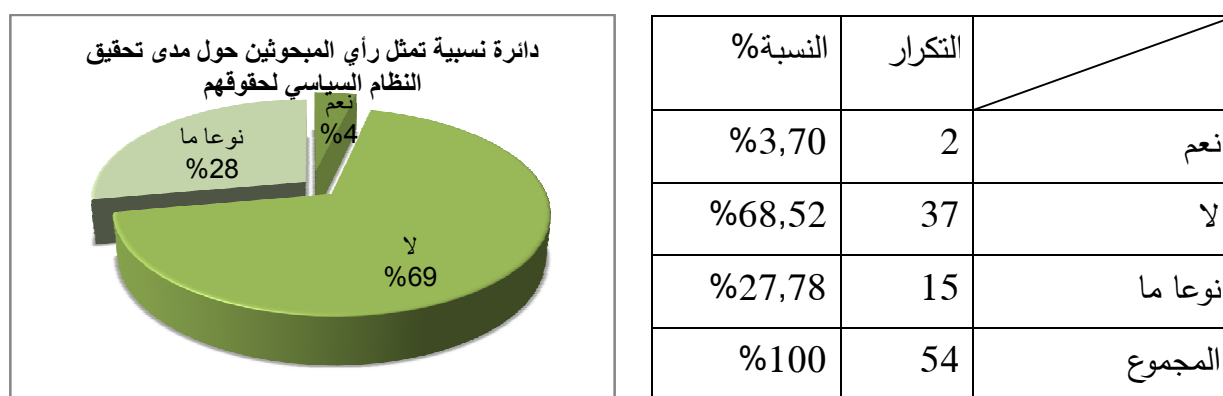
المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان

نلاحظ في الجدول أعلاه نفسر بأن المبحوثين إن النسب متقاربة، إلا أن النسبة الغالبة هم الذين لا يعتبرون الانتخابات كوسيلة أو آلية لخدمة مطالب المواطن وذلك لعدم نزاهتها وفشل المشاريع المرشحين الذين فازو في الاستحقاقات الانتخابية السابقة وعدم

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لرصد ظاهرة العزوف الانتخابي (طلبة العلوم السياسية جامعة مولود معمري تيزي وزو) وتحليل الآثار المترتبة عنها.

تجسيدهم للبرامج المقدمة من طرفهم لتطوير وتحسين أوضاع المجتمع و كانهوض بالاقتصاد الوطني و إيجاد حلول للبطالة.

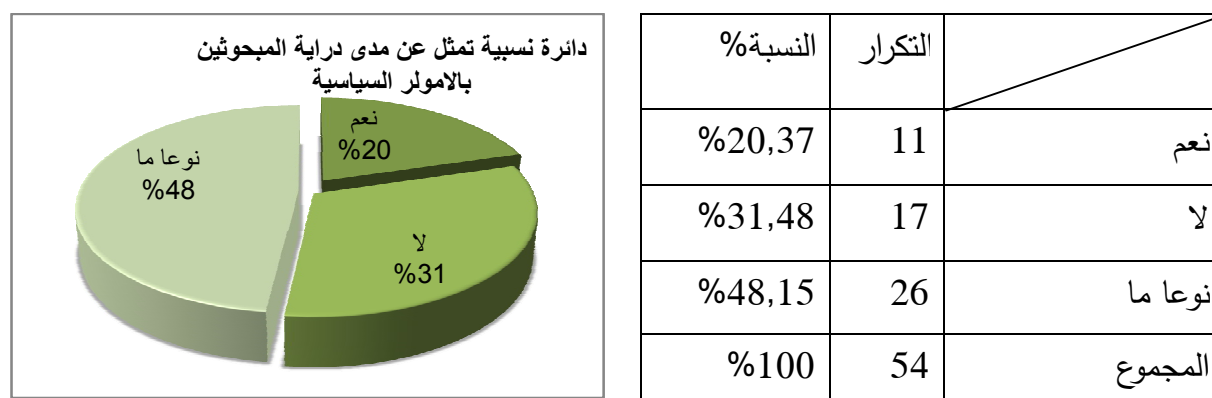
الجدول(31):يوضح إجابات المبحوثين حول تحقيق النظام السياسي لحقوقه.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان

نلاحظ في الجدول أعلاه أن النظام السياسي يعتبر لدى المبحوثين مجرد نظام بمؤسساته الشكلية فقط ، بحيث انه لم يتح الفرص للمشاركة في الفعاليات السياسية باعتبار أن المواطن فاعل في صنع القرار تجاه وطنه و هذا يعتبر خرق لأحد حقوقه، إضافة إلى عدم تلبية حق العمل، المسكن ،تحسين الدخل الفردي والتي تمثل أدنى حقوقه .

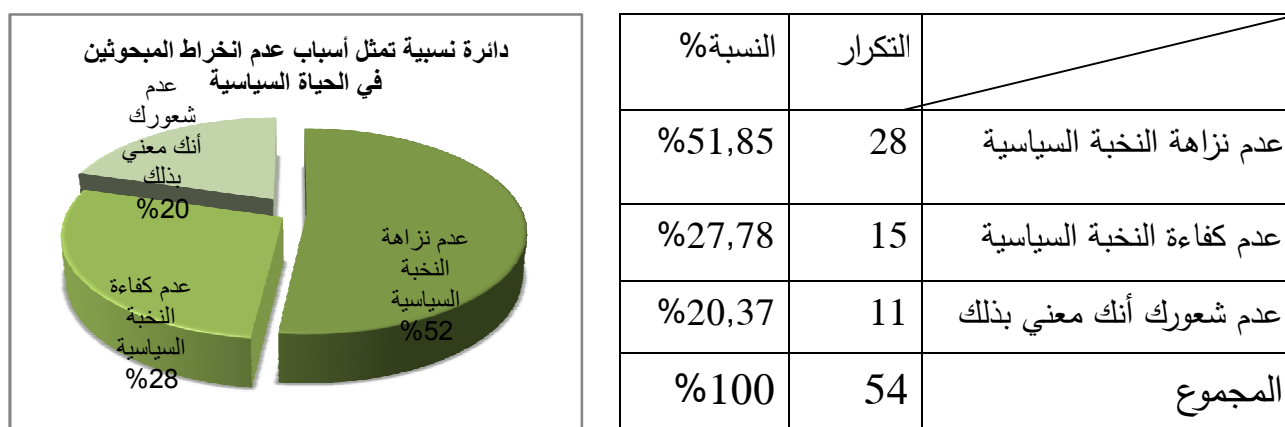
الجدول(32):يوضح إجابات المبحوثين بمدى درايتهم لكل الأمور السياسية.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان

نلاحظ في الجدول أعلاه أن المبحوثين لديهم تطلع وتتبع للأمور السياسية وكل ما يحدث من تغيرات وأحداث على الساحة الدولية أو الوطنية، فيمكن أن نرجع ذلك إلى أن لديهم ميول واهتمام سياسي، وذلك من شأنه أن يكون ذي تأثير إيجابي في حال مشاركتهم في مجال السياسة باعتبارهم على دراية بالأمور السياسية مقارنة بالغير مدركين عم يحدث العالم السياسي وهذا لقلة اهتمامهم.

الجدول (33): يوضح إجابات المبحوثين المتعلقة بعدم الانخراط في الحياة السياسية.

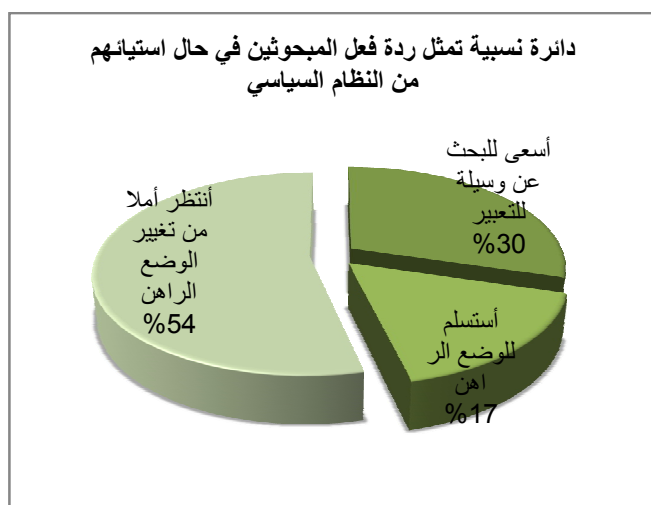


المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان

نلاحظ من الجدول أعلاه أن سبب عدم انخراط أغلبية المبحوثين في الحياة السياسية راجع بالدرجة الأولى إلى عدم نزاهة هذه النخبة السياسية من جهة، بسبب عدم تأدية الدور الذي منح لهم و الذي يكمن في تمثيل المواطنين، وعدم كفاءتهم في عملية التسيير من جهة أخرى، وهذا ما أدى بهم إلى الاغتراب الذاتي و الشعور أنهم غير معنيين بما يحدث، و إبعاد أنفسهم عن كل ما يتعلق بالحياة السياسية.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لرصد ظاهرة العزوف الانتخابي (طلبة العلوم السياسية جامعة مولود معمري تيزي وزو) وتحليل الآثار المترتبة عنها.

الجدول(34):يوضح إجابات المبحوثين المتعلق حول استياءه من النظام السياسي.

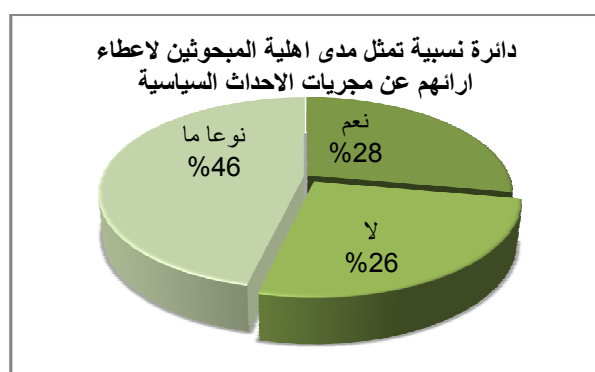


النسبة %	التكرار	
29,63%	16	أستسلم للوضع الراهن
16,67%	9	أستسلم للوضع الراهن
53,70%	29	أستسلم للوضع الراهن
100%	54	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المبحوثين بالرغم من استيائهم من النظام بحكم أنه فاشل في القيام بالمهام المترتبة عليه، إلا أن أغلبية المبحوثين دخلوا دائرة اليأس السياسي من تغير النظام، واستسلموا للوضع الراهن بحجة أن هذا الأخير لم يقم بأية مواقف حقيقية تبين إصلاحات حقيقية تثبت على أرضية الواقع.

الجدول(35):يوضح إجابات المبحوثين عن مدى أهليتهم لإعطاء وجهة نظر عن مجريات الأحداث السياسية الراهنة.

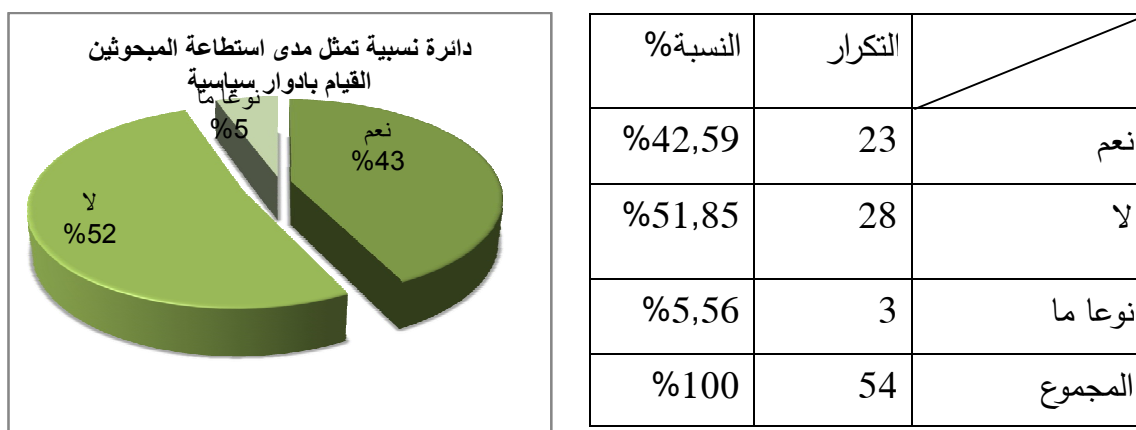


النسبة %	التكرار	
27,78%	15	نعم
25,93%	14	لا
46,29%	25	نوعا ما
100%	54	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان

من خلال الجدول يتضح لنا أن أغلبية المبحوثين لديهم الأهلية لإعطاء وجهة نظر حول ما يدور من أحداث سياسية، وهذا دليل على اهتمام هذه الفئة بالشؤون السياسية.

الجدول(36):يوضح إجابات المبحوثين عن مدى استطاعته القيام بأي دور سياسي.

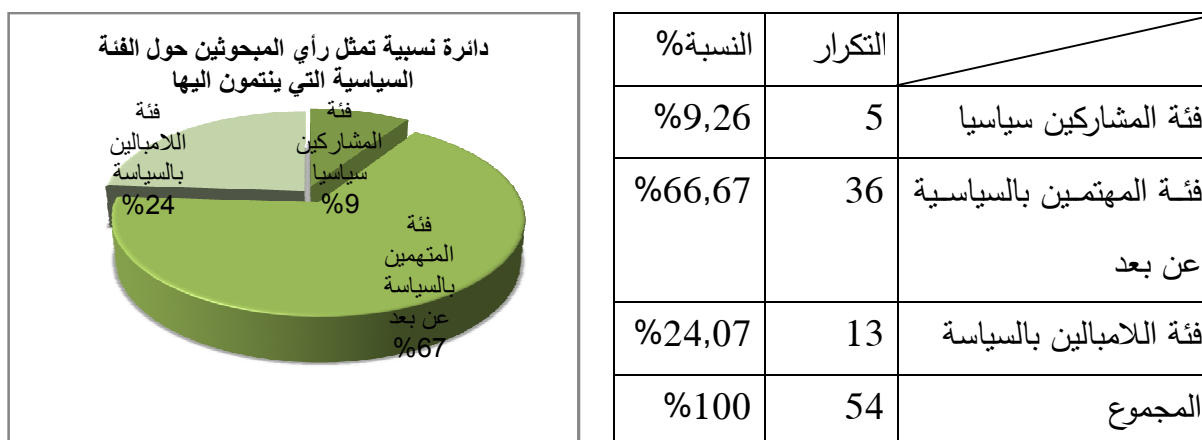


المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن تمكين المبحوثين على القيام بأي دور سياسي يرجع إلى الميول الشخصي للمبحوث ونوع الخبرة المكتسبة لديه باعتبارها شرط أساسي لتقليد منصب أو دور سياسي، وحسب توضيحاتهم السبب الذي يرجحونه لعدم استطاعتهم القيام بأي دور سياسي راجع إلى هيمنة السلطة وفسادها من جهة، و عدم فسح المجال لهم لتقليد أدور ذات أهمية سياسية من جهة أخرى.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لرصد ظاهرة العزوف الانتخابي (طلبة العلوم السياسية جامعة مولود معمري تيزي وزو) وتحليل الآثار المترتبة عنها.

الجدول(37):يوضح إجابات المبحوثين المتعلقة بالفئة التي تنتمي إليها المبحوث.



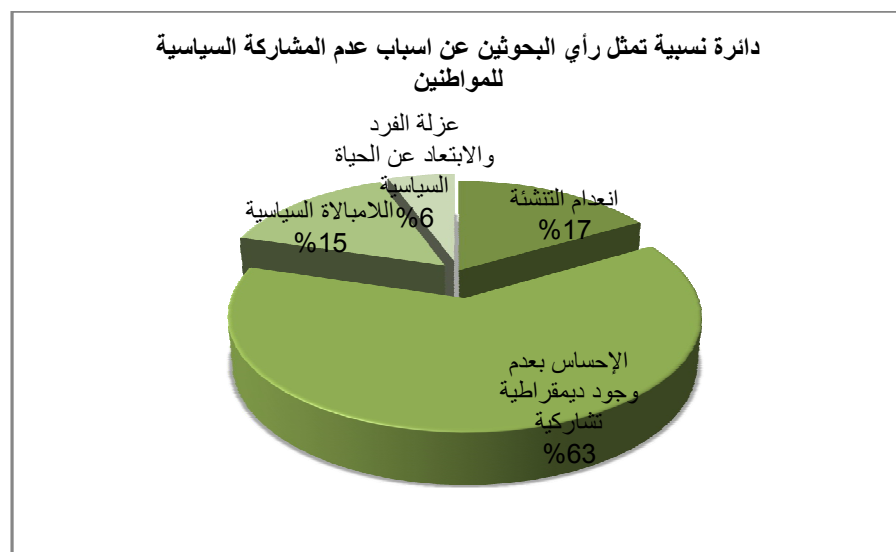
المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان

من خلال الجدول أعلاه نفسر أكثرية المبحوثين نجد أن اهتمامهم بالسياسية يكون عن بعد فقط دون مشاركتهم بتأدية أي دور قد يساهم بإحداث تغيير، ولهذا يمكن اعتبارهم من المنعزلين و المغتربين سياسيا، أما الفئة اللامبالية بالسياسة فنرجع سبب عدم اهتمامها لنقص الثقافة و التنشئة السياسية في الفرد خاصة و المجتمع عامة .

الجدول(38):يوضح إجابات المبحوثين حول سبب عدم المشاركة السياسية للمواطنين.

النسبة %	التكرار	
16,67%	9	انعدام التنشئة
62,96%	34	الإحساس بعدم وجود ديمقراطية تشاركية
14,81%	8	اللامبالاة السياسية
5,56%	3	عزلة الفرد والابتعاد عن الحياة السياسية
100%	54	المجموع

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لرصد ظاهرة العزوف الانتخابي (طلبة العلوم السياسية جامعة مولود معمري تيزي وزو) وتحليل الآثار المترتبة عنها.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان

نلاحظ من الجدول أعلاه أن عدم المشاركة السياسية للمواطن راجع لعدة اعتبارات سياسية، الشيء الذي قلل من تفاعله ومشاركته الإيجابية في الحياة السياسية، مع غياب عامل التنشئة الذي يعد كقاعدة أساسية لتنشئة المواطن سياسيا وإحساسه بوجود المشاركة لتحقيق ديمقراطية تشاركية فعالة للبلد.

المبحث الثالث: آثار ظاهرة العزوف الانتخابي

بعد دراسة العزوف الانتخابي كظاهرة من عدة جوانب، توصلت دراستنا للآثار المترتبة عن هذه الظاهرة أين انبثق منها تراجع الشعور بالمواطنة من جهة، ومن جهة أخرى شرعية النظام السياسي المنقوصة، وهذا ما سنحاول التطرق إليه في المطالب الآتية.

المطلب الأول: الشرعية المنقوصة:

يعتبر النظام السياسي نتاج تفاعل وتجانس بين مختلف مؤسساته الرسمية والغير الرسمية، وتعتبر الأبنية الحكومية هي الركيزة الأساسية لاستمرارية النظام، ناهيك عن عملية التفاعل الدائم ما بين النظام وبيئته الداخلية والتي هي المجتمع، فيقدر الأفراد والجماعات شرعية نظامهم، بالتالي يكسب صفة الشرعية الملازمة لأي نظام سياسي، فهي تقدم على

الجانب الشكلي المتمثلة في دستورية السلطة، والجانب الموضوعي يتمثل في قناعة الأفراد ورضاهم عن هذه السلطة.¹

فعندما نتحدث عن شرعية النظام السياسي يجب أن نذكر بعض المؤشرات التي لا بد وأن تتواجد فيها، وبعدم هذه المؤشرات تكون شرعية النظام منقوصة. فلقد عرف النظام السياسي الجزائري شرعية منقوصة، ذلك بدليل ما تواجهه اليوم من ظواهر تؤثر عليها.²

فتعتبر المشاركة السياسية في الجزائر من أهم المواضيع التي لا زالت تشغل بال المسؤولين في كل استحقاق انتخابي، والتي لها أثر في إرساء البناء المؤسساتي للدولة، وعائقا حقيقيا أمام عملية التنمية السياسية.

ومن مظاهر هذه الأزمة نجد ما يسمى بعزوف الجزائريين عن العمل السياسي، التغيب عن العملية الانتخابية الناتج من عدم إمكانية الناخبين من تحقيق تغيير حقيقي، وهذا ناجم عن الإحباط الكبير الذي خلقتة الانتخابات السابقة، خصوصا وأن وعود النخبة لم تتجسد فعليا على أرض الواقع.³

فوجد 60% من الشباب الجزائري الذي يمثل الكتلة الناجبة يعزف عن التسجيل في القوائم الانتخابية بحكم عدم نزاهة العملية الانتخابية، و بالتالي مقاطعة الانتخاب نهائيا والابتعاد عن كل ما له علاقة بالعملية السياسية، بسبب اهتزاز ثقتهم السياسية تجاه المسؤولين وعدم أهليتهم في تسيير أمورهم، وهذا في ظل ما يعرفه النظام السياسي الجزائري

¹ محمد سنوسي، النظام السياسي الجزائري، ما بين حكم الأزمة وضعف المؤسسات، في: alhiwardz.com، أطلع عليه يوم 09 أكتوبر 2018.

² المرجع نفسه.

³ نوال مغزيلي، أزمة المشاركة السياسية في الجزائر بين ضعف الوعي لدى الناخب وانعدام الثقة في المنتخب، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، في:

<https://democraticac.de/?p=45683> تم الاطلاع عليه 17 أبريل 2017.

من مرض رئيس الجمهورية وعجزه عن أداء مهامه، وما يشهده المجلس الشعبي الوطني من انسداد، وكل هذه الأحداث أدت إلى زيادة نسبة العزوف الانتخابي في الجزائر كردة فعل عن شعورهم بالاغتراب السياسي وهو ما يجعل النظام السياسي منقوص الشرعية.

المطلب الثاني: تراجع الشعور بالمواطنة

إن الحديث عن الديمقراطية كنظام سياسي يقضي بنا إلى التفكير في العلاقة السياسية التأسيسية الحاكمة لهذا النظام وهي علاقة المواطنة، حيث يشكل مبدأ المواطنة ركيزة أساسية للمذهب الديمقراطي والتنمية الإنسانية وأساس عملية الاندماج الوطني في بناء الدولة الوطنية الحديثة والمدخل إلى إرساء نظام حكم ديمقراطي.

فيعتبر مفهوم المواطنة من أكثر مفاهيم العلوم السياسية والاجتماعية تركيزا وتعقيدا وهذا لما عرفه من تطور تاريخي ما زال حتى اللحظة الراهنة، إلى جانب أنه من المفاهيم الحركية التي تطورت كنتاج لحركة المواطنين والأفراد من أجل الحصول على حقوقهم داخل مجتمعاتهم السياسية، على نفس القدر من المساواة بينهم جميعا.¹

ولبناء النظام الديمقراطي في الجزائر يحتاج هذا إلى الكثير من التحولات العميقة ومن أهمها تثبيت مبدأ المواطنة بكل دلالاتها كحق لأفراد المجتمع مما يمكنهم من المشاركة في العملية السياسية، وبالتالي فإن غياب هذا المبدأ أو محاولة تغييبه سوف ينعكس سلبا على أي محاولة لبناء نظام ديمقراطي أكثر استقرارا.

ومن ثم لا يمكن فهم كل ذلك دون ربطه بطبيعة النظام الحاكم في الجزائر ومعرفة مدى ترسيخ مبدأ المواطنة أو مدى تعثر استتبات هذا المبدأ في الواقع السياسي و الاجتماعي الجزائري.

¹ نفيسة رزيق، المواطنة في الجزائر قراءة في أبعاد المواطنة وانعكاساتها على البناء الديمقراطي في الجزائر، "مجلة البحوث السياسية والإدارية"، ع. 11 (2017)، ص. 253-257.

وبالعودة إلى واقع اليوم نجد أن المشاركة السياسية في الجزائر تعد أحد أهم المظاهر التي يركز عليها مبدأ المواطنة، وهذا من خلال المشاركة في العمليات الانتخابية التي تسجل عزوف انتخابيا ومقاطعة كبيرة وذلك لعدم اقتناع الشعب بنزاهة الانتخابات، ما أدى إلى اهتزاز الثقة السياسية وعدم الشعور بالمواطنة، والدليل على ذلك تراجع الفئة المهمة بالشؤون السياسية.

وهذا ما ترجمته الدراسة من خلال استمارة البحث لفئة لطلبة العلوم السياسية بجامعة تيزي وزو لرصد ظاهرة العزوف الانتخابي ومعرفة الآثار المترتبة عنها.

ومن خلال ما سبق نستنتج أن الوصول لتحقيق المواطنة لن يتسنى إلا بإحداث تغيير في طبيعة النظام السياسي وتغيير منطق علاقة حكمه للمجتمع المبنية على كسب الولاء السياسي وشراء السلم الاجتماعي والسيطرة على المجتمع باعتماده على الريع النفطي، إلى جانب ترسيخ مبدأ المواطنة لدى الفرد والمجتمع وتعزيز آليات تسمح بتوفير فرص المشاركة في الانتخابات مع ضمان نزاهتها، لاسترجاع الثقة الغائبة بين المواطن والنظام السياسي وهو ما يساهم في تعزيز شرعية النظام السياسي.

المطلب الثالث:الحلول المقترحة لمواجهة الغزوف الانتخابي:

أولاً-احتساب الأصوات البيضاء:

إن الأصوات الفارغة (الاقتراع الفارغ أو المغلق الفارغ) لها نصيبها في الانتخابات ولذلك فإن ذلك يدل على إيصال رسالة ما عن طريق التصويت بظرف فارغ، وهذا ما يجعل للناخب له صوت جديد يجعل به عدم رضاه مسموعا فيما يتعلق بالنظام السياسي،ومن الواضح أن الأصوات الفارغة مؤشرا،ولكن ليس لها تأثير على نتيجة التصويت.

وان هذه الطريقة اعتمدت في فرنسا ولقد احتسبت الأصوات الفارغة عن الأصوات الباطلة،ولقد منح المواطنون الذين يرفقون الامتناع عن التصويت لأول مرة الحق في إظهار التزامهم بالعملية الديمقراطية،مع الإعراب عن خيبة أملهم من الترشيحات المقترحة،ولكن تلك الأصوات لا تحتسب ضمن الأصوات المدلى بها.¹

ثانيا-التصويت الإلزامي:

إن التصويت الإلزامي مفعّل في بعض الدول في أوروبا بلجيكا،ولكسمبورغ واليونان ويلتزمون به وهناك أيضا أستراليا والبرازيل التي لها مبدأ تشجيع مشاركة الناخبين من خلال إدخال آلية لجزاءات النقدية،وإن الآثار المتوقعة على مستوى المشاركة تعتمد على شدة الجزاءات وعلى مدى تطبيقها الفعال.

بذلك يصبح التصويت الإلزامي واحد وليس مجرد حق،وهذا السلوك هو فرصة للمجتمع أين يقلل من شرعية المسؤولين المنتخبين ومن القرارات العامة التي يتخذونها.²

¹Michel Feltion-palas, “présidentielle :un record historique de votes blancs”, **Revue de l’express**, (07-05-2017), sur le site : <http://www.lexpress.fr/actualite/politique/elections/ub-record-historique-de-votes-blancs-1905950.html>, le (14-07-2018).

²Abel Francois ,Nicolas sauger,” le vole obligatoire est une bonne solution “,**Revue liepp Policybrief**, (17-04-2015), sur le site : <http://spire.science-po.fr/hdl/2441/4n4tgh/88op416oj9abe9gp/recourses/liepp-pb-17-vote-obligatoire.pdf>, le (14-07-2018).

ثالثا-التصويت البريدي (ويكون إلكترونيا):

وهذا احتمال موجود على سبيل المثال في كندا وأن الفكرة في التصويت عن طريق الاقتراع الخاص في البريد ويكون الإجراء بسيطا، بحيث على المرأة التسجيل مسبقا في مركز الاقتراع الخاص به وعندما يتم إجراء الانتخابات يتم إرسال مواد التصويت إلى الناخب وبما أن العملية طوعية يمكن إعطاء توكيل لشخص بالتصويت عن طريق البريد الخاص، وإن ميزة التصويت فيمكن أن يطبق في الواقع إذا كان السياسيون يريدون حقا محاربة الامتناع عن التصويت.¹

¹Tribune, ''5 mesures corètes pour lutter contre l'abstention'', **Revue de bernieshoot**, (05-02-2016), sur le site : <http://www.bernieshoot.fr/2016/02/abstention-voter-droit-devoir-democratie.html>, le (17-07-2018).

خلاصة الفصل

نستنتج مما سبق أن العزوف الانتخابي يرتبط ارتباطا وثيقا بالاغتراب السياسي، ذلك أن المغتربون نجدهم أقل مشاركة حينما يشعر الفرد بتراجع في مواظنته، خاصة وأن صوته غير مسموع وغير معمول به، بحيث يعجز من التأثير في صنع القرار وتقرير مصيره، وما يدور حوله من أحداث ما يؤدي لعدم الإدلاء بأصواتهم في الاستحقاقات الانتخابية بسبب اللامبالاة وعدم اهتمامهم بالأحداث السياسية الراهنة وكل ما له علاقة بالسياسة.

فاللامبالاة يمكن إرجاعها لانعدام التنشئة السياسية، إضافة لتقصير أداء المسؤولين لمهامهم تجاه المواطنين واستغلال لمناصبهم الشخصية بدلا الاهتمام بالمصلحة العامة، هذا ما أدى للنظام السياسي يكسب صفة الشرعية المنقوصة (عدم أهلية الحكام في تسيير شؤون المجتمع).

فالتنشئة السياسية تلعب دورا بارزا وفعالا في تنمية عملية المشاركة من خلال كسب وعي سياسي وكفاءة شخصية، تضيف الثقة في النفس، وبالتالي تربط المواطن بكل ما هو إيجابي في مشاركته وانخراطه في العمل السياسي.

خاتمة

خاتمة

من خلال دراستنا لظاهرة الاغتراب السياسي عبر مؤشر العزوف الانتخابي تم التوصل إلي أن ظاهرة الاغتراب تؤثر سلبا علي ظاهرة العزوف من خلال عدة مظاهر، كالعزوف عن التصويت في الانتخابات، والتغيب عن العملية الانتخابية والاقتراع فيها، حيث يؤثر في عملية مشاركة الفرد في الاستحقاقات الانتخابية ذلك ينمي الإحباط الذي يتولد عنه سلوكا يتميز بالغضب والاحتجاج المترتب عنه ازدياد عدم الاستقرار السياسي.

فالحياة الديمقراطية السلمية تركز على اشتراك المواطنين في عملية التنمية وهي وسيلة كذلك في يد المواطن لتحقيق العدالة الاجتماعية، وتحقيق الرضا النفسي للأفراد وتقوية إحساسهم بالمواطنة، بذلك يدرك المواطنون أهميتها وممارسة طرقها وأساليبها، حينئذ تتأصل فيهم عاداتها وقيمها وتصبح جزءا من ثقافتهم وسلوكهم.

فبعد القيام بدراسة الفرضيات المصاغة في أول الدراسة قد تم التوصل إلي مجموعة استنتاجات وهي غياب مبدأ التداول علي السلطة ما أدي إلي عزوف الشعب عن الفعل السياسي ، إخفاق تام في تحقيق نسبة نمو اقتصاد تليق بقدرات البلاد والإخفاق في إيجاد حلول حول مشاكل البطالة، السكن ... إضافة لتفشي ظاهرة هدر المال العام و عدم تفعيل آليات الرقابة البعيدة و القبلية للموارد المخصصة للمشاريع الاقتصادية مع فشل الدولة في منح الإمكانيات الخاصة لمجال الحملات الانتخابية ذلك من وسائل إعلامية أو رسائل نصية لتعبئة الرأي العام و المشاركة في الانتخابات

فالخروج من دائرة الشعور بالاغتراب السياسي والعزوف الانتخابي والاندفاع نحو المشاركة السياسية يقتضي تصحيح مجمل هذه النتائج، فابتعاد الفرد عن السلبية واللامبالاة ومن ثم إقباله على المشاركة يعتمد على الفعالية السياسية، فحتى تتحقق هذه الأخيرة وتؤدي غايتها النبيلة، لا بد وأن يشعر الأفراد داخل المجتمع بالقدرة على التأثير في مجريات الحياة السياسية، فهذا الشعور ما يسمى بالمواطنة المعبر كركيزة أساسية لأي نشاط سياسي

هادف، يقتضي مثبكة أغلب المواطنين على الأقل بوعي وإيجابية في صياغة القرار السياسي وفي التأثير على اختيار الحكم.

وبناء على الدراسات السابقة في هذا الموضوع، إضافة إلى اقتراحات الطلبة وآرائهم، نوصي في آخر بحثنا بجملة من التوصيات للخروج من هذه الفجوة العميقة التي تشهدها الجزائر وهي كالتالي:

- التركيز في التعليم في جميع مراحل لكونه ينمي الوعي السياسي للفرد و جوانب الانتماء لديه والابتعاد عن الاغتراب بكل أنواعه خاصة السياسي.

- دراسة الأسباب التي أدت إلى وجود العوامل المؤثرة في الاغتراب السياسي و المشاركة السياسية حتى يتسنى معالجتها.

- إصلاح القوانين الانتخابية التي بدورها تمهد من نشر ثقافة المشاركة و ضمان انتخابات نزيهة و حرة للشعب حول تأديتها بشكل صحيح واسترجاع الثقة بالنظام السياسي.

- ضرورة تفعيل زمرة الشباب في تقليد المناصب السياسية الهامة.

- تعزيز المواطنة لديهم من خلال بث الروح الوطنية و تعميق روح الانتماء للقضايا الوطنية.

- تفعيل دور الطلبة في النشاط السياسي بمختلف جوانبه، سواء النشاط الوطني العام أو النشاط من خلال منظمات أو أحزاب سياسية، ذلك بفرض المشاركة الفاعلة للمجتمع الطلابي والشبابي في العملية السياسية و معرفة الاحتياجات الأساسية للطلاب.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1: المراجع باللغة العربية:

أ-الكتب:

- 1-الإقداامي، هشام محمود. قضايا الاغتراب في الفكر السياسي والاجتماعي .الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2012.
- 2- العامري، عصام فاهم. المأزق العالمي للديمقراطية بلوغ نقطة التحول، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط.1، 2016 .
- 3-المجدوب، محمد. القانون الدستوري والنظام السياسي وأهم الأنظمة الدستورية في العال. بيروت: دار الجامعة للطباعة والنشر، 2006.
- 4-أنجرس، مورش. منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية. الجزائر: دار النهضة للنشر، ط.2، 2006.
- 5-أوصديق، فوزي. الوافي في شرح القانون الدستوري. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ج3، ط.2، 2008.
- 6-بوحوش، عمارو الذنبيات، محمد محمود .مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط.5، 2009.
- 7-بركات، حليم. الاغتراب في الثقة العربية متاهات الإنسان بين الحلم والواقع. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 2002.
- 8-برو، فليب. علم الاجتماع السياسي. تر. محمد عرب صارصिला، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998.

- 9- بلغيث، عبد الله. الانتخابات والاستقرار السياسي في الجزائر دراسة في السلوك الانتخابي. الجزائر دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط.1، 2017.
- 10- بوارلوي، وافية. أثر النظام الانتخابي في التمثيل الحزبي: دراسة للتشريعات في الجزائر 1989-2012. الجزائر: مكتبة الوفاء القانوني، ط.1، 2016.
- 11- ثناء، فؤاد عبد الله. آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 1998.
- 12- جمعة النجار فايز، و جمعة، النجار نبيل و ماجد راضي، الزعيم. أساليب البحث العلمي: منظور تطبيقي. الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع، ط.2، 2010.
- 13- جديدر، ماثيو. منهجية البحث العلمي، تر: ملكية أبيض، (ب. س. ن) و (ب. د. ن).
- 14- رمزي إسكندري، نبيل. الاغتراب وأزمة الإنسان المعاصر. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1988.
- 15- روسو، جون جاك. العقد الاجتماعي. تر: زعيتر عادل، مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة، 2013.
- 16- شاتا، علي. اغتراب الإنسان في التنظيمات الصناعية. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.
- 17- شاتا، علي. نظرية الاغتراب من منظور علم الاجتماع. دار النشر: علم الكتب، بدون سنة النشر.
- 18- شلبي، محمد. المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم المناهج، الاقترابات، والأدوات. جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2007.

19- عبد المؤمن، عبد الوهاب. النظام الانتخابي في الجزائر، مقارنة حول المشاركة والمنافسة السياسية في النظام السياسي في الجزائر. الجزائر: دار الألمعية للنشر والتوزيع، 2015.

20- محمد سري، إجلال. الأمراض النفسية الاجتماعية. نصر: عالم الكتب للنشر والتوزيع، 2003.

21- محمد عبيدات وآخرون، منهجية البحث العلمي القواعد والمراحل والتطبيقات. عمان: دار وائل للنشر، 1999.

22- ملحم، حسن. التحليل الاجتماعي للسلطة. الجزائر: منشورات دحلب، 2010.

23- ميلود، ولد الصديق. الاغتراب السياسي في الوسط الطلابي. عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، ط. 1، 2014.

24- نعيم عبد الله، ياسر. استخدام شبكات التواصل الاجتماعي وعلاقته بالاغتراب السياسي لدى الشباب في الجامعات الفلسطينية. عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، ط. 1، 2017.

ب- المعاجم

25- ابن منظور، محمد بن مكرم. لسان العرب. بيروت: دار المعارف، بدون سنة النشر.

26- اللمع، هيثم. معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية، عربي فرنسي انجليزي. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2005.

27- بلي، فرانك. معجم بلاكويل للعلوم السياسية. الإمارات العربية: مركز الخليج للأبحاث، 2004.

ت - المقالات والدراسات:

المجلات:

- 28- إدريس ،عزام . "الاغتراب السياسي لدى المتعلمين الشباب وعلاقته ببعض المتغيرات"، **مجلة العلوم الاجتماعية**، ع.1. 1989.
- 29- الرواشدة ،علاء زهير . "الاغتراب السياسي لدى الشباب الجامعي". **المجلة الاردنية للعلوم الاجتماعية**، م. 4، ع.3. 2011.
- 30- الإمام،سلمي وبارة،سميرة. "السلوك الانتخابي في الجزائر دراسة في المفهوم والأنماط والفواعل"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، ع.01. جوان 2009.
- 31- الوافي،سامي، "نظام الانتخابي ودوره في تعزيز الديمقراطية المحلية"، **مجلة العلوم السياسية والقانون**، ع.1. يناير 2017.
- 32- بارة،سمير. التمثيل السياسي الحزبي في الجزائريين تحديات الواقع وإستراتيجيات التفعيل"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، ع.51. (ب.س.ن)
- 33- بلعور،مصطفى. "طبيعة العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، ع.5. جوان 2011.
- 34- بن سعيد،مراد، "انتخابات الرئاسة الجزائرية تراجع أم تقدم؟"، **مجلة العربية للعلوم السياسية**، ع.43. صيف 2014.
- 33- بن شيخ،عصام. "الانتخابات الرئاسية في الجزائر: دراسة في السلوك الانتخابي"، **مجلة الديمقراطية**، ع.05.08. جوان 2018.
- 34- جديدي،زليخة. "الاغتراب"، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، ع.8. 2012.
- 35- جليط،الطاهرة. "دراسة قياسية لمحددات البطالة في الجزائر للفترة 1980-2014"، **مجلة البحوث الاقتصادية والمالية**، ع.6. ديسمبر 2016.
- 36- رزيق،نفيسة. "المواطنة في الجزائر: قراءة في أبعاد المواطنة وانعكاساتها على البناء الديمقراطي في الجزائر"، **مجلة البحوث السياسية والإدارية**، ع.11. 2017.

- 37-صخري،سفيان،"الجزائر،الدولة والتحول الديمقراطي"،**المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، ع.8.جانفي 2016.
- 38-عباس،عادل،"واقع النشاط الحزبي في الجزائر وانعكاساته على سلوك الهيئة الناجبة:دراسة في ضوء تشريعات 2007 مع إطلالة على التشريعات المقبلة"،**مجلة دفاتر السياسة والقانون**،ع.35.أوت2012.
- 39-عباسي،عادل."واقع النشاط الحزبي في الجزائر وانعكاساته على سلوك الهيئة الناجبة"،**مجلة العربية للعلوم السياسية**،ع.35.أوت2012.
- 40-عبد المؤمن،مري."البطالة وآثارها على المشاركة الانتخابية" **مجلة دراسة في علم اجتماع المنظمات**،م.06،ع.2017.01 .
- 41-قاسي،فوزية وبومدين،عربي."العلاقة بين الجيش والسلطة السياسية في الجزائر:بين حكم الواقع وتحديات نزع الطابع العسكري"،**مجلة سياسات عربية**،ع.19،مارس 2016.
- 42-مرتقي الاعرجي،إبراهيم."السلوك الانتخابي وعلاقته بعدالة العالم لدى طلبة جامعة بغداد"،**مجلة كلية الأدب**،ع.97.ماي 2014.
- 43-مرتقي الأعرجي،إبراهيم."دراسة عن الانتخابات النيابية في العراق 2014"،**مجلة كلية الأدب**،ع.98. 2010.
- 44-مسعي،محمد."سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو"،**مجلة الباحث**، ع. 10. 2012. لم يذكر اليوم والشهر .
- 45-موسى جابر،زهراء."السلوك الانتخابي للفرد العراقي وطبيعته"،**مجلة حمورابي**.4 مارس 2017.

46-نومي، صالح وبحتاس، راضية. النمو الاقتصادي والمتغيرات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية الأخرى، "مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، ع.05. جانفي 2014.

الندوات و التقارير:

47- "تعرف على قانون الانتخابات الجزائري"، تقرير، مركز الجزيرة للدراسات، 25 أوت 2016.

48- تقدير، موفق. "الانتخابات التشريعية في الجزائر"، تقرير، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "ماي 2012.

49- عبد العالي، عبد القادر. "الإصلاحات السياسية ونتائجها المحتملة بعد الانتخابات التشريعية في الجزائر"، تقرير، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "ماي 2012.

50- عبد القادر، عبد العالي. "الإصلاحات السياسية نتائجها المحتملة بعد الانتخابات التشريعية في الجزائر"، تقرير، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "ماي 2017.

51- غانم يزبك، دالية. "الحد من التغيير عبر التغيير: نما وراء ديمومة النظام الجزائري"، تقرير، مركز نبغي للشرق الأوسط، 8 ماي 2018.

52- غوس، غريغوري. "هبوط أسعار النفط، الأسباب والتبعات الجيوسياسية"، تقرير، مركز بروك نجز الدوحة، أبريل 2015.

53- لقرع، علي. "الانتخابات التشريعية في الجزائر 2017: دراسة تحليلية"، تقرير، المركز الديمقراطي العربي، 21 أوت 2017.

54- لوناسة، سهام. "سياسة الجزائر تجاه تدهور أسعار النفط وتداعياته على مستقبل الاقتصاد: البدائل المطروحة"، تقرير، المركز الديمقراطي العربي، 29 جانفي 2017.

55-موفق، هشام. "قانون الانتخابات في الجزائر"، تقرير، مركز الجزيرة للدراسات، 27 مارس 2014.

56-هامل، توفيق. "الجزائر تعقيدات تجديد بنية السلطة وتحديات البيئة الأمنية"، تقرير، مركز الجزيرة للدراسات، 31 ماي 2015.

ورقة بحثية:

57-بركات، نافذ محمد، "التحليل الإحصائي في منهجية البحث العلمي"، ورقة بحثية، الجامعة الإسلامية:كلية الإحصاء التطبيقي، 206-2007.

58-توتال، ياسين، "النظام الانتخابي الجزائري وسبل إصلاحه حسب القانون العضوي 01/12"، ورقة بحثية، جامعة باجي مختار عنابة.

الجرائد:

59-"الجيش الجزائري مؤسسة فوق القوانين تكرر التوجه العسكري للدول"، جريدة العرب، ع. 9951، الأربعاء 15 جوان 2015.

60-زناز، حميد، "كيف تحولت الانتخابات إلى عبث في الجزائر"، جريدة العرب، ع. 10622. الخميس 4 ماي 2017.

61-مصطفى، سايح، "التحول الديمقراطي في الجزائر التجربة إلى أين"، صحيفة البلاد أولان، ع. 2014-03-8.04.

ث-الوثائق الرسمية و القانونية:

62- ج.ج.د.ش.، قانون عضوي رقم 12-01 مؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير سنة 2012 المتعلق بنظام الانتخابات، الجريدة الرسمية، ع.01، الصادر بتاريخ 14 ماي 2012.

63- ج.ج.د.ش.، القانون العضوي رقم 16-10 مؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1437 الموافق 25 غشت سنة 2016 المتعلق بنظام الانتخابات، الجريدة الرسمية، ع.50، الصادر بتاريخ 28 سبتمبر 2016.

64- ج.ج.د.ش.، من الأمر رقم 07/97 المؤرخ في شوال 1427 هـ الموافق ل 6 مارس 1997 المعدل والمتمم للقانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، الجريدة الرسمية، ع.49 م.10، الصادر بتاريخ 7 أكتوبر 1997.

65- ج.ج.د.ش.، وزارة الداخلية والبيئة، مجموعة النصوص المتعلقة بانتخابات الجزائر، الجريدة الرسمية، ع.12، مارس 1997.

ج- المذكرات:

66- القيداني، خالد حسين. الاغتراب السياسي وعلاقته بشكل الدولة ونظام الحكم فيها: دراسة تطبيقية على الجمهورية اليمنية، أطروحة دكتوراه غير منشورة جامعة الجزائر:كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015.

67- بن يمينه، يحي. السلوك الانتخابي عند الشباب في الجزائر، رسالة ماجستير. جامعة وهران:كلية العلوم الاجتماعية، 2013-2014.

68- بارة، سميرة. أنماط السلوك الانتخابي والعوامل المتحكمة فيه، رسالة ماجستير. جامعة الجزائر:كلية العلوم السياسية والإعلام، 2009.

- 69-باندو، ليلة وسميرة، صبايحي. أزمة المشاركة الانتخابية منطقة القبائل: دراسة مسحية على عينة من مواطني ولاية تيزي وزو 1990-2015، مذكرة ماستر. جامعة تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015-2016.
- 70-بكار، فتحي. الاغتراب السياسي وأثره على المشاركة السياسية: دراسة حالة الجزائر 1989-2012، مذكرة ماستر. جامعة سعيدة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012-2013.
- 71-بنيني، أحمد. الإجراءات الممهدة للعملية الانتخابية في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2006.
- 72-بوحريصة، ياسين. العوامل المؤثرة في الدستور والنظام السياسي، رسالة ماجستير. جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق، 2010-2011.
- 73-تمبكتو، أحمد. أثر التعديلات الدستورية على النظام السياسي في الجزائر، مذكرة ماستر. جامعة ورقلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015.
- 74-جيرس، جمال وبن علي، محمد. النظام الانتخابي وأثره على المشاركة السياسية في الجزائر، مذكرة ماستر. الجلفة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016-2017.
- 75-ربيعي، عائشة الثقافة السياسية وإشكالية الممارسة الانتخابية في الجزائر، مذكرة ماستر. جامعة المسيلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012-2013.
- 76-عباس، دانيال. الاغتراب النفسي وعلاقته بالتحصيل الدراسي، رسالة ماجستير. جامعة دمشق: كلية التربية قسم علم النفس، 2015-2016.
- 77-عبد المؤمن، عبد الوهاب. النظام الانتخابي في التجربة الدستورية الجزائرية: مقارنة حول المشاركة والمنافسة السياسية في النظام السياسي، رسالة ماجستير. جامعة فلسطينية: كلية الحقوق، 2006-2007.

78-عطاس،عبد الرزاق.دور حملة الانتخابية في الحد من العزوف الانتخابي أفريل 2014 بالجزائر،مذكرة ماستر .جامعة ورقلة:كلية الحقوق والعلوم السياسية،2015-2016.

79-فريجات،إسماعيل.الأسس الديمقراطية لنظام الجماعات المحلية في الجزائر وكيفية تشكيل المجالس الشعبية البلدية،مذكرة ماستر .جامعة الجزائر:كلية الحقوق والعلوم السياسية 2016.

80-محمد،علي.النظام الانتخابي ودوره في تفعيل مهام المجالس المنتخبة في الجزائر،أطروحة دكتوراه.جامعة تلمسان:كلية الحقوق والعلوم السياسية،2015-2016.

81-مفتاح،عبد الجليل.آليات الرقابة المتبادلة بين السلطة وانعكاساتها في ظل التعددية السياسية في الجزائر،أطروحة دكتوراه.جامعة بسكرة:كلية الحقوق والعلوم السياسية،2007-2008.

ح-مواقع الانترنت:

82-"الانتخابات التشريعية الجزائرية سكان مخيمات تندوف يدلون بأصواتهم ويساهمون في رفع نسبة المشاركة"،في:

<http://sahara-question.com./ar/>

83-"آليات عزوف الشباب العربي عن العمل السياسي"،في:

<http://www.bc.com-arabic hv and -radio-44247037>.

84-الإذاعة الجزائرية،وزير الداخلية والجماعات المحلية نور الدين بدوي،"بدوي:المادة 73 من نص الانتخابات تخصى فقط الأحزاب المشاركة في الاستحقاقات السابقة"،الجزائر،18-07-2016،في

<http://www.radio.algerie.dz/news/ar/article/2016718/83767.htm/>

85-الجزائر اليوم، "أبرز التعديلات التي تضمنها مشروع تعديل الدستور، في:

<http://aljazaira.lyoum.com>

86-النوي، عبد الجابر. "أسباب العزوف عن الانتخابات" في:

[http:// almaalomah.com/2018/05/27/313155.](http://almaalomah.com/2018/05/27/313155)

87-"بوتفليقة يشبه الخروج للانتخابات المقبلة بإعلان ثورة نوفمبر ويعرج من أرزيو:البقاء لله، ليس للرؤساء... وتصويتكم 12 فيفري 2012"، في:

[http://www.echoroukonline.com/ara/articles/123019.](http://www.echoroukonline.com/ara/articles/123019)

88-بوقاعدة، توفيق. "الجزائر: فضيحة القرن تكشف علاقة السلطة بالفساد"، مجلة DW، 31 ديسمبر 2013، في: <http://www.dw.com>.

89-جابي، ناصر. "الجزائر فساد في صيف حار"، مجلة القدس العربي، 02 جويلية 2018، في:

<http://www.hawoat.org/partait/2018/10/05>

90-حمدي، رزق. "لا تلغوا الأصوات الباطلة"، مجلة المصري اليوم:

<http://www.almassrya.lyoum.com/news/details/1277268>

91-خطاب، عبد الفتاح. "الانتخابات النيابية نتائج وأبعاده"، مجلة اللواء، 15 جويلية 2018 في: <http://aliwace.com.ib/>

92-خليفة، جودة محمود، "ظاهرة الامتناع عن التصويت: دراسة حول الملامح والأسباب"، مجلة الحوار المتمدن، ع. 20. جوان 2014، في:

<http://www.ahewar.org/debat/show,art.art.asp?aid=420213>

93-ديهوب، هيفا. "المواطن و الانتخابات البلدية: في جدلية المشاركة و العزوف"، مجلة

نواة، 05 جانفي 2018، في: <http://www.hawaat.org/partait/2018/10/05>

94-زماموس، فتيحة، "العزوف الانتخابي في الجزائر: الهاجس"، مجلة صوت ultra، في:

العزوف الانتخابي في الجزائر/الماجس والرهان/فتيحة. زماموس/سياق

متصل/<http://www.ultra.sawt.com>

95-سنوسي، محمد، "النظام السياسي ما بين حكم الأزمة وضعف

المؤسسات"، <http://www.elhiwardz.com>

96-شبكة الجزيرة الإعلامية، "انتخابات الجزائر 2017"، في:

<http://www.aljazeera.net/knowledge/gale/newscoverage/2017/5/>

2/

97-فرانس 24. "المعارضة تنتقد نتائج الانتخابات والمراقبون الدوليون يعتبرونها نزيهة"، في:

<http://www.France24.com/ar/2012/0512>

98-لحياني، عثمان، "انتخابات الجزائر نجاح الكارتل المالي وصدمة العزوف

الانتخابي"، مجلة العربي الجديد، 6 ماي 2017، في:

<http://www.alaraby.co.uk/politics/20/7/5/5>

99-لحياني، عثمان، "إلغاء مليوني صوت وتصحيح نسبة التصويت في انتخابات

الجزائر"، مجلة العربي الجديد، في:

<http://www.alarabiya.co.uk/politics/2012/5/6>

100-لحياني،عثمان،"منطقة القبائل...تمرد انتخابي مستمر في الجزائر"،مجلة العربي الجديد،في:

<http://www.arabiya.co.uk/politics/2017/5/4>.

101-مغزيلي،نوال، "أزمة المشاركة السياسية ضعف الوعي لدى الناخب وانعدام الثقة في المنتخب المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية،الاقتصادية والسياسية"،في:

<https://democraticac.de/?p=45683>

102-مصري،صالح،الورقة البيضاء:موقف سياسي مواطني نوري"،مجلة نواة،18 ديسمبر 2014،في:

<http://povtail/2014/12/2018>

103-ملاوي،معاذ،"الشباب العربي بين فوبيا السياسة واللامبالاة"،مجلة مدونات الجزيرة،3 جوان 2017،في:

<http://blogs.aljazeera.net/blogs>

المراجع باللغة الأجنبية:

A – Les articles:

–magazine

104- Dttou,Russelle."Citizen Attitude and political behavior",**magazine of comparative political studies**,vol.33.August/september2000.

105–henn,matt et wenstein,Mark."yong people and political in Activism:why d'ont yong people vete?",**magazine of politiccy and politics**,Vol.24,n°.3.2006.

106–Muxel,Ann." la mobilization électorale en 2017",**revue français science politique**,vol.63,n°.2.2013.

107–Rechell,Aerton." social structure,and anomie Form talcote, secological ltheory phienomen",**magazine of politice**,vol.12.1969.

108–Sayers,seam." creative activity and alienation hegel and maux ,kanin kligkeprill", **magazine of historical materialism**,vol.11.2003.

–**séminaire,rapport,fiche de lecture** :

109–Amjahad,anissa et dehasting,jean–michel."le vote obligatoire",**fiche de lecture** ,EME, spécialité sciences et politique.

110–Bréchon,pierre.la sinification de l'abstention électorale ,**séminaire**,a l'université libre de bruxelle(ucb),29–10–2010.

111–zerhoni,saloua." jeunes et participation politique au Maroc",**rapport**, ires centre d'études, jun 2009.

B- Les mémoire :

112-Coudeville,olivier.**le vote obligatoire en France**, Mémoire de recherche. Institut de paris: école doctorale de science politique, 2005-2006.

113-Koucemen, Blaise. **la dynamique évolution des paradigmes de l'abstention nanisme électorale en France :proposition du concept déficit d'intérêt esquisse d'une lecture rationnelle**, thèse de doctorat, université lill2:Ecole doctorale des science juridique, politique économique set de gestion,2009.

C- Les site internet:

114-Ammami, Mouhammed."gouvernance a Telemcen :entre corruption entre corruption et mauvaise gestion" ,**revue Algérie 360°**,21 Aout 2017,sur le site: [http ://m.algerie360.com/gouvernance, local-telecom- enter- corruption et mauvais gestion/](http://m.algerie360.com/gouvernance,local-telecom-entere-corruptionetmauvaisgestion/).

115-Brookfild,stephene." the practice of adult education: the contribution of Erich Fromm to a critical theory of adult learning and education",**magazine of SCRIBD**,14 September 2010 in: <https://fr.scribd.com/document/388810413/ourcome.pdf>.

116- "Corruption perception index 2017 :algeria" ,in :

[https ://www.transparency-org/courtry/DZA](https://www.transparency-org/courtry/DZA)

117-Dcia-Ait hamadouch, Louisa et H Zoubir,yahia."pouvoir et opposition en Algérie :versane tsansition prolongée ? " **Revue**

L'Année du Maghreb,2009,sarlesite : [http ://anneemage hereb-revues.org/535](http://anneemagehereb-revues.org/535) bady Ftn46.

118-Daniau,Mychaele,"tout comprendre sur le vote blanc en six question",**revue de sud ou est**,16-03-2017,sur le site :

[http ://www.sudouet.Fr/2017/03/17/328204-6121-php](http://www.sudouet.Fr/2017/03/17/328204-6121-php)

119-Educating dictionnaire Français," difinition de abstention",en

[http ://www.dictionnaire.Français.abstenntion:php/25](http://www.dictionnaire.Français.abstenntion:php/25).

120-Feltion-palas, Michel." présidentielle :un record historique de votes blancs",**Revue de l'xpress** ,07-05-2017,sur le

sit :<http://www.lexpress.fr/actualite/politique elections/ubrecord-historique de votes-blancs-1905950.html>.

121-Francois,abel et sauger,Nicolas."le vote obligatoire est une bonne soliution",**revue lipp policybrief**,17-04-2015, sur le

site:<http://spire science>

po,fr/hd/2441/4n4tgh/88op4160j9abe9gp/recourses/liepp-pb-17-vote obligatoire.pdf.

122–Leonhard,Neidhart . " L' abstentionnisme",Dictionnaire historique de la suiss(DHS),in :

[http ://www,hls-dhs-dassach/f/le directionndire/le dictionnaire](http://www,hls-dhs-dassach/f/le directionndire/le dictionnaire).

123–Topictionnaire, "le dictionnaire de politique" ,toup,orgiste,in :

[http ://www sanas/publicité/ni/pistage](http://www sanas/publicité/ni/pistage).

124–Tribun."5 mesures corètes pour lutes contre l' abstention",**revue de berienshoot**,05-02-2015,sur le site :

<http://www.bernieshoot.fr/2016/02abstention-vote-droit-démocratie.html>.

125–"Typologic de l' abstention en France" in :

[http ://www.lemonde,Fra/international/article/2004/10/27/typologie de l' abstention en France,384678-3210-htm/UIBZ EKRZFGJMUR.99](http://www.lemonde,Fra/international/article/2004/10/27/typologie de l' abstention en France,384678-3210-htm/UIBZ EKRZFGJMUR.99).

قائمة الملاحق

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة مولود معمري تيزي وزو

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

استمارة موجهة لطلبة العلوم السياسية

جامعة تيزي وزو

في إطار تحضير مذكرة الماستر الموسومة " الاغتراب السياسي دراسة حالة: الغزوف الانتخابي في الجزائر، انتخابات 2012-2017 ". .

(عينة الدراسة قسم العلوم السياسية بجامعة مولود معمري تيزي وزو)

نرجو منكم الإجابة بكل صدق و صراحة و موضوعية على الأسئلة التي تحتويها الاستمارة و نرجوا منكم التعاون و الحرص على ملئها ، مع تعهدي باستخدام هذه المعلومات لأغراض البحث العلمي فقط .

مع تقديرنا المسبق لحسن تعاونكم

إشراف الأستاذة:

د .بلهاري كريمة

إعداد الطالبتين:

عبدون ديهية

هندل صونية

السنة الجامعية: 2018/2017

ملاحظة: -الإجابة تكون بوضع علامة (x) في الخانة المناسبة.

- الإضافة بالشرح كلما أمكن

- الرجاء الإجابة على كل الأسئلة

توضيحات:

الاغتراب السياسي: شعور الفرد بالعزلة عن المشاركة الحقيقية الفعالة في صنع القرارات المصيرية المتعلقة بمصالحه علي اعتبار أن رأيه غير مسموح به وغير مهتمين له .

العزوف الانتخابي: هو امتناع الفرد عن الإدلاء بصوته في العملية الانتخابية و الابتعاد عن كل ما يتعلق بها.

1) معلومات شخصية

الجنس : ذكر ☐ أنثى ☐

العمر: من 26/18 سنة ☐ من 31/27 سنة ☐ أكثر من 32 سنة ☐

المنطقة السكنية: ريف ☐ مدينة ☐

الحالة العائلية: متزوج ☐ عازب ☐

المستوي التعليمي : سنة أولى ☐ سنة ثانية ☐ سنة ثالثة ليسانس ☐

ماستر 1 ☐ ماستر 2 ☐

التخصص:

2) محور متعلق بالسياسة عموما

1-هل أنت من شريحة المتطلعين بالحياة السياسية: نعم ☐ لا ☐

2-هل سبق لك أن جسدت اهتمامك بالسياسة عن طريق :

☐ -المساهمة في نشاط سياسي

☐ المشاركة في حملة انتخابية

☐ الانتماء الحزبي

☐ التصويت في الانتخابات

3-هل تؤمن بالنظام السياسي : كثيرا ☐ قليلا ☐ لا اؤمن ☐

4- هل الممارسة الديمقراطية متاحة في مجتمعنا: نعم ☐ لا ☐

توضيح إن وجد:.....

5-في رأيك هل المشاركة السياسية تزيد من ثقة الشعب بالدولة: نعم ☐ لا ☐

3) محور الانتخابات

6- هل لديك بطاقة انتخاب ؟ نعم ☐ لا ☐

7- هل تنتخب ؟ نعم ☐ لا ☐

8- أي نوع من الانتخابات تبدو لك مهمة ؟

المحلية ☐ التشريعية ☐ الرئاسية ☐

9- هل تعتقد أن الانتخابات محطة هامة للتداول الديمقراطي ؟

نعم ☐ لا ☐ بدون رأي ☐

10- ما رأيك في النخبة السياسية : نزيهة ☐ فاسدة ☐

. توضيح إن وجد:.....

11- ماذا تعني لك الانتخابات : - مجرد وسيلة للتعبير عن رأي ☐

☐

- وسيلة للإصلاح

☐

- واجب وطني

☐

لا

☐

12- هل ثقافة الانتخاب جديدة على المجتمع الجزائري : نعم

..... توضيح ان وجد:

(4) محور العزوف الانتخابي

14- إذا كنت من العازفين عن الانتخابات لماذا :

☐

- لا أثق بالنتائج

☐

- لا أثق في المرشحين الذين يسعون لمصلحة ذاتية

☐

- المرشحين عادة ليس لديهم الكفاءة لأداء مهامهم

☐

- اعتبار صوتك انه لا يؤثر

☐

- الانتخابات لا تعنيني

15- كيف تعبر عن امتناعك في الانتخابات :

☐

- عدم التسجيل في القوائم الانتخابية

☐

- عدم الذهاب نهائيا للانتخاب

☐

- التصويت بظرف فارغ

☐

- التصويت بورقة ملغاة (شطب الورقة او الكتابة عليها او تمزيقها)

16- ما هو سبب امتناعك (كي) عن التصويت:

☐

- عدم رضاك عن أداء المنتخبين السابقين

- ☐ -البرامج الانتخابية للمرشحين ضعيفة ولا ترتقي لخدمة المواطنين
- ☐ -اعتبار التصويت في الانتخابات هو مضيعة للوقت
- ☐ -اعتباره امرا لا يعنيك

17-هل سلوكك الانتخابي القادم (رئاسيات 2019) سيكون ب :

- ☐ - التصويت لأحدي القوائم المترشحة
- ☐ - التصويت بورقة بيضاء
- ☐ - مقاطعة الانتخابات
- ☐ - لم اقرر بعد

(5) محور الاغتراب السياسي

- 18- هل تظن أن الانتخاب آلية لخدمة المواطن : نعم ☐ لا ☐
- 19- هل حقق لك النظام السياسي كل حقوقك : نعم ☐ لا ☐ نوعا ما ☐
- 20- هل انت على دراية بكل الأمور السياسية : نعم ☐ لا ☐ نوعا ما ☐
- 21-هل تعتبر ان عدم انخراطك في الحياة السياسية راجع إلى :

- ☐ -عدم نزاهة النخبة السياسية
- ☐ -عدم كفاءة النخبة السياسية
- ☐ - عدم شعورك انك معني بذلك

22- في حال استيائك من النظام السياسي ماذا تفعل :

- ☐ -اسعي للبحث عن وسيلة للتعبير

استسلم للوضع الراهن ☐

انتظر أملا من تغيير الوضع الراهن ☐

23- هل أنت مؤهل لإعطاء وجهة نظر فيما يتعلق بمجريات الأحداث السياسية الراهنة :

نعم ☐ لا ☐ نوعا ما ☐

24- هل باستطاعتك القيام بأي دور سياسي تجاه بلدك: نعم ☐ لا ☐ نوعا ما ☐

ما هو

25- في أي فئة من الفئات تصنف نفسك :

- فئة المشاركين سياسيا ☐

- فئة المهتمين بالسياسة عن بعد ☐

- فئة اللامبالين بالسياسة ☐

26- في رأيك ما هو سبب عدم المشاركة السياسية للمواطنين :

- انعدام التنشئة السياسية ☐

- الإحساس بعدم وجود ديمقراطية تشاركية و انتخابات غير نزيهة ☐

- الامبالاة السياسية (ضعف الحس الوطني) ☐

- عزلة الفرد و الابتعاد عن الحياة السياسية ☐

قائمة الأشكال و

الجداول

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الأشكال:

الصفحة	العناوين
96	أعمدة بيانية تمثل عدد الأصوات المعبر عنها في كل من الانتخابات التشريعية لسنتي (2012-2017) والانتخابات الرئاسية 2014.
97	نسب المشاركة في الانتخابات التشريعية لسنتي (2012-2017) والانتخابات الرئاسية 2014.

قائمة الجداول:

الصفحة	العناوين
72	إحصائيات الانتخابات التشريعية 10 ماي 2012
79	إحصائيات الانتخابات التشريعية 4 ماي 2017
88	إحصائيات الانتخابات الرئاسية 17 أبريل 2014
95	مقارنة إحصائيات الانتخابات التشريعية والرئاسية لسنوات 2012، 2014، 2017.
107	توزيع الإحصائيات حسب الجنس لمجموع طلبة قسم العلوم السياسية
107	توزيع الإحصائيات حسب الجنس لطلبة الليسانس
108	توزيع الإحصائيات حسب الجنس بالنسبة لطلبة الماستر
108	توزيع إحصائيات حسب الجنس لمجموع طلبة قسم العلوم السياسية
108	توضيح توزيع المبحوثين حسب الجنس

109	يوضح توزيع المبحوثين حسب السن
109	يوضح توزيع المبحوثين حسب المنطقة السكنية
110	توزيع المبحوثين حسب الحالة العائلية
110	يوضح توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي والتخصص
112	يوضح إجابات المبحوثين حول تطلعهم بالحياة السياسية
112	يوضح إجابات المبحوثين في تجسيد اهتمامه للسياسة
113	يوضح مدى إيمان المبحوثين بالنظام السياسي
114	يوضح إجابات المبحوثين حول الممارسة الديمقراطية وإلتاحتها في مجتمعنا
114	يوضح إجابات المبحوثين حول المشاركة السياسية التي تزيد من ثقة الشعب بالدولة
115	يوضح إجابات المبحوثين حول ما إذا عندهم بطاقة انتخاب
115	يوضح إجابات المبحوثين بمدى مشاركتهم في الانتخابات
116	يوضح إجابات المبحوثين بنوع الانتخابات المهمة لهم
117	يوضح إجابات المبحوثين في أن الانتخابات محطة هامة للتداول الديمقراطي
117	يوضح إجابات المبحوثين في النخبة السياسية
118	يوضح إجابات المبحوثين حول الانتخابات
119	يوضح إجابات المبحوثين المتعلق بثقافة الانتخاب
119	يوضح إجابات المبحوثين المتعلق بالعازفين عن الانتخابات
121	يوضح إجابات المبحوثين حول التعبير عن امتناعهم في الانتخابات
121	يوضح إجابات المبحوثين حول سبب الامتناع
122	يوضح إجابات المبحوثين المتعلقة بسلوك الانتخابات
123	يوضح إجابات المبحوثين حول الانتخابات كآلية لخدمة المواطن
124	يوضح إجابات المبحوثين حول تحقيق النظام السياسي لحقوقه
124	يوضح إجابات المبحوثين بمدى درايتهم لكل الأمور السياسية
125	يوضح إجابات المبحوثين المتعلقة بعدم الانخراط في الحياة السياسية

126	يوضح إجابات المبحوثين المتعلق حول استياءه من النظام السياسي
126	يوضح إجابات المبحوثين عن مدى أهليتهم لإعطاء وجهة نظر عن مجريات الأحداث السياسية الراهنة
127	يوضح إجابات المبحوثين عن مدى استطاعته القيام بأي دور سياسي
128	يوضح إجابات المبحوثين المتعلقة بالفئة التي تنتمي إليها المبحوث
128	يوضح إجابات المبحوثين حول سبب عدم المشاركة السياسية للمواطنين

الفهرس

الفهرس

الصفحة	العناوين
أ-ي	مقدمة.....
18	الفصل الأول: الإطار النظري للاغتراب السياسي والعزوف الانتخابي.....
19	المبحث الأول: الإطار النظري للاغتراب السياسي.....
19	المطلب الأول: مفهوم الاغتراب السياسي و أبعاده.....
25	المطلب الثاني: النظريات المفسرة للاغتراب السياسي.....
31	المطلب الثالث: أسباب الاغتراب السياسي.....
33	المبحث الثاني: العزوف كسلوك انتخابي.....
33	المطلب الأول: مفهوم السلوك الانتخابي و اقتراباته.....
37	المطلب الثاني: تعريف العزوف الانتخابي وتحديد أنواعه و أشكاله.....
46	المطلب الثالث: أسباب العزوف الانتخابي.....
48	خلاصة الفصل الأول.....
50	الفصل الثاني: واقع العزوف الانتخابي في ظل الانتخابات التشريعية لسنتي 2012- 2017 والرئاسية 2014.....
52	المبحث الأول: بيئة الانتخابات في الجزائر منذ 2012.....
52	المطلب الأول: البيئة القانونية في الجزائر.....
66	المطلب الثاني: البيئة السياسية في الجزائر.....
66	المطلب الثالث: البيئة الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر.....
68	المطلب الرابع: البيئة الإقليمية في الجزائر.....
70	المبحث الثاني: قراءة لأسباب العزوف الانتخابي من خلال نتائج الانتخابات في الجزائر منذ 2012 إلى غاية 2017.....
70	المطلب الأول: نتائج الانتخابات التشريعية 2012-2017 واستقراء ظاهرة العزوف الانتخابي.....
87	المطلب الثاني: نتائج الانتخابات الرئاسية 17 افريل 2014، قراءة في أسباب العزوف الانتخابي مع مقارنة النتائج.....

99	المطلب الثالث: تفسير أسباب تفشي ظاهرة العزوف الانتخابي في الجزائر.....
103	خلاصة الفصل الثاني.....
104	الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لرصد ظاهرة العزوف الانتخابي (طلبة العلوم السياسية جامعة تيزي وزو) وتحليل الآثار المترتبة عنها
106	المبحث الأول: لإجراءات المنهجية للدراسة التطبيقية.....
106	المطلب الأول: أداة الدراسة وأهم المحاور التي تناولتها.....
107	المطلب الثاني: مجالات الدراسة (المجال البشري، المجال المكاني، المجال الزمني).....
112	المبحث الثاني: تحليل معطيات الدراسة التطبيقية.....
112	المطلب الأول: المحور المتعلق بالسياسة عموما والانتخابات.....
119	المطلب الثاني: المحور المتعلق بالعزوف الانتخابي والاعترا ب السياسي.....
129	المبحث الثالث: آثار ظاهرة العزوف الانتخابي.....
129	المطلب الأول: الشرعية المنقوصة.....
130	المطلب الثاني: تراجع الشعور بالمواطنة.....
132	المطلب الثالث: الحلول المقترحة لمواجهة العزوف الانتخابي.....
134	خلاصة الفصل الثالث.....
136	الخاتمة.....
	قائمة الملاحق.....
160	قائمة الأشكال والجداول.....
140	قائمة المراجع باللغة العربية.....
152	قائمة المراجع باللغة الأجنبية.....
164	الفهرس.....